جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها على إقتصادات البلدان المستوردة

دراسة تطبيقية على الإقتصاد السوداني (1990- 2021م)

Fluctuation of international Oil Prices and Its Impact on Importing Countries Economies

An Applied Study on Sudanese Economy (1990-2021)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد

إعداد الدارس:

محمد جار النبي موسى الضي

إشراف الدكتور:

يوسف الفكي عبدالكريم

2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

الأيـــة

قال تعالى :

﴿ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة - الآية:(32)

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أعز إنسانين في حياتي أمي الحبيبة و أبي الحبيب حفظهما الله.

إخوتي الصغار الغالين على قلبي و أصدقاء دربي.

إلى كل الزملاء في العلم والمعرفة والعمل والأصحاب في كل المواقع.

وشكر خاص لمعالي الدكتور سيدي التاه أخي في الله الذي نور طريقي ودفعني لحب التقدم

الشكر والعرفان

الشكر لله عز وجل وحده على جزيل نعمه

شكر لوالدي العزيزين

شكر لأخوتي ولأهلي وأصدقائي

شكر خاص للدكتور يوسف الفكي مشرف الرساله

وشكر خاص لكل الأساتذه الأجلاء بمراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي

وفوق الجامعي

وشكر من القلب لكل الزملاء والمعارف في مختلف المواقع

المستخلص

تناولت الدراسة تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها على إقتصادات البلدان المستوردة بدراسة حالة الإقتصاد السوداني، هدفت الدراسة إالى تقدير درجة تأثير أسعار النفط العالمية في الفترة السابقة على متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف والإنفاق الحكومي في السودان كما هدفت أيضاً على إبراز الأثر الإقتصادي المباشر وغير المباشر الناتج من تقلبات أسعار النفط على واقع الإقتصاد السوداني من خلال حجم الواردات النفطية، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما هي درجة وإتجاه تأثير تقلبات أسعار النفط العالميه في السودان على الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف خلال الفترة من 1990م إلى 2021م، وإفترضت الدراسة بأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار النفط ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف في السودان، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي الإحصائي من خلال تتبع الأبحاث والدراسات والتقارير الدولية والمحلية لموضوع الدراسة، وإسلوب البحث القياسي التحليلي من خلال بناء النموذج ثم جمع البيانات وتحليلها بإستخدام الحزمة الإحصائية Eviews. ولإختبار صحة الفروض إستخدمت الدراسة نموذج المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً المكون من أربعه معادلات تعديل جزئي، توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط العالية توثر على الناتج المحلي الإجمالي عكسياً، فزيادة أسعار النفط العالمية تؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وفي الأجل الطويل. وأوصت الدراسة بزيادة مواعين التخزين والإستفادة من أوقات إنخفاض أسعار النفط عبر عقود الشراء طويلة الأجل، والإتجاه نحو بدائل النفط من طاقة متجددة وغيرها لزيادة مرونة الطلب على النفط في السودان وتجنب الآثار السالبة لإرتفاع الأسعار.

Abstract

The study examined the fluctuation of world oil prices and its impact on the imported economies countries as the case study of Sudanese economy. The study aimed to estimate the level of the world oil prices impact on the variables of GDP, inflation, exchange rate and government expenditure in the previous period in Sudan; and it also aimed at highlighting the direct and indirect economic impact on the Sudan economy case via the quantity of imported oil. The problem of study raised the primary question in terms of the level and trend of impact of world oil fluctuation on the GDP, inflation, exchange rate and government expenditure over 1990-2021 in Sudan. The study hypothesized that a statistical significant relationship found between the world oil prices fluctuation and the variables of GDP, inflation, exchange rate and government expenditure in Sudan. The study employed the historical and statistical description methods by examining the previous studies, researches, local and international reports on the subject of the study. Also, the analytical measure approach was used to build the study model and collect and analyze data by using Eviews To test the validity of hypotheses, the study employed the equations method. The findings indicated that the world oil prices impacted reversely on the GDP. The increase in the world oil prices would decline the GDP in the short term and in the long term. The study recommended that to increase storage capacity and benefit from the times of declining of world oil prices through long term purchasing contracts; and to move towards oil alternatives such as renewable energy and others to increase the demand elasticity for oil in Sudan as well as to avoid the negative effects of prices increase.

قائمة الموضوعات والمحتويات

	قائمة الموضوعات	رقم الصفحه
	الإستهلال	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والعرفان	ج
	المستخلص	د
	Abstract	هـ
	قائمة الموضوعات	و–ي
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة		
المبحث الأول	الإطار المنهجي	1
المبحث الثاني	الدراسات السابقة	10
الفصل الثاني مفاهيم عامه حول النفط		
المبحث الأول	تعريفات النفط وأهمية النفط ونشأه النفط	25
المبحث الثاني	تقلبات النفط وأسعار النفط وأسواق النفط	45
المبحث الثالث	النظريات النفطية والشركات النفطية والمنظمات الدولية النفطية	68

الفصل الثالث: إستيراد النفط في السودان والعوامل المؤثره فيه		
المبحث الأول	إستكشاف وإنتاج وتصدير وإستيراد النفط في السودان	83
المبحث الثاني	آلية تحديد أسعار مشتقات النفط وعلاقتها بالأسعار العالمية	99
المبحث الثالث	تطور حركه أسعار النفط حسب الطلب والعرض وطرق التسعير	118
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية على الإقتصاد السوداني		
المبحث الأول	نموذج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد السوداني	126
المبحث الثاني	تقدير نموذج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد السوداني	132
المبحث الثالث	تقييم نموذج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد السوداني	155
الخاتمة: النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق		
النتائج	النتائج	159
التوصيات	التوصيات	162
قائمة المصادر والمراجع والملاحق	المصادر والمراجع والملاحق	163

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

1.1. المبحث الأول :الإطار المنهجي للدراسة :

1.1.1 المقدمة :

من المعروف أن للنفط أثار مباشرة وغير مباشرة على مجمل الأوضاع الأقتصادية والسياسية والإجتماعية في مختلف البلدان حيث يرى العديد من الخبراء أن ذلك التاثير يرجع إلى الإستقرار وحدة التغلب التي تميز أسعاره في الأسواق العالمية وتتضح قوة النفط إذا عرفنا بأنه سلعة غير قابلة للإحلال والتجديد وإعادة الإنتاج وفي معظم الحالات يشكل القاعدة الأساسية والمورد الأقتصادي الأهم الذي تتشكل منه موازنات الدول المنتجة له وإحتياجاتها من العملات الصعبة وتقوم عليه آمال شعوبها في تحقيق على الأقل حد أدنى من التنمية الإقتصادية.

في السودان يلعب النفط ذلك الدور الحيوي في كافة القطاعات الإنتاجية كما يمثل عاملاً مهماً ومؤثراً في دفع عجلة التنمية والحياه والتقدم والإستقرار في البلاد ونجد أن النفط سيأخذ في التوسع وذلك في إطار المشروعات والإنشاءات والخدمات المتوقعة في مجال المشروعات الزراعية والصناعية وإنشاءات الطرق والكباري وتسيير الآليات ووسائل النقل المختلفة والإستخدامات العامة.

ويعتبر النفط أحد أبرز موارد الطاقة في العالم والمزايا التي يتمتع بها مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى لذا لدراسة ومعرفة مدى تأثيره إقتصادياً يرتبط إرتباط وثيق بمتغيرات الإقتصاد الكلي متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر أهم متغير لقياس القيمة السوقية لسلعة النفط في الأسواق العالمية في شكلها النهائي خلال فترة زمنية محددة ويعتبر مقياس لكمية الإنتاج والكمية الإجمالية لقياس إقتصاد

دولة ما، أما إرتباط النفط بالناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الحقيقي لتقدير قيمة السلع والخدمات المنتجة من النفط في الدولة وهي مرتبطة طردياً مع الإنفاق الحكومي ، ونجد أيضاً أن سعر الصرف من أكثر المتغيرات الإقتصادية الكلية تأثيراً على سلعة النفط وذلك لكثرة تقلبها مما يؤثر سلباً أو إيجاباً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القيمة السوقية لسلعة النفط ، وفي الأخير نجد أن ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الأقتصادية وتسعى جميع الدول إلى الحد من آثارها التي تنعكس سلباً على إقتصادياتها بشكل عام إذ نجد أن أغلب تقلبات أسعار النفط في العالم مرتبطة بحجم التضخم في البلد مما يصعب قياس الأثر والعائد الإقتصادي في سلعة النفط .

بإعتبار السودان ليس بمنأى عن التحولات والتطورات التي تشهدها الساحة العالمية نظراً لموقعه الجغرافي والسياسي والإقتصادي الإستراتيجي الحساس أصبح في مواجهة مباشرة مع أهم الأزمات الإقتصادية وهي تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على أهم متغيرات الإقتصاد الكلي وهي الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف والإنفاق الحكومي لأنها تمثل العمود الفقري لإقتصاد البلاد ونحن بصدد دراستها وتقديم دراسة إيجابية لها.

يؤثر النفط بشكل مباشر وغير مباشر على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإجتماعية في مختلف البلدان حيث أنه يشكل نسبة كبيرة من ميزانية الدول سواء المصدرة أو المستوردة، لكن يختلف الأثر بإختلاف حالة الدولة سواء كانت مصدرة أو مستوردة كذلك يختلف الأثر ما إذا كانت التقلبات إنخفاض في السعر والتي تعتبر فقدان موارد وخسارة للدول المصدرة ومكسب وتحقيق مكاسب نتيجة إنخفاض السعر للدول المستوردة للنفط، والعكس صحيح في حالة الإرتفاع. وبما أن مدفوعات النفط تتم بالدولار

الأمريكي فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على أسعار صرف العملات الوطنية مقابل الدولار حسب نوع التغير في السعر. والسودان في معظم السنوات هو دولة مستورد للنفط والمحروقات ما عدا الفترة من (2005- 2011م) حيث شهدت تلك الفترة تصدير للبترول ومن ثم أدى ذلك لإستقرار في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار، ولكن بعد إنفصال جنوب السودان عاد الوضع لحالة إستيراد النفط مما أدى الى إنخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار.

1.1.2. مشكلة الدراسة :

شهد سوق النفط تقلبات في أسعاره خلال فترة الدراسة والحالة الغالبة لتلك الفترة هي إنخفاض أسعاره والتي تمثل فرصة للدول المستوردة لإلتقاط أنفاسها وذلك لأن إستيراد المحروقات يتسبب في خلل كبير في الميزان التجاري، والسودان كغيره من الدول الأخرى مثل (مصر، سوريا، تونس) واجهتها تحديات من صرعات داخلية ونزاعات سياسية أدت الى إنخفاض قيمة عملتها الوطنية مقابل الدولار، مما أدى الى إرتباك في السوق المحلي وإرتفاع كبير في سعر الدولار في السوق السوداء. وتبحث الدراسة عن أثر تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في السودان متناولة دراسة عميقة عن النفط في السودان ودراسة أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية المؤثرة على أسعار النفط ودراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لتقبات أسعار النفط وذلك بالإعتماد على تحليل نموذج حركي آني في تحليل الدراسة من خلال أخذ متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف في السودان خلال الفترة من 1990م الى 2021م.

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الأتي :

1. ما هي درجة وإتجاه تأثير تقلبات أسعار النفط العالميه في السودان على الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف خلال الفترة من 1990م الى 2021م

وتمثلت الأسئلة الفرعية للدراسة في التساؤلات الأتية :

2. ما أثر تقلبات أسعار النفط العالميه على متغير الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
3. ما أثر تقلبات أسعار النفط العالميه على متغير الإنفاق الحكومي في السودان.
4. ما أثر تقلبات أسعار النفط العالميه على متغير التضخم في السودان.
5. ما أثر تقلبات أسعار النفط العالميه على متغير سعر الصرف في السودان.

1.1.3 فرضيات الدراسة :

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار النفط ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف في السودان من خلال تحليل بنموذج قياسي يوضح التأثير المباشر والغير مباشر للمتغيرات .
2. هنالك علاقة ذات دلاله إحصائيه ما بين تقلبات أسعار النفط العالميه ومتغير الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
3. هنالك علاقه ذات دلاله إحصائيه ما بين تقلبات أسعار النفط العالميه ومتغير الإنفاق الحكومي في السودان.
4. هنالك علاقه ذات دلاله إحصائيه ما بين تقلبات أسعار النفط العالميه ومتغير التضخم في السودان.
5. هنالك علاقه ذات دلاله أحصائيه ما بين تقلبات أسعار النفط العالميه ومتغير سعر الصرف في السودان.

1.1.4 أهداف الدراسة :

الهدف الرئيس للدراسة هو: تقدير درجة تأثير أسعار النفط في الفترة السابقة على متغيرات الدراسة الموضوعة. ويوجد عدد من الأهداف الفرعية وهي:

1. محاولة إدراك وفهم آليات تسعير السلعة النفطية في الأسواق العالمية ومعرفة مختلف التطورات التي شهدتها هذه العملية منذ الإكشاف التجاري للنفط .
2. إظهار المكانة الأساسية التي يحتلها النفط في الإقتصاد السوداني وما يمكن أن يؤدي إليه إستمرار هذا الوضع من عواقب وخيمة على مستقبل أداء الإقتصاد الوطني خاصة في ظل تقلب أسعار هذه المادة وعدم إستقرار أسواقها .
3. محاولة تحديد نسبة مساهمة تقلبات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث في مختلف المتغيرات المدروسة .
4. إبراز الأثر الإقتصادي المباشر وغير المباشر الناتج من تقلبات أسعار النفط على واقع الإقتصاد السوداني من خلال حجم الواردات النفطية .
5. دراسة أهمية النفط في الاقتصاد العالمي والمحلي.
6. دراسة التطورات في أسعار النفط خلال فترة الدراسة.
7. تقدير أثر التغيرات في أسعار النفط العالمية على متغيرات الدراسة.

1.1.5 أهمية الدراسة :

تتجلي أهمية الدراسة في كونها تتطرق لموضوع يحتل أهمية ومكانه مميزة بين المواضيع التي تهتم بمعالجة ودراسة قضايا الإقتصاد في السودان خاصة والبلدان التي تهتم بالقضايا النفطية عامة لذلك جاءت أهمية الدراسة منقسمة لشقين أهمية علمية وأهمية عملية .

1.1.5.1 الأهمية العلمية :

الوقوف على أهم الأثار التي يمكن أن تخلفها تقلبات أسعار النفط على واحد من بين أهم هذه الإقتصاديات متمثلاً في الإقتصاد السوداني والمعرفة المسبقة بالأثار التي مرت بالإقتصاد السوداني من تقلبات أسعار النفط التي سوف تساهم بلا شك في توجيه السياسات الإقتصادية للدولة ودراسة الأثر الكبير الذي تمارسه تقلبات أسعار النفط على متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف في السودان .

1.1.5.2 الأهمية العملية :

تحليل نموذج قياسي من خلال المتغيرات المدروسة ومدى تأثيرها من تقلبات أسعار النفط لتوفير دراسة ملائمة للإستفاده من تقلبات اسعار النفط مستقبلاً بإعتبار السودان دولة مستوردة للسلعه النفطية وتحقيق أهداف التنمية المستديمة ودراسة أهمية الطاقة النفطية من الناحية الأقتصادية والمكانة التي تشغلها في السودان إعتبار أن السودان من الدول التي تعتمد على العائدات النفطية إقتصادياً فبالتالي الدراسة التحليلية لهذه السلعة مهمة للإقتصاد السوداني .

1.1.6 منهجية الدراسة :

نظراً للطابع التطبيقي للدراسة ولغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع سوف تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لسرد الدراسات السابقه والمنهج الوصفي من خلال تتبع الأبحاث والدراسات والتقارير الدولية والمحلية لموضوع الدراسة، وإسلوب البحث القياسي من خلال بناء النموذج ثم جمع البيانات وتحليلها بإستخدام الحزمة الإحصائية (10) Eviews.

1.1.7 مصادر جمع البيانات :

1. مصادر أولية : تتمثل في البيانات الإحصائية من منظمة أوبك والبنك الدولي وبنك السودان المركزي.
2. مصادر ثانوية : تتمثل في الكتب والمراجع والرسائل الجامعية المنشورة وغير المنشورة والدوريات والمجلات والأوراق العلمية والتقارير والأنترنت .

1.1.8 حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية : جمهورية السودان .
2. الحدود الزمانية : تغطي الدراسة الفترة من 1990م الى 2021م .

1.1.9 مبررات إختيار الفترة الزمنية :

يعزى إختيار الفترة الزمانية للدراسة لتوفر بيانات الدراسة ومع الأسباب أفصلها كأتي:

1. من عام (1990–2000) كانت الصدمة النفطية أذ إتجهت أسعار النفط الى الهبوط الحاد بمعدل 20–30 دولار للبرميل مما أحدث تأثير سلبي كبير جداً في حينها للدول المنتجة وفوائد حسنه بالنسبه للدول المستوردة.
2. من عام (2004–2010) كان الإرتفاع الأخير لأسعار النفط جاء متدرجاً حيث أنتقل البرميل من أدنى مستوى له 50 دولار إلى ما يقارب 100 دولار.
3. من عام (2010–2017) كانت توقعات صندوق النقد الدولي ومنظمة الأوبك العالمية بذيادة الطلب على النفط . خاصه البلدان المستوردة وذلك لمساهمته في القطاعات الصناعية والإنتاجية للبلدان وحددت نسبة إفتراضية على طلب النفط الخام سيصل الى 86.3 مليون برميل يومياً أي

بمعدل ذياده 1.7 برميل عن الأعوام السابقة و 5.9 خلال الأعوام حتى 2017 مع إستبعاد الظواهر الإقتصادية السالبة مثل الحروب في بلد الإستيراد أو الأزمات الإقتصادية.

4. من عام (2019–2020) إنهيار أسعار النفط العالمية بسبب فيروس كرونا بإعتباره مرض خطير أثر على الحركة الإقتصادية في العالم وبسببه تراجع سعر البرميل حتى 13 دولار للبرميل و7 دولار للبرميل حتى وصلت قيمة البرميل بالسالب نسبه لقيود الحركة والحظر الدولية وصعوبة حركة النقل و إمتلاء سعات تخذين النفط الخام والبيع بالمعاملات الآجله.

1.1.10 هيكل الدراسة :

لغرض الوصول الى تحقيق الأهداف الموضوعة في هذه الدراسة وإختبار مدى صحة وتحقيق الفرضيات جاء هيكل الدراسة مقسماً الى خمسة فصول كالاتي :

1. الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة: مقسماً إلى مبحثين، المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة ، المبحث الثاني الدراسات السابقة.
2. الفصل الثاني: جاء بعنوان مفاهيم عامه وأدبيات حول النفط : مقسماً إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تعريفات النفط وأهمية النفط ونشأه النفط، المبحث الثاني تقلبات النفط وأسعار النفط وأسواق النفط، المبحث الثالث النظريات النفطية والشركات النفطية والمنظمات الدولية النفطية.
3. الفصل الثالث: جاء بعنوان إستيراد النفط في السودان والعوامل المؤثره فيه وجاء مقسماً الى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان إستكشاف وإنتاج وتصدير وإستيراد النفط في السودان المبحث

الثاني بعنوان آلية تحديد أسعار مشتقات النفط وعلاقتها بالأسعار العالمية والمبحث الثالث بعنوان تطور حركه أسعار النفط حسب الطلب والعرض وطرق التسعير.

4. الفصل الرابع: جاء بعنوان: دراسة تطبيقية على الإقتصاد السوداني: مقسماً إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نموذج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد السوداني، المبحث الثاني تقدير نموذج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد السوداني، المبحث الثالث تقييم نموذج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد السوداني.
5. الفصل الخامس: جاء بعنوان النتائج والتوصيات مقسماً الى النتائج والتوصيات والخاتمة وقائمة المراجع والمصادر والملاحق .

المبحث الثاني

1.2 الدراسات السابقة:

1.2.1 دراسات عن الدول المصدرة للنفط:

1. أبوبكر خالدي ، (2019) [1]

جاءت بعنوان أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري للفترة ما بين 1995م – 2017م هدفت الدراسة لمحاولة الوقوف على أهمية النفط في الإقتصاد الوطني والعالمي ، وهدفت أيضاً لتحليل العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري ، تمثلت أهمية الدراسة بأن النفط أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي ، وأن الميزان التجاري هو الصورة التي توضح وضعية البلد الإقتصادية ، تمثلت مشكلة الدراسة في ماهي العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط ، والى أي مدى يساهم قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري ، وإفترضت الدراسة بأن هنالك العديد من العوامل التي تتحكم في أسعار النفط وتقلباتة في الأسواق العالمية ، وأن لمعدلات التضخم وأسعار الصرف أثر على صافي الميزان التجاري ، وأستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى أن كل إرتفاع أو إنخفاض حاد ومفاجئ يعتبر أزمة نفطية لها تداعيات على إقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة ، ويعتبر الميزان التجاري أحد أهم بنود ميزان المدفوعات و أوصت الدراسة بضرورة الإنخراط أكثر في التجارة العالمية من خلال الإتفاقيات الدولية وتحسين أداء الصناعة الوطنية ، وتطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وترقية القطاعات الحيوية وقطاع السياحة والفلاحة .

1. ابوبكر خالدي ،(2019م) ، اثر تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشهيد حصة لخضر بالوادي ، الجزائر.

2. يوب فايزة : (2018) :[1]

جاءت بعنوان أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ، هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري في الفترة من 1970م الى 2014م ، وهدفت أيضاً إلى تفسير العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ، تمثلت أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهم التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ، تمثلت مشكلة الدراسة في هل تؤثر تقلبات أسعار النفط إيجابيا على سعر الصرف الحقيقي وإفترضت الدراسة وجود علاقة طردية ما بين تقلبات الأسعار للنفط وسعر الصرف الحقيقي الجزائري ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأستقرائي والأستنباطي والتاريخي والمنهج القياسي بإستخدام تقنية VAR ، توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط تعتبر أول مصدر لتغير التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ، وإن اختيار دوال الإستجابة الدفعية أوضح أن هنالك أثر سلبي لصدمات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ، وأوصت الدراسة بأن رسم السياسات الإقتصادية الكلية يتطلب النظر بدرجة أكبر إلى سعر الصرف الحقيقي لتفادي التغيرات الغير مرغوب فيها وكما أوصت بضرورة وضع سياسات تعمل على الفصل بين الإقتصاد الحقيقي وعائدات النفط والعمل على تشجيع الصادرات خارج نطاق قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي والصناعي .

1. يوب فايزة ،(2018)اثر تغيرات اسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ، رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان الجزائر.

3. موني لمياء ، (2018) :[1]

جاءت بعنوان أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي حالة الجزائر، هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة شدة حساسية مخطط النمو المبني على الإنفاق الحكومي المرتبط بميزان المدفوعات، وتمثلت أهمية الدراسة في صناعة النفط في العالم تمثل أكبر صناعة في الإقتصاد العالمي، والإستثمارات العالمية وإقتصاديات الدولة المنتجة للنفط ، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات هل ساهمت الوفره المالية في تحسين مستوى إنتاجية الحقول ، وكيف يتسجيب الإنفاق الحكومي عند حدوث صدمة سلبية في سعر البرميل ، وجاءت فرضيات الدراسة إلا أن إرتفاع أسعار النفط الخام له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ، وإنخفاضة له تأثير عكسي إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التجريبي وإستخدمت في التحليل البرنامج الإحصائي EVIEWS وتوصلت إلى أهم النتائج وهي أنه كلما تذداد أسعار النفط الخام يذداد الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية إحصائية في الآجل القصير وعند إنخفاض أسعار النفط الخام في الآجل الطويل ينخفض الناتج المحلي الإجمالي كما تربطهما علاقة سببية أحادية الإتجاه أوصت الدراسة بضرورة توفير البيانات الإحصائية حتى تكتمل الدراسة بصورة أوسع لاحقاً لدراسة تأثير بعض المتغيرات على متغير الناتج المحلي الإجمالي .

1. موني ليماء ،(2018م) اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة جيلاني ليابس سيدي بلعباس ،.

4. جليل عبد المنعم بودريالة ، (2016) :[1]

جاءت الدراسة بعنوان أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر هدفت الدراسة الى الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بإرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط ، وهدفت أيضاً إلى إيجاد الحلول المناسبة نتيجة الإنخفاض الحاد لأسعار النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في 2015م ، وجاءت أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت إهتمام الدول النفطية المصدرة والمستهلكة بصفة خاصة ومنها الجزائر ، تمثلت مشكلة الدراسة في ماهي أثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري ، وأفترضت الدراسة الأتي : تساهم الثروة النفطية بصفة إيجابية في بناء الاقتصاد الجزائري ، ويساهم النفط في تطوير الاقتصاد الدولي ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة الى أن الثروة النفطية تساهم بنسبة 97% من إيرادات الدولة الجزائرية وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بدون نفط لا يساوي شيئا وأوصت الدراسة بتفعيل أدوات الرقابة على المال العام ومعاقبة المختلسين وذلك بإعداد تشريعات ملائمة لمعالجة هذه المسائل حتى تتمكن الدولة من كسب ثقة الجمهور .

1. جليل عبد المنعم ، بودريالة بن عمر (2016م) اثار صدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ،.

5. ابوبكر عبد القادر : (2016) :[1]

جائت الدراسة بعنوان تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الاقتصاد الليبي من الفترة من 1995م الى 2010م ، هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين كل من أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي ، وافترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي ، وأفترضت أيضا أن الاقتصاد الليبي يحمل في طياتة أعراض المرض الهولندي الذي سبب في رواج إزدهار قطاع الخدمات على حساب قطاع الإنتاج السلعي وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل هل أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي ، وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي لقياس العلاقة بين المتغيرين موضوع الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن الإنتقال من قطاع الإنتاج السلعي إلى قطاع الخدمات بسبب إرتفاع الأجور والمزايا الأخرى و أوصت الدراسة بضبط إتجاهات الإنفاق العام من خلال إنشاء أسس ولوائح لإستقرار السياسة المالية والتي من شأنها الحد من أثر تقلبات أسعار النفط .

1. د. ابوبكر عبد القادر ابو عزوم ، (2016م) تقلبات اسعار النفط واثرها على النمو الاقتصادي ، ، ورقة علمية ، مجلة البحوث الاكاديمية ، العدد الخاص، ليبيا.

6. يوسف يخلف وسامي عمر ، (2015):[1]

جائت بعنوان قياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على نمو الاقتصاد الليبي للفترة من 1975م الى 2015م هدفت الدراسة إلى التخفيف من أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الليبي ، ودراسة الأزمات النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الأتي : هل فعلاً الإقتصاد الليبي هش إلى الدرجة التي تؤثر فيه تقلبات الأسعار العالمية للنفط وتغيره من ناحية الفوائض الى عدم الإستقرار الاقتصادي والعجز الاقتصادي وجاءت الفرضية الأساسية على النحو الأتي تفترض الدراسة أن التقلبات النفطية في إتجاه الصعود لها أثار إيجابية في المدى القصير إلا أنها ستؤل إلى سلبية على نمو الإقتصاد الليبي في المدى الطويل ، إستهدفت الدراسة المنهج التحليلي الكمي وإستخدمت المنهج التحليلي الوصفي وإستخدمت أسلوب التحليل القياسي بإستخدام جذور الوحدة وإختبارات التكامل المشترك وتوصلت الدراسة الى أن حالة الدراسة تفيد بجودة عالية للتنبؤ لمسار الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد الليبي ، وأسفرت نتائج التقرير في المدى الطويل عن وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط العالمية ، وأوصت الدراسة بالعمل على إدخال ثقافة التنويع الإقتصادي للحكومة الليبية والمواطن الليبي عن طريق دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل الحقيقي للاقتصاد الليبي .

1. يوسف يخلف وسامي عمر (2015م) قياس اثر اسعار النفط العالمية على نمو الاقتصاد الليبي للفترة من (1975م الى 2015م) الجامعي ، مجلة علمية وحكمة ، العدد 26، ليبيا.

7. حودي سمية : (2015) :[1]

جاءت بعنوان أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، هدفت الدراسة لمعرفة مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية وهدفت أيضاً الى معرفة الأثر الاقتصادي لأهم متغيرات الاقتصاد الكلي من صدمات النفط وجاءت أهمية الدراسة : معرفة التاثير الحقيقي لقياس العلاقات السببية بين متغيرات GDP على أسعار النفط ، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال هل للتضخم والناتج المحلي الإجمالي تأثير مباشر على أسعار النفط وجاءت فرضيات الدراسة في الأتي: ترتبط أسعار النفط بمتغيري الناتج المحلي الإجمالي والتضخم إرتباطا عكسياً ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ونماذج التحليل القياسي وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج بوجود علاقة في المدى الطويل بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي ، وتوصلت أيضاً إلى تغيب العلاقة طويلة المدى ما بين سعر البترول ومعدل التضخم وأوصت الدراسة بالعمل على الحصول على القيمة المضافة الناجمة عن إقامة صناعة ضخمة لتصنيع المنتجات النفطية وذلك بالتعاون مع دول الجوار للإستفادة من الأيدي العاملة المهره والعقول الملمة بهذا المجال .

[1]. جودي سمية ،(2015)اثر تقلبات اسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة تلمسان .

8. بلال لوعيل : (2014) :[1]

جاءت بعنوان إرتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البيئية في الجزائر ، هدفت الدراسة إلى توضيح الجوانب النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر ، وتحديد مكانة الإستثمارات العربية في الإقتصاديات العربية ، تمثلت أهمية الدراسة في أن تأثر العلاقات العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م ، والإرتفاع الملحوظ لأسعار النفط في السنوات الأخيرة أدى إلى تغيير نية الدول العربية في إستثمار أموالها ورغبتهم في إستثمارها في دول عربية من أجل تكوين تكتل إقليمي عربي ، وترك أثار إيجابية على الدول العربية ، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الأتي : هل لإرتفاع أسعار النفط دور في تنمية الإستثمارات العربية ، وما مدى إرتفاع اقتصاديات الدول العربية بأسعار النفط وتطوراتها ، وأفترضت الدراسة أن هنالك علاقة مابين إرتفاع أسعار النفط والاستثمارات العربية البيئية والاستثمارات العربية في الجزائر ، وأن تطور سوق النفط في الدول العربية يساهم في خلق مناخ ملائم للإستثمار في هذه الدول والجزائر من بينها ، وإستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والإستنتاجي لتحليل أثر إرتفاع أسعار النفط على الاستثمارات العربية ، وتوصلت الدراسة إلى: إهمال دور المناطق الحرة في بعض الدول مما ساهم في تقليل حركة رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية لوجود قيود بين دول المجموعة العربية ، وأوصت الدراسة بتشجيع حرية إنتقال العمالة فيما بين الدول العربية ولا سيما من دول الفائض الى دول العجز ، واوصت ايضا بتحسين دقة الإحصائيات الاقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقا للمعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا .

1. بلال لعويل ،(2014م) دور ارتفاع اسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية في الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشوره، جامعة الجزائر. [1]

9. Mahsen, Shokri ، (2013) :[1]

جاءت هذه الدراسة بعنوان أثار صدمات أسعار النفط غير المتماثلة على متغيرات الاقتصاد الكلي في إيران ، هدفت الدراسة إلى معرفة المتغيرات الحقيقية في أسعار النفط وتأثيرها على سعر الصرف الإيراني وهدفت أيضاً إلى دراسة كيفية تأثر النشاط الاقتصادي الإيراني بسبب التغيرات في الأسعار البترولية الدولية ، وجاءت أهمية الدراسة في معرفة وتوضيح أثر سعر الصرف الحقيقي على النشاط الاقتصادي في النموذج ، وجاءت مشكلة الدراسة في هل سعر النفط الحقيقي كبديل لمعدلات التبادل التجاري ، وأفترضت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط الحقيقي ومعدلات التبادل التجاري وأستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي القياسي من خلال استخدام نموذج SVAR في التقدير ، توصلت الدراسة إلى أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لإيران تستجيب لتقلبات أسعار النفط الحقيقية ، كما توصلت الى أن أسعار النفط وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية لها تاثير كبير بقوة على النشاط الاقتصادي ، وأوصت الدراسة بضرورة دراسة سبب إستجابة GDP وسعر الصرف الحقيقي لصدمة في أسعار النفط السلبية هو سلبي وذو دلالة احصائية .

1. mohsen Ibrahim, nooshinshorri (2013), oil pric shores , real fffertive txchange rate and macroeconomic responses , technical journal of engineering and applied science, journal – 2013 - 3 – 20 – 12672-2680 jssn , arilble online at www.ijeas.com

1.2.2: دراسات عن الدول المستورده

للنفط:

1. Ibrahim Jumhan ، (2012):[1]

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور أسعار النفط في تفسير ديناماكية أسعار الصرف لمجموعة من الاقتصاديات الناشئة ، هدفت الدراسة لإختبار الاقتصاديات الناشئة على خلاف الاقتصاديات المتقدمة ، كما هدفت على معرفة المدى الحقيقي للصدمات النفطية لهذه الدول ، وتمثلت أهمية الدراسة في معرفة الأثر الحقيقي للتأثيرات الحقيقية على أسعار الصرف ، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي هل الإرتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع كبير في عملات الاقتصاديات الناشئة مقابل الدولار الامريكي ، وإفترضت الدراسة أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع كبير في عملات الاقتصاديات الناشئة ، إستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي في سلسلة بيانات يومية لكل من أسعار النفط وأسعار الدولار الامريكي وأسعار صرف البلدان الناشئة ولكل البيانات يعبر عنها بلوغاريثم العوائد ، وعليه تم تطبيق نموذج var توصلت الدراسة إلى أن الإرتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع كبير في عملات الاقتصاديات الناشئة مقابل الدولار الامريكي ، كما أن إختبار تتبع إستجابة سعر الصرف للتغيرات في أسعار النفط في الثلاث فترات المختلفة يشير إلى أن دينماكيات سعر النفط تتغير كثيرا خلال فترة العينة وأوصت إلى ضرورة دراسة العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف لتصبح أكثر أهمية بعد الأزمة المالية 2008م.

1. ibrahim turhan ,(2012) irk hacihasaongliu , ugur soyias , oil pricy and emerging market exchange rajes , a cameral bank of the republic of turkey , 06100 , ankara ,tukey , bmiddle best technical unir , dep , of bus admin , working paper no 12.01.2012.

2. حمادي نعيمة ، (2009) :[1]

جاءت بعنوان تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة من 1986م–2009م ، هدفت الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية ، وتمثلت أهمية الدراسة إلى إعطاء صور وقياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط والمتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الاجمالي لعدد 17 دولة عربية ، تمثلت مشكلة الدراسة في هل يوجد علاقة طردية بين إرتفاع أسعار النفط والموارد المالية بالنسبة للدولة العربية النفطية والموارد المالية للدول العربية ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إرتفاع الأسعار للنفط والموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية ، كما توصلت إلى أن معظم الدول الخليجية وليبيا والجزائر هي من بين أكثر الدول العربية تأثراً بتقلبات أسعار النفط وأوصت الدراسة بضرورة تحديد أثر التقلبات في أسعار النفط من خلال تحليلها بمتغيرات أخرى مثل سعر الصرف وعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي .

1. حمادي نعيمة ، (2009م) تقلبات اسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر. [1]

3. مشدت وهيبة ، (2005) :[1]

جاءت بعنوان أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة من 1973م إلى 2003م ، هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر الحقيقي والفعلي لتغيرات سعر النفط في العالم على وضع الاقتصاد العربي ، وتمثلت أهمية الدراسة في كونها تدرس القضايا الأساسية التي شغلت إهتمام الدول العربية البترولية وذلك نتيجة الإهتمام بهذا الموضوع جراء الإرتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط في السنوات الاخيرة ، تمثلت مشكلة الدراسة هل لإرتفاع الأسعار في السوق العالمية تأثير على اقتصاديات الدول العربية المستورده ، وافترضت الدراسة بأن يتحدد سعر النفط نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الاسواق النفطية العالمية إستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لوصف الظاهرة المدروسة وإستخدمت أيضاً المنهج الاستقرائي وإستخدام المنهج المقارن للمقارنة بين الدولتين ، توصلت الدراسة إلى ضرورة البدء في الاستكشافات في المناطق الغير مكتشفة في المجال البحري ، أوصت الدراسة الإقتداء بالسياسة النفطية الإماراتية الساعية لتخفيف الوزن الذي يمثله النفط في حجم الصادرات الكلية .

[1]. مشدن وهيبة ، ،(2005م) اثر تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد العربي ، رسالة ماجستيرغير منشوره جامعة الجزائر،الجزائر.

1.2.3التعليق على الدراسات السابقة :

1.2.3.4 : أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة :

1. تعتبر الدراسة إستكمالًا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقلبات أسعار النفط ولكنها الأحدث في تناول مثل هذا الموضوع .
2. إستفادة الدراسة من الدراسات السابقة من خلال تحديد أمثل لنموذج قياسي حركي متعدد المعادلات عن طريق اللوغريثم لتقدير حجم التقلبات النفطية وكيفية تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
3. الإختلاف في هذه الدراسة يأتي في الوقت الذي يعاني منه العالم من الأزمات الاقتصادية الكبرى المتمثلة في السلع الإستراتيجية والدراسة بصدد معرفة أهم متغيرات الاقتصاد الكلي ومدى تأثرها بتقلبات أسعار النفط عالمياً بجانب الإستيراد.
4. أغلب الدراسات السابقة بحثت عن التقلبات في فترات سابقة لم تتضمن الأزمات الاقتصادية الحديثة وهذا ما يميز هذه الدراسة بإضافة الأزمة النفطية الاخيرة .
5. يتضح من خلال الدراسات السابقة التي تم استعراضها (عن الدول المصدره– الدول المستورده) تشترك في منهجية الدراسة في إنها إعتمدت على إستخدام التحليل الوصفي لقياس ظاهرة تقلبات الأسعار في النظرية الاقتصادية ، وأن هنالك بعض الدراسات إعتمدت في التحليل القياسي لمحددات الدراسة ،وعليه ما يميز هذه الدراسة مما سبق من الدراسات أنها إعتمدت على طرق و أساليب القياس الحديثة.

6. تنحصر هذه الدراسه في تحديد التقلبات العالمية وقياس التقلبات بالأسعار العالميه للنفط على الإستيراد فقط وهذا مالم تتناوله جميع الدراسات السابقه فكانت تدمج بين التصدير والاستيراد والانتاج.

1.2.3.5: مبررات إختيار العنوان :

إن اختياري لهذا الموضوع يرجع بالأساس إلى الدور الأساسي الذي يلعبه النفط في تسيير الحياه الاقتصادية السودانية في مختلف القطاعات بإعتبار السودان من الدول المستورده لسلعة لنفط التي تكلف خزينة الدوله مبالغ نقدية بالعمله الصعبه مرهقه جداً لخزينة الدوله لكن تكمن الفائده من الدراسه في الإستغلال الأمثل للتقلبات العالمية لأسعار النفط ومدى الإستفاده منها في حاله حدوث عملية إنخفاض عالمي في الأسعار لتساهم في تقليل فاتوره مشتريات الطاقه و تساعد في إنتعاش الناتج المحلي الاجمالي وتحسن سعر الصرف وتخفف من معدلات التضخم وتقلل من حجم الانفاق الحكومي كما أن رغبتي الشخصية دفعتني لدراسة هذا الموضوع القريب من الواقع الذي نعيشه .

1.2.3.6: الفجوة البحثية :

تتمثل الفجوة البحثية لهذه الدراسة في الاتي :

1. جميع الدراسات السابقة عالجت الموضوع قبل إنفصال الجنوب وهذه الدراسة قد ملأت الفجوة قبل وبعد انفصال الجنوب في يوليو من العام 2011م وانحصرت الدراسه في السودان مستوردة.
2. تناولت بعض الدراسات السابقة قضية تغيير مسار التجارة الخارجية بالسودان من الدول الأوربية الى الصين والدول الأسيوية حتى 2004م بينما تغطي هذه الدراسة حتى العام 2021م .

3. كما تطرقت أيضا الى صدمة إقتصادية حديثة أثرت على أسعار النفط العالمية لفترة قصيرة وهي الأزمة الصحية جائحة كرونا ومعرفه كيفيه الإستغلال الأمثل لهذه الصدمة الأخيره في الأسعار العالمية للنفط ومدى الإستفاده منها في توفير وتقليل الصرف النقدي الأجنبي أو وضع دراسه للتعامل مع صدمات متكرره مستقبلاً.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول النفط وتاريخة

2.1 المبحث الأول : تعريفات النفط وأهميته:

2.1.1 المطلب الأول: تعريفات النفط و البترول:

البترول كلمة من أصل لاتيني معناها زيت الصخر ويوجد عادة عند سطح الأرض وفي باطنها وقد يأخذ البترول شكل سائل ويعرف بالزيت الخام وهو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر كما تختلف لذوجته تبعا لكثافته النوعية كذلك قد ياخذ البترول شكل غاز ويسمى الغاز الطبيعي [1] ومن أهم مشتقات البترول النفط الذي يعتبر أهم مصدر من مصادر الطاقة الذي يتكون من خليط من الهيدروكاربونات والفوسفات و الأكسجين والهليوم[2]

2.1.1.1 تعريف النفط:

النفط في الاصل كلمه لاتينية petroleum تتكون من مقطعين petr وتعني صخر والثانية ileum وتعني زيت فإن كلمة petroleum تعني زيت الصخر ويسمى النفط بالانجليزية petro oil وهي صحيحة لأن تسمية ileum باللاتينية تعادل oil بالانجليزية [3]

ويعرف النفط أيضاً علي أنه مادة سائلة هي مادة الهيدروكربونات يطلق عليها النفط الخام لها رائحة مميزة لونها متنوع بين الاسود والاخضر والبني والاصفر كما أنه يكون مادة لذجة تختلف بحسب كثافتة النوعية ويعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت فالبساطة تتمثل في أنه يتكون كيميائياً من عنصرين هما الهيدروجين والكربون [4].

---

[1] سيد فتحي احمد ،1997،الموارد النفطية، دار زهران للنشر والتوزيع ،السعودية،ط5، م ص102

[2] حسين عبدالله ،2003، البترول العرب دار النهضه العربية للنشر والتوزيع ، مصر،، ص1

[3] عبد المطلب عبد المجيد، 2015، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية ،ط1،الدار الجامعية الاسكندرية ، ،ص15

[4] امنية مخلفي،2014، محاضرات حول اقتصاد النفط ،جامعة قاصدي مدباح ،ورقله ،ج 1،ص 6

2.1.1.2 نشاة وتكوين النفط:

لقد عرف الإنسان ومنذ القدم حوالي 500 سنة قبل الميلاد النفط وإستخدامه في العديد من جوانب حياتة وذلك في العديد من مناطق العالم المختلفة كمنطقة فارس بإيران ومنطقة العراق والصين إلا أنه لم يتمكن من معرفة النفط إلا بعد فترات متأخرة وهي فترة العصر الحديث في أواخر القرن التاسع عشر. هذه الفترة التي تميزت بإزدهار وتطور العلوم والمعارف التي بدأت بإستغلال النفط هذه الثروة الحيوية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والصناعي. [1]

2.1.1.3 خصائص النفط:

يمثل النفط كغيره من المواد مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي المواد الخام وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:[2]

1. تركيبة الكيميائي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لاتوجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمة الطبيعة مجاناً وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جداً.
2. يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام الي تقليل جودتة وتخفيض سعره لأن إختلاطه مع البنزين يؤدي الي التلوث.
3. النفط ماده إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يعطيي طبيعة دولية وأهمية خاصه.

---

[1] يسرى محمد ابو العلاء 2008م، نظرية البترول، ط1، دار الفكر الجامعي ،مصر، ص421

[2] رمضان محمد مقلدو اخرون، 2003م ، قتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية ، مصر ،ص199

4. يعتبر النفط مصدرا ناضباً بكثافة إستعماله.

5. تبلغ المشتقات النفطية حوالي ثمانون ألف صنفاً.

6. النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنلوجي والمعاهد والفن الإنتاجي السائد.

7. تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

8. يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالفخامة والتشابك في مختلف مراحلها .

9. النفط مادة لزجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقعة ومتحددة بمقدار نسبة زرات الكربون في مدة النفط الخام فكلما ذادت نسبة الكربونية كلما إزدادت كثافة النوعية أو نقصة والعكس بالعكس.

10. النفط مادة تستخرج من باطن الارض وبها الكثير من الشوائب العالقة أو المختلطة مثل الغاز المنفصل أو الممزوج وكذلك المياه والأملاح والرمل أو الشمع او الكبريت [1]

11. النفط في المقام الأول هو خليط منوع ومعقد من هيدروكربونات في الحاله الغازيه والسائل والصلبه خليط لا ينشئ إلابفعل درجات حرارة معينة.[2]

---

[1] مديحة حسن الدغيري ، 1998م ، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي ،دار الجميل للنشر والتوزيع ،ط2 ،لبنان ،بيروت ،ص ص50،51

[2] بشار عبدالله ، 2008، النفط في مجلس دول التعاون الخليجي واتارة علي التنميه، منتدى الجغرافيون العرب ،كليةالادب والعلوم الانسانية، جامعة حلب ، سوريا ،ص15.

2.1.1.4 الصناعة النفطية:

عرف الإنسان النفط منذ قديم الزمان في عدة مناطق من العالم ولكن كان يستعمل في مجالات بسيطة تختلف عن إستعماله اليوم إختلافاً كبير غير أن إستعمالاته قد تنوعت بحيث أصبح يستعمل في العديد من المجالات وهذا ناتج عن تطور مايسمى بالصناعة النفطية بحيث أصبحت هنالك طرق أخرى لإستقلال النفط كخام وتحويلة إلى مواد وطاقات تستعمل في مختلف المجالات الحيوية وكذلك الإستهلاكية وكان هذا نتيجة التطور الحضاري والعلمي بالانسان.

2.1.1.5 مفهوم الصناعة النفطية:

الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة بالإستقلال الأمثل للثروة البترولية وذلك بإيجادها خاصة وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاء هذا للإستعمال والإستهلاك المباشر من قبل الإنسان.

إن صناعة النفط لها أهمية قصوى في الشؤن الاقتصادية سواء للأقطار المنتجة أو المستهلكه وكذاك تشكل أساساً للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح [1]

ومن البديهي لدي المعنيين بالشئون الاقتصادية توجد صنفيين من الصناعات هما الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ،الأولى تهدف إلى إستخراج الثروات الطبيعية من باطن الارض وتسويقها أما الثانية فتهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تذيد من مجالات

[1] محمدالرميحي ، مرجع سيف زكره،ص11

إستخدامها وذلك لخدمة المذيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية لذلك فإن الصناعة النفطية تجمع بين النشاط الإستخراجي وكذلك النشاط التحويلي في أن واحد .

2.1.1.6 خصائص الصناعة النفطية:

النشاط الصناعي البترولي متعدد في مراحلة ومتنوع ومختلف في مجالاته وبصوره واسعة ومترابطة فإن هذه الصناعة عموما لها السمات أو الخصائص التي تحملها متميزه عن بقية النشاطات الاقتصادية والصناعية الأخرى ومن أبرز هذه الخصائص:

1. الصناعة البترولیه تطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيره.
2. إن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة بنسبة رأس المال الغير بترولي.
3. الصناعة البترولية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطوره فنية وتكنلوجياً .
4. إن العرض والطلب علي السلعة البترولية يتصفان بكون مرونتهما معدومه في المدى القصير.
5. يتميز النشاط الصناعي البترولي بإحتوائه على عنصر المخاطرة خاصة في مراحله الأولى من البحث والتنقيب . [1]
6. النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصوره كبيرة علي العمل الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص و تحصيل علمي متقدم .

[1] محمد ازهر سعيد ،زكريا عبد الحميد ،1979م دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، المكتبة الوطنية العراق ،،ص16

7. إن الصناعة البتروليه تقوم في الأساس علي الإحتكار في إستقلال الثروه النفطية فقد يكون إحتكار ذو طابع عام من الشركات الوطنية للدوله أو خاص في حالة إحتكار التطور التكنلوجي.[1]

2.1.2 المطلب الثاني: أهمية النفط:

بات جلياً أن الحضاره الإنسانية المعاصره أصبحت قائمة في مختلف جوانبها علي النفط ، ليس لكونها مصدراً للطاقة وسلعة إستراتيجية لها أهمية إقتصادية كبيره فقط وإنما لأنه ظاهرة لها مكانه إقتصادية سياسية وعسكرية أيضاً حيث يقول Doniel وهو أحد أبرز من كتبو عن النفط أن عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والإنسان المعاصر هو أساساً إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط[2].

2.1.2.1 الأهمية الاساسيه للنفط في العالم في العناصر الاتيه:

1. **النفط مصدر رئيسي وحيوى للطاقة** : يعد النفط في الوقت الراهن المصدر الأول والأساسي للطاقة ، التي تعد بدورها هي المحرك لدواليب الإقتصاد العالمي[3] .والطاقة النفطية حتي الأن هي أوفر أنواع الطاقة التقليدية التي تستعمل في مختلف القطاعات الإقتصادية وأسهلها وأفضلها كما أن تبعية المجتمع العصري للنفط أصبحت وثيقة ويعد إستهلاكة معيار للتقدم الإقتصادي[4]

---

[1] محمد ازهر سعيد ،زكريا عبد الحميد ، مصدر سابق، ص26

[2] Daniel yeryin, 1991، the geuyt for oil, money .and power: Simon ,Schuster ,new york , ,p.23

[3] احمد شفيق،1990 معجم مصطلحات البترول في العالم والصناعة النفطية ،بيروت ،مكتبة لبنان ،،ص323.

[4] راشد البراوي ، 1958حرب البترول في العالم ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، ص210

2. **النفط بصفته مصدراً لايرادات المالية** : يعد النفط مصدراً لتمويل النشاط الإقتصادي وتتضح أهميتة بصفة جليه في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدر له، التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على إيراداتة لتوليد الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأس مالي وتمويل خطط التنمية الاقتصادية ويسهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جداً وخاصة عندما يكون في شكل مشتقات بترولية

3. **دور النفط في القطاع الصناعي** : يذهب نحو 80% من النفط المستهلك في العالم الي قطاع الصناعة وهنا يمكن القول أن العملية الصناعية لاتستطيع الإستقرار بشكل منتظم من دون النفط.

4. **دور النفط في القطاع الزراعي** : دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق علية إسم (البترو زراعة) وذلك لسببين رئيسين هما النفط بصفته مصدراً لتوليد الطاقه المحركه للالات الزراعيه الحديثه وإستعمال المنتجات البتروكيمائية وأثرها في التقدم الزراعي. [1]وإلى جانب هذه العناصر تظهر أهمية النفط أيضاً من خلال العديد من العوامل التي تتشعب لتطول قطاعات أخرى خارج نطاق الاقتصاد.

5. **النفط بصفتة سلاح ضغط** : للنفط أهمية سياسية كبيره في يد الدول المستهلكة من خلال عدة غايات تنافسها من أجل بسط النفوز علي مناطق النفط في العالم .

6. النفط بصفتة سبباً للحرب أو هدفا لها : تمثل الأهداف الاقتصادية أحد أهم الأسباب المهمه لاندلاع الحرب ومن بين تلك العوامل النفط التي تحاول الدول المسيطره علية .

[1] حسنى عبدالله ، 2003م البترول العربي ، القاهرة، دارالنهضة العربية،، ص20

2.1.2.2 أهميه الثروه النفطيه في القطاعات الاقتصادية:

للثروة النفطية مذايا كثير لاتعد ولا تحصى فهي السلعة الإستراتيجية رقم واحد في العالم في الوقت الراهن فهي المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد الدولي.[1]

لقد غيرت الثروه النفطية مسار الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل حيث إستخدمت مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع وتحلية مياه البحار وتحريك المكينات الزراعية وتسيير المواصلات وتنظيم تنقل الأفراد والسلع وتنمية القطاع السياحي والتجاري والخدمي وغيرها من القطاعات الاقتصادية فلا يمكن أن يكون الاقتصاد من دون هذا النفط والذي بعد تكريره يتم الحصول من خلاله على عدد من المنتجات المهمة لتسيير التقنية في حياتنا اليومية ومن بين هذه المنتجات وأهمها نجد :

1. الغازولين: ويستخدم كوقود للسيارات وهو أهم منتجات النفط .
2. الكيروسين: ويستخدم كوقود للطائرات.
3. الديذل: ويستخدم كوقود لمحركات القطارات والسفن ومولدات الكهرباء.
4. زيوت التشحيم : تستخدم في تزيت المحركات وأليات المصانع.
5. الأسفلت: يستخدم في رصف الشوارع وعذل الأسطح[2] .

---

[1] عيسى صقيله ، 2008 قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، ص14

[2] حافظ برجاس، 2005م الصراع الدولي على النفط العربي ، بيان للنشر والتوزيع ، بيروت لبنان،، ص74

وإن تصنيع النفط أمد البشرية بمنتجات لم تكن تعرفها من قبل مثل البلاسيتك والمطاط الصناعي والأصباغ والألياف الصناعية والمنظفات والأدوية والعوازل المائية والحديدية والمبيدات الحشرية وغير ذلك.[1]

إذاً فالأهمية الاقتصادية للثروة النفطية شملت كل القطاعات الاقتصادية سنحاول أن نوضح هذه الأهمية في بعض القطاعات الاقتصادية الإستراتيجه فيما يلي:

2.1.2.3 أهمية الثروه النفطية في القطاع الصناعي :

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الأليات في المصانع وبدونة ستتوقف الصناعة وبشكل شبة تام مما يؤدي إلى خلق الأزمات التي تزعزع الاقتصاد الدولي وأن الصناعة الحديثة ماهي إلا حركة وحيث توجد الحركة يوجد الإحتكاك والذي يؤدي بالنهاية الى إتلاف الأليات وتعطيلها لذا يجب طلائها بطبقة دقيقة من الذيوت لصيانة محركاتها .

إذاً فالنفط هو الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الأليات في المصانع والمعامل فهو يستخدم كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضاً. وبهذا فهو أساس لكثير من الصناعات مثل المنظفات والمطاط الصناعي.[2]

ويستعمل أثير البترول وهي مقطرات شديدة التطاير وذات إستخدامات واسعة في صناعة البوهيات والأورنيش وعملية إستخلاص الذيوت والدهون ويدخل الكبريت المستخلص من البترول في كثير من

---

[1] مساعد ناصر جاسم ، 2008م نظرية تحليلية للاهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الاوسط، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر الكلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مصر 1-3 أيام ، ،ص 2 على الموقع الالكتروني www.flawinet/law/threads/14997,consulte29/2021a9,gmt

[2] حافظ برجاس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص47-75

الصناعات مثل حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الأسمدة والحديد الصناعي ويستخدم الكبريت أيضاً في عملية تنقية السكر هذا فضلاً عن حاجة مصانع الكاوتشوك Coutcheux لصناعة المجلات ومختلف المعدات الأخرى ، ومصانع الأحذية وكثير من الصناعات الأخرى تؤل إلية وبما أن قطاع البترول يشكل القطاع المتقدم والمتطور فمن الطبيعي أن تعطي الصناعات المعنية له الأهمية القصوى من مدة باللوازم وقطع الغيار ومختلف حاجاته الهندسية والإستفاده في المقابل من منتجاته كمواد أوليه في صناعات أخرى.

2.1.2.4 أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل :

يعتبر قطاع النقل هو العمود الفقري أو الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته وفروعة فقطاع النقل هو أساس إستمرار وتواجد القطاعات الاقتصادية فهو يساعد في إيصال السلع والخدمات بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت سلع صناعية أو زراعية أو حتي مواد أولية أو غيرها من مناطق الإنتاج والإستخراج إلى مناطق الإستهلاك والإستعمال النهائي ويساهم قطاع النقل أيضاً في تنقل الأشخاص بين مختلف مناطق العالم مما يؤدي إلى تطور القطاع السياحي والخدمي وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية الأخرى. إذاً فإن كل القطاعات الاقتصادية وبدون إنشائات لايمكنها الإستقرار بدون توفر وسائل النقل وتوفر شبكة مواصلات داخليه وخارجيه تربط بين مختلف مناطق العالم لهذا إرتبط قطاع النقل إرتباطاً وثيقاً بكافة القطاعات الاقتصادية وذلك إن قطاع النقل والمواصلات يعتبر. [1] الجزء المكمل لكل عمليات الإنتاج السلعي، فإن توسعه في الإنتاج يتطلب

[1] محمد طه ، 2007م مأزق العولمة ، دارة المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ص75

توسعاً مماثلاً في خدمة النقل والمواصلات، وتبرز أهمية الثروة النفطية في هذا القطاع من ناحيتين أساسيتين هما:

1. أن النفط من جهه هو المصدر الأساسي للوقود والذي تتحرك بواسطتة جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية.
2. وأن النفط من جهه أخرى يمثل المصدر الأول للطاقه عالمياً لذلك يستحوز قطاع النقل على الحصة الأكبر من الإستهلاك العالمي للبترول .

2.1.2.5 أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي :

ظلت الزراعة ولفترات طويله من الذمن تعتمد علي الجهد العضلي للإنسان و الحيوان ويتم بطرق بدائية و في مختلف مراحلها الإنتاجية ولكن بعد قيام الثوره الصناعية توالت الإختراعات في مجال الميكنة الزراعية وماعزز هذه الإختراعات وأعطاها أهمية بالغة وذاد في مدة تطوريها هو إكتشاف النفط وهذا بإعتباره مصدر توليد الطاقة المحركة للأليات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيمائية من جهه أخرى .

إن الميكنة الزراعية هي التي ساهمت وإلى حد بعيد في توفير الوقت والجهد ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى ولكن كل هذه الميكنة الزراعية تتحرك بالطاقة والتي مصدرها الثروه النفطية .[1]

[1] حافظ برجاس ، مرجع سبق ذكره ،ص 78

2.1.2.6 الأهمية السياسية للثروة النفطية :

تميز النفط بمزايا جعلت منه مادة حيوية ووضعتة موضع الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى وأكد علي هذا خبراء الطاقة الاقتصادية، حيث أجمعو على أن النفط سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة المتجدده من النواحي الاقتصادية والفنية والبيئية .وهذا ماجعل الصراع عليه يحتدم يوماً بعد يوم وأصبح بذلك النفط الركن الأساسي في إستراتيجيات الدول إذ أنها اصبحت تدرك أن النفط ماده ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم وتطور فمن أراد أن يمتلك قراره وبسط سيطرتة على العالم اليوم لابد أن يحصل على الإستقلال التام من حيث الطاقة وهذا لن يتحقق حتي يتم إيجاد مصدر دئم للنفط لدينا وأكد على هذا الرئيس الامريكي ريتشارد بيكسون حيث قال بأنه يجب على الحكومة أن تنشئ السياسات التي تكفل إستغلال الطاقة لدينا[1] .

إن مسألة الفصل بين السياسية والنفط أمر لا يمكن تصورة علي الإطلاق فالنفط أصبح مادة إستراتيجية وسياسية بقدر ماهو ماده اقتصاديه وتجاريه كما أصبحت الإعتبارات السياسية أكثر تحكماً في النفط من الإعتبارات التجارية والاقتصادية البحتة.[2] حيث و بهذا الصدد يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابة النفط والعلاقات الدولية "ماذال النفط كماده خام حيوية للبشر يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الإنصهار وتؤثر فية العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية فكمية الانتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجه الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفه.

---

(1) at 30\17\2021www.Got.org||besearech|Article|humke-0401bhtmlvisit

(2) ايان رانتج ، مرجع سبق ذكره ، ص11

2.1.2.7 الأهمية العسكرية للثروة النفطية:

يقول أكنور في كتابة "إمبراطورية النفط " من يملك النفط سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر علي البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر علي الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر أكثر من ذلك أنه بفضل الثروات الخيالية التي جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة. إن هذا القول يعطى دلاله واضحة علي أهمية النفط الاستراتيجية فالنفط يعني الحياة أو الموت في السلم أو الحرب[1] فعند قرأة بعض الوثائق والتصريحات للقاده العسكريين والسياسين الغربين حول أهمية النفط في بناء حضاره غربية واعدة ندرك بأن البترول يعادل الدم في شريان الحضارة الانسانية المعاصرة.[2] إن النفط والسياسات العسكرية متغيرات لايمكن فصل إحداهما من الأخر فكل متغير يتحكم في المتغير الأخر فالسياسة تؤثر في النفط والنفط يؤثر في السياسة فالنفط أصبح ملاذماً لكل العلاقات الدولية لهذا سعت الشركات الأمريكية الكبرى التي تدعم مجالس إدارتها بمجموعات من كبار المسؤلين السابقين في وزرارت الدفاع وهيئة أركان الحرب المشتركة والمخابرات المركزية ووزارتى الخزانه والطاقة إضافة إلى رجال البترول في تكساس وأساطين البنوك في نيويورك وهكذ تلاحمت السياسة والبترول في كل عناصر القرار في الولايات المتحدة الامريكية خصوصاً والعالم عموما[3]. ونجد أن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سعت القوى الصناعية والعسكرية العظمى في العالم إلى السيطره على الثروه النفطية لتتفوق علي منافسيها في الميزان الجيوسياسي والاقتصادي ولهذا أعطت كل من فرنسا وبريطانيا أهمية قصوى لعملية التحكم في الموارد النفطية في الخليج

---

[1] حافظ برجاس ، مرجع سبق ذكره ،ص 78

[2] محمد المرابطي ، 2012 التمويل ، مجلة الايام البحرينية ، العدد ، 8432، البحرين ، ، ،ص1-2

[3] محمد حسين ، 1991 حرب الخليج المهام القوة والنصر ، مركز الإهرام للنشر ، القاهرة ، ، ص 75

العربي وشمال افريقيا. وخلال الحرب العالمية الثانية فتحت الولايات المتحدة الامريكية أبار بترولها لتحويل معاركها ومعارك حلفائها ووضعت خططاً وبرامج تركز على عملية المرور إلى بترول الشرق الأوسط.[1]

2.1.3 المطلب الثالث:المخزونات النفطية العالمية والإحتياجات النفطية :

تعتبر المخزونات النفطية ذات أهمية كبيره فهي تأثر إيجاباً في أسواق الإستهلاك المحلية للدول صاحبة تلك المخزونات وهذا عن طريق تغطية إحتياجات السوق المحلية عند حدوث ثروه في الاسواق النفطية العالمية ، وبالتالي تستعمل للتحوط من مخاطر نقص بعض الإمدادات أو توقع إرتفاع مستقبلي للأسعار وبمعنى أخر فالمخزونات النفطية تعمل على إدارة قطاع الطاقة المرتبط بالإنتاج لدى الدول المستهلكه وفق أفضل الطرق وإن التعامل مع المخزونات النفطية في الدول الصناعية يتم من أعلى المستويات في الدوله حيث يتخذ بنشأتها قرارات في منتهى الحرص والتشدد وهذا قصد التحكم في أسعار النفط وتوفيره وكذلك قصد تهدئة الأسواق النفطية من أجل تحقيق الإستقرار الاقتصادى العالمي.[2] وتعرف المخزونات النفطية على أنها عباره عن كميات كبيره من النفط تغطي إحتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاتة لفتره زمنية معينة تتراوح بين 30 الي 90 يوم وهذا في حالة تعرض الامدادات النفطية لإنقطاع لأي سبب من الأسباب ويعود تأسيس المخزونات النفطية للدول المستهلكة للنفط إلى العام 1973م حيث تعرضت إمدادات النفط القادمة من الدول العربية إلى تقلبات حاده حيث أستخدم النفط كسلاح من طرف الدول العربية المنتجة

---

(1) http||www.keg.org|articl-asp||visit

(2) خالبري مارسيل ، 2006 عمالقة النفط ، شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط ترجمة حسان البادي ، الدار العربية للعلم ، ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ، ص26

للنفط ضد العالم العربي المتضامن مع إسرائيل في حرب أكتوبر 1975 وفي عام 1975م سن الكونغورس الامريكي تشريعات تلزم الحكومة الفيدراليه بإنشاء مواقع لتخزين كميات من النفط الخام تكون كافيه لتأمين الطلب عليه في حالة تعرض الإمدادات لأي نوع من المخاطر الحاده وبالإضافة إلى المخزونات الفدرالية تقوم الشركات العامله في مجال الطاقة بتخزين كميات خاصه بها توازى في مجملها كميات المخزون الفدرالي [1].

2.1.3.1 أنواع المخزونات النفطية :

تنقسم المخزونات النفطية حسب طريقة تقسيمها فهي تقسم بناء على أنماط المخزون النفطي من جهة وحسب أهداف الإحتفاظ بالمخزون النفطي من جهة ثانية.

1. تنقسم المخزونات حسب أنماطها:

وتقسم إلى ثلاث أنواع وهي:

المخزون الأول: وهو المخزون الذي تحتفظ به الصناعه النفطيه والذي يدخل في عملية الانتاج والتكرير ويعتبر هذا النوع هو الاكثر شيوعاً[2] وتداولاً في تقارير ونشرات الصناعة النفطية وينقسم إلى قسمين هما المخزون التجاري والمخزون الإستراتيجي .[3]

---

[1] http||www.fxeverest.com \12\8-3\ http,cenulie,29,112021 مصطلحات اقتصاية

[2] المخزونات النفطية ودورها في استقرار الاسواق النفطية ، 2011 مجلة الاوبك ، نشره شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، العدد 7، ص5

[3] عبد الفتاح الدرنيري ، 2011م دور المخزون النفطي في الاسواق العالمية والانعكاسات على الدول الاعضاء في اوبك، مجلة النفط والتعاون العربي ، صادرة عن اوبك ، المجلد ، 7،العدد 136، ص70

المخزون الثانوي: يتضمن المخزون الثانوي كافة كميات النفط التي يحفظ بها بائعو التجزئة والموزعون الصغار سواء في مراكز التوزيع الثانوية أو في الصهاريج أو في محطات التعبئة.

المخزون الثالثي: وهو النفط الموجود لدى المستهلك النهائي كالغازولين المستخدم في المركبات وزيت التدفئة وفي وسائل التحزين المنزلية .

2. تقسيم المخزونات النفطية وفق أهداف الإحتفاظ بها تصنف إلى نوعين :

أولاً: المخزون القابل للتصرف:

وهو المخزون الذي تحتفظ به الشركات النفطية كإجراء إحتياطي لمجابهة أي إنقطاع مفاجئ في الإمدادات النفطية أو أغراض المضاربة عند إرتفاع أسعار النفط أو لأغراض التحصن الوقائية من إرتفاع الأسعار وينقسم هذا الوعاء بدوره إلى قسمين: المخزون التجاري القابل للإستخدام: ويتمثل في المخزون التجاري المتواجد لدى الشركات النفطية والذي يذيد عن الحد الأدنى من صعوبات التشغيل المطلوبه وهي 55 يوماً بالإضافة إلى مخزون الأمان المخطط له من دخل تلك الشركات قرب مراكز الاستهلاك الرئيسية. ومخزون البلدان المنتجه: ويتمثل في النفط الخام الذي تحتفظ به البلدان المصدره حيث يوفر لدى العديد منها قدرات تخزينية كبيره نسبياً عند موانى التصدير وذلك للإبقاء علي صعوبات التصدير عند معدلاتها السائده أثناء فترات الصيانه الدورية للحقول النفطية كما تؤثر البلدان المنتجة قدرات تخزين مستقله في المناطق القريبة من مراكز الاستهلاك كما هو الحال في موانى الكازي . وميناء روتردوم، وميناء سنغافوره.[1]

ثانيا:المخزون الغير قابل للتصرف:

هو المخزون الواجب الإحتفاظ به لتسيير عجلة صناعة النفط فهذا المخزون هو مخزون بالإسم فقط وتحكمة ظروف الطلب وطبيعتة وينقسم إلى ثلاث أقسام :

[1] عبد الفتاح الدرديري، مرجع سابق ذره ، ص72

1. المخزون الحكومي الإلزامي.

2. المخزون التشغيلي الأدنى.

3. المخزون العابر.

2.1.3.2 المخزون النفطي العالمي في النفط الخام (قانون الكونغروس الامريكي 1973):

واجهت إمدادات النفط في عام 1974م لا سيما القادمه من بلدان الشرق الأوسط والخليج العربي تقلبات حادة بسبب تحالف أعضاء الأوبك وقطع إمدادات النفط العربي بصوره كلية عن بعض البلدان الغربية المتمثلة في الولايات المتحده الامريكية والبرتقال وهولندا لموقفها المحايد للقضية العربية ونتيجة لإستمرار الخطر النفطي العربي الأمر الذي دفع الولايات المتحدة بأن تصدر قانوناً ينص على إلزام الحكومات الفدرالية بعمل أماكن من أجل تخزين النفط الخام في حال تعرضت إمدادات النفط لأي نوع من المخاطر ،في عام 1974م نشأة منظمة الطاقة الدولية (TEA) وأصبحت عمليات التخزين للنفط أداة بيد المنظمة من خلال التأثير في قوى العرض والطلب للنفط الخام في الأسواق العالمية.[1] حيث قامت هذه البلدان بتخزين كميات كبيره من النفط الخام سوء في صورته الخام او علي شكل منتجات مكرره وبالتالي فقد اصبح هذا المخزون مؤشرا لمقدرة البلدان في التعامل مع التقلبات السعرية للنفط الخام حيث ما يحصل من ارتفاع او انخفاض في حجم المخزون النفطي بسبب خللا في المعادلة السعرية للنفط الخام الذي يجعل من منظمة الدول المصدرة للنفط الخام OPEC ان تتدخل من اجل القيام بعملية استقرار الاسعار عن طريق زيادة اوتخفيض حصص الانتاج لدولها .وفي جانب اخر ان المخزون النفطي سواء كان استراتيجيا او

[1] احمد حسين الحسيني، 1994 مقدمة في اقتصاد النفط ، دار الكتيبة للطباعة والنشر ، العراق ، الموصل ، ص147

تجاريا ليس بالضروره ان يستورد من الخارج فقد تستطيع البلدان سواء كانت المنتجة او المستهلكه للنفط الخام في تخزين نفطها عن طريق وحدات تخزين خاصة تحسبا لاي ظرف طارئ فقد وصل التخزين التجاري (COMMERCIAL STORE) لدول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهي الدول الصناعية الراسمالية الكبرى باستثناء (روسيا والصين) الي مستويات عالية لم يتم الوصول اليها مسبقا حيث بلغ (2.916) مليار برميل عام 2015 بزيادة مقدارها (210) مليون برميل عن معدلات السنوات الخمس السابقة في حين بلغ المخزون الاستراتيجي لدول OECD (1.588) مليار برميل فضلا عن وجود (900) مليون برميل في ناقلات النفط في جميع بحار ومحيطات العالم وعند جمع المخزونين لدول OECD تصل الي(4.504) مليار برميل ولو تم اضافة ما موجود في الناقلات تم الوصول الي مخزون يبلغ نو (5.404) مليار برميل هذا يكفى سد الاحتياجات النفطية للبلدان المستورده مايقارب شهرين ومن هذا نستنتج أن عملية تسعير النفط الخام لم يعد متناول البلدان المنتجة فقط وانما في ايدي البلدان المستهلكة ايضا .اذا اصبح المتحكم الرئيسي الفعلي في عملية تسعير النفظ دوليا هو الطرف القادر علي تخزين النفط وتسويقه والقابض علي خفايا البورصة النفطية[1]

2.1.3.3 الإحتياجات النفطية :

يمكن التعرف على مفهوم الاحتياطي النفطي على أنة كمية الثروه النفطية الكامنة تحت الأرض والتي قد تكون علي شكل غاز طبيعي أو زيت خام أو غاز مصاحب والقابله للإستخراج تجارياً من مكان النفط المقدرة بإحتمالية معينة تتدرج من إحتياطات مؤكدة باحتمالية 90% إلى إحتياطات

[1] المخزونات النفطية ودورها في استقرار الاسواق النفطية العالمية ، مجلة الأوبك ، مرجع سبق ذكره ،ص5

محتملة باحتمالية 50% إلى إحتياطات ممكنه بإحتمالية 10% حيث يعد حجم الاحتياطي النفطي من أهم العوامل المهمة والأساسية المؤثرة بصوره رئيسية في تقلبات أسعار النفط الخام بالتالي في حجم العوائد النفطية بسبب طبيعة العلاقة المباشره بينهما [1] من خلاله يمكن معرفة مدى ندرة هذا المورد الناضب في ضؤ الاحتياطي المؤكد للنفط الخام كما تظهر أهميتة من خلال تحديد السياسة الاقتصادية للإستيراد والتصدير التي شكلتها الدول فعندما تزيد تقديرات الجيلوجين لحجم الاحتياطي النفطي فإن ندرة هذا المورد الناضب سوف تنخفض مما يدفع بالمنتجين إلى إعادة التطور في إتجاه خفض تكاليف المستخدم الأمر الذى يؤدي إلى إنخفاط أسعار النفط الخام وعلى العكس من ذلك عندما تنخفض تقيرات الجيلوجيين لحجم الاحتياطي النفطي فإن السعر للنفط الخام سوف يزداد[2] .

إن التطور الذي حصل في إحتياطات أوبك يعد تطوراً كبيراً في الاحتياطات المؤكدة وعلى مستوى العالم يلاحظ أن معظم الزيادات الضخمة جاءت من (فنذويلا ،ايران ،العراق) إن هذه الزيادات الثلاثة في الاحتياطات النفطية المؤكدة. إذا ما قورنت بالزيادات التي حصلت في السعودية والتي تمتك أكبر إحتياطي نفطي مؤكد في العالم قبل أن تقفز فنذويلا إلى المرتية الاولى فإنها كبيره ، حيث إزداد الاحتياطي النفطي في فنذويلا من (60) مليار برميل عام 1990 الي (300) مليار برميل اي بزيادة قدرها (240) مليار برميل وقفز الاحتياطي الايراني إلى(9208) مليار برميل في عام1995 وإلى (158.4) مليار برميل عام 2015 أي بزيادة مقدارها (65.6) مليار برميل وهي الزيادة الثانية علي مستوى العالم فيما فقد الاحتياطي العراقي من (100) مليار برميل عام 1995

---

[1] سالم عبد الحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص57

[2] نبيل جعفر ، مريج سبق ذكره ،ص110

إلى (142.5)عام 2015م مليار برميل أي بزيادة قدرها (42.5) مليار برميل وهذه الزيادة الثالثة علي مستوى العالم بعد فنزويلا وإيران . [1]

[1] opec,amanulstatiscal.bulletin,vieuna,austrin 2008,2016,pp17-22

المبحث الثانى

مفهوم التقلبات و الصدمات النفطية

2.2.1 المطلب الأول: مفهوم التقلبات السعريه فى صناعة النفط :

تعرف التقلبات بأنها إختلال مفاجئ فى توازن السوق ويؤدى إلى إرتفاع أو إنخفاض حاد فى الأسعار يعتمد على فتره زمنيه معينه قد تطول ، حيث تقع نتيجه لتأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما فى أن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكليه فى الصناعه مثل عدم وفره العرض لإعادة التوازن إلى السوق كما يمكن أن يكون مرده عدة عوامل خارجيه لا علاقه لها بالصناعه مثل التنظيمات الدوليه والعوامل الجيوسياسيه [1]

2.2.1.1 مفهوم التقلبات لغة:

يشير مفهوم التقلبات لغوياً إلى ظاهرة عدم الإستقرار على حال معين ، ومصدرها تقلب حيث يقال ، تقلب ، يتقلب ، تقلباً وهو متقلب والمفعول متقلب عليه ومنها تقلب الشخص ، تقلب الشئ ، بمعنى تحول من حاله إلى أخرى ، ومنها جاءت تقلبات الرأى العام ، تقلبات الجو ، تقلبات الأسعار ، تقلبات الحياة ، تقلبات الدهر.[2] وبعد الرجوع إلى معاجم اللغه العربيه والبحث عن مصدر تقلب وجدت أنه الفعل انقلب وعند البحث عن الإستخدامات المختلفه لهذا الفعل وجدت فى معجم اللغه العربيه المعاصره عدد من إستخداماتة المتنوعه وهى كالاتى :

---

[1] داوؤد سعد لله ، 2012م اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ، رسالة ماجستير منشورة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر ، ، ص40

[2] معجم اللغة العربية المعاصرة ، الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت www.maajim.com مكان الدخول ، الخرطوم ، بتاريخ ، 2012\17\26م

- إنقلب الشى : أى صار أعلاه أسفله أو يمينه شماله أو باطنه ظاهره.
- إنقلب الحكم : أى تغير نظام الحكم أو تمت الإطاحه بالحاكم.
- إنقلب الشخص إلى أهله: أى عاد ورجع إلى عائلته أو مدينته.
- إنقلب على وجهه : إنقلب على عقبيه : أى رجع عن عقيدتة أو إنصرف أو إرتد.
- إنقلبت التدابير عليه : أى إرتدت إليه حيلتة التى كادها أو دبرها للأخرين.
- إنقلب على فلان : أى ناصبه العداء ، بمعنى تغير نحوه أو خاصمه بعد موده مما تقدم يتضح لنا الإستخدامات المختلفه لمفهوم التقلب والتقلبات إلا أنها جميعا تفيد فى معانى الإشاره إلى حالات الإختلاف وعدم الإستقرار على حال أو رأى معين[1]

2.2.1.2 مفهوم التقلبات إصطلاحاً وتطبيقياً :

يستخدم مصطلح التقلبات في الحياه اليوميه والعمليه بصوره مختلفه لها دلالاتها المتنوعه فى مجالات الحياة الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه ويمكننا إيجاز أهم أنواع هذه الإستخدامات العمليه لمصطلح التقلبات وماتعنيه من خلال تقسيمها إلى النقاط الأتيه:

1. التقلبات المناخيه:

وتعنى أى تأثير أو تغير مؤثر وطويل المدى فى معدلات حاله الطقس يحدث لمنطقه معينه خلال فتره زمنيه محدده والمعروف أن معدلات حاله الطقس يمكن أن تستخدم مجموعه من المقاييس المناخيه منها معدل درجات الحراره ، معدل تساقط الامطار ،وحاله الرياح وسرعتها، هذة التغيرات

[1] ابو الحسن على ،1992 اسباب النزول ، دار الاصلاح ، الدمام السعودية ، ، ص43

يمكن أن تحدث بسبب العمليات الديناميكيه الطبيعيه للارض كالبراكين وحركه دوران الارض حول الشمس وغيرها ،أو بسبب قوى خارجيه كالتغير فى شده الأشعه الشمسيه أو سقوط النيازك الكبيره، موخرا بسبب أنشطه الانسان الصناعيه وما خلفته من أثار تلوثيه أضرت بطبقه الأوزون مما تسبب بتقلبات مناخيه ذادت من معدلات الحراره وهو ما يعرف بالإحتباس الحراري .[1]

2. التقلبات السياسية :

يشير مصطلح التقلبات السياسيه إلى حالة عدم الثبات والتغير فيما يعرف بالمؤسسات السياسيه الرسميه التي تقود الدوله وترسم القوانين والدساتير والاعراف التي تحكم وتضبط وتوازن هذه الدول للوصول إلى أهداف الحكم السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه، وبتعبير أخر فالتقلبات السياسيه تعنى عدم قدره الحكومه أو النخبه الحاكمه على البقاء فى الحكم. وقد شهدت العديد من دول العالم حالات متكرره من التقلبات السياسيه بدرجات متفاوته، أما بسبب الحروب والتدخلات الدوليه أو بسبب الصراعات الداخليه السياسيه و الاجتماعيه والأثنيه وغيرها من التقلبات الأخرى .[2]

3. التقلبات السعريه :

يعكس مفهوم تقلبات الاسعار التغيرات الكبيره التي تطرأ على سعر سلعه أو خدمه معينه إرتفاعاً وإنخفاضاً خلال فترات معينه قد تكون سنه واحده أو أكثر ، وغالباً ما يرتبط مفهوم تقلبات الأسعار بظاهره التضخم والكساد وما تسببه هاتين الظاهرتين من إضطرابات فى قيمه النقود وقدرتها الشرائيه، على خلفيه إرتفاع وإنخفاض قيمه السلع والخدمات، وتحت مفهوم السعريه تندرج تقلبات سعر صرف

---

(1) www.arabicedition-natur.com مجلة الطبيعة النسخة العربية ، تقلبات الطقس ، الخرطوم ، 11\11\2004م

(2) محمد صالح ، 2016 الاستقرار السياسي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة قاصدي مدباح ، العدد 25 ، الجزائر ،ص311

العملات وتقلبات اسعار الاسهم والسندات في الاسواق الماليه المحليه والدوليه إضافه إلى تقلبات اسعار النفط وغيرها من تلقبات تطرأ على أسعار السلع والخدمات الاساسيه. وتجدر بنا الاشاره إلى الاختلاف أو الفرق بين تقلبات الاسعار والتضخم هو الارتفاع المستمر فى المستوى العام للاسعار خلال فتره زمنيه معينه[1] .

4. التقلبات الاقتصاديه :

التقلبات الاقتصاديه تعنى حدوث تغيرات سريعه ومتناوبة فى التغيرات الاقتصاديه الكليه ومنها على سبيل المثال لا الحصر التغيرات التى تطرا على حجم ومعدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى، معدلات البطاله، الدخل الحقيقى وغيرها ، وتمثل التقلبات إحدى معالم النظام الرأسمالى الذى يعتمد على قوانين حرية الاسواق والمنافسه وتؤثر التقلبات الاقتصاديه على عناصر النشاط الاقتصادي بطرق مختلفه، وتحدث خللاً فى توازن وإستقرار النظام الاقتصادى برمته، وقد تطال جميع قوى وعناصر هذا النظام الاقتصادى بحيث تصبح شامله، كما تؤدى التقلبات الاقتصاديه إلى تدنى معدلات النمو الاقتصادى وإلى تراجع معدلات التنميه ، وغالبا ما تقضى هذه التقلبات الاقتصاديه الجزئيه والشامله الى أزمه اقتصاديه ، مما يدفع الحكومات إلى اللجؤ إلى الوسائل النقديه أو الماليه أو كليهما لمواجهتها، سواء بالإقتراض أو فرض الضرائب أو خفض الانفاق العام أو كبح التضخم من أجل إعاده التوازن وتنشيط الاقتصاد، هذه التقلبات فى قوى السوق تتوافق دوما بنتائج اجتماعيه واقتصاديه بالغه الاهميه، تنعكس في ارتفاع مستويات البطاله والفقر ، وتدنى مستويات المعيشه عند قطاعات اجتماعيه واسعه وتساهم في اعاده توجيه رؤس الاموال والاستثمارات نحو مجالات نشاط

[1] فاروق صالح ، اخرون ،2019 دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، السعودية ، ، ص16

اقتصادى جغرافى أو نوعى معين. وفى ضؤ المعطيات الحاليه يمكن القلق المتزايد بشان ظاهره تقلبات اسعار النفط حيث أدت إلى اضطرابات مستمره ومتكرره في اسعار النفط منذ سبعينات القرن الماضى وحتى الأن. ومن المتوقع أن يستمر تأثير هذه الظاهره فى التأثير سلباً على مستهلكي البترول ومنتجية تاره عند حالات انهيار الاسعار بشكل سريع ومفاجى أيضاً، وكان أخرها الانخفاضات الكبيره التي طرأت على اسعار النفط فى النصف الثانى من عام 2014 حيث انخفضت الاسعار بشكل سريع ومفاجئ من متوسط (159) دولار للبرميل عام 2014 إلى متوسط اقل من (40) دولار للبرميل عام 2015 الأمر الذى ترك أثار سلبيه على حاله التوازن الاقتصادى العام في الاسواق الدوليه بالاضافه لإلحاق الضرر باقتصاديات الدوله المستهلكه والمنتجه، والمستورده للبترول، الأمر الذي يتطلب دراسه علميه شامله لظاهره تقلبات أسعار النفط بهدف الوقوف على الاسباب التى تؤدى لظهورها، ولقياس ولتحليل العوامل التي ساهمت في الزياده من حدتها. وأخيراً محاوله إيجاد الحلول الاقتصاديه التي يمكن من خلالها الحد من امكانيه ظهورها فى المستقبل وتوفير الوسائل الاقتصاديه التي يمكن من خلالها التقليل من أثارها السلبيه على اقتصاديات الدول المنتجه والمستهلكه للنفط.[1]

2.2.1.3 مفهوم تقلبات اسعار النفط :

يمكننا تعريف تقلبات أسعار النفط على أنها حالات عدم الإستقرار المتكرره في أسواق النفط والمتمثله بالإرتفاعات والإنخفاضات الكبيره و المتعاقبه التي تطرأ على أسعار برميل النفط عبر الزمن.

[1] paula.samuelsonandwilliand.nordhous,19ineedettion,mceraw

وتأسيساً على ما تقدم فقد تعرضت اسعار النفط في الاسواق الدوليه لتقلبات حاده ومستمره بسبب طبيعه الاسواق البترولیه التي تتسم بعدم الاستقرار. الأمر الذي إنعكس على الايرادات النفطيه للدول المنتجه والمصدره وجعلها تخضع لتقلبات مستمره حتى أصبحت ظاهره التقلبات مسأله مثيره للقلق على المستوى العالمي.[1]

ونظراً لكون النفط الخام سلعه دوليه استراتيجيه ، فإن حصول تغيرات كبيره و مفاجاه في اسعاره يترك أثار على اقتصاديات كل من الدول المصدره والمستورده ، تتركز هذه الأثار بذياده إيرادات الدول المصدره للنفط في حالات الارتفاع وإرتفاع كلف النقل والانتاج في الدول المستهلكه ويكون الوضع معاكساً في حاله إنخفاض الاسعار لكلا الطرفين وبالتالى فإن جميع الدول المصدره والمستهلكه تواجه تحدياً مشتركاً يتمثل بالتقلبات الحاده والمتكرره بأسعار النفط على المستوى الدولى[2].

[1] عبد الستار عبدالجبار 2015م التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارة ، جامعة واسط ، العدد 18، ،ص14

[2] عماد الدين ، 2103م العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية ، مجلة جامعة الازهر ،غزة سلسلة ، العلوم الانسانية ، المجلد 15، العدد ،ص321

2.2.2 المطلب الثانى: المسار التاريخى لتقلبات أسعار النفط :

بالرجوع إلى مصادر البيانات المتعلقه بأسعار النفط وفق تسلسلها الزمنى نلاحظ أن أبرز التغيرات التي شهدتها أسعار النفط وضعت منذ عام 1973 وحتى نهايه عام 2017 حيث نلاحظ حدوث سلسله من التقلبات العنيفه التي طرأت على الأسعار عندما تعرضت أسعار البترول ومنذ عام 1973 للعديد من التغيرات العنيفه إرتفاعاً وهبوطاً والتي عرفت حينها بالصدمات النفطيه.

ويمكننا تعريف الصدمه النفطيه على أنها موجات متعاقبه من الإرتفاعات الحاده فى أسعار برميل النفط يعقبها موجات أخرى من الإنخفاضات الشديده تحدث خلال قتره تتراوح بين (3) الى (8) سنوات على المستوى العالمى.[1]

2.2.2.1 فيما يلى نستعرض التقلبات والصدمات النفطيه العالميه :

1. الأزمه النفطيه الأولى سنه 1973 :

لقد أطلق على هذه الازمه إسم أزمه تصحيح الاسعار البترولیه وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقيه التي كانت متدنيه إلى مستويات قاسيه، حيث فى سنه 1973 قررت المنظمه زياده أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل أى رفع الاسعار بنسبة 400%.

[1] lingyu you,andysis of fniranationed oil price pluctuation and its inflaencing factors amricam journal of endustrial Business mangement 2\2012.p14

وذللك من خلال إقدام الدول العربيه بصفه خاصه على رفع أسعار نفوطها وتمكنت من مضاعفه اسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعه عن طريق تحديد الاسعار دون اللجؤ إلى الشركات النفطيه الكبرى مستقله النفط كأداه للنفط على الدول الكبرى.[1]

2. الأزمه النفطيه لسنه 1979:

بعد سنه 1973 تأكد أن عنصر النفط الرخيص قد إنتهى وأن عنصر السيطره المطلقه للشركات البترولیه على الاسعار إنتهت أيضاً، وأن الدول المصدره للبترول لن ترضى بأقل من القيمه التى تراها عادله لسعر بترولها وبذلك تعاقبت موتمرات الأوبك لمراجعه الموقف وتصحيح الاسعار فيما يتلائم و أخذ الإعتبارات المختلفه خصوصاً تزايد التضخم النقدى العالمى. إرتفعت الاسعار النفطيه مره أخرى وبشكل مفاجئ سنه 1979 ثلاث مرات أثر الحرب العراقيه الايرانيه (حرب الخليج الاولى) من 13 دولار الى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليله مما أدى إلى إنفجار أزمه نفطيه ثانيه وذلك بسبب انخفاض الانتاج الايرانى مما سبب شح فى الامدادات النفطيه وبالتالى ارتفاع اسعار النفط. [2]

3. الأزمه النفطيه لسنه 1986:

إن الازمه النفطيه لسنه 1986 (الازمه النفطيه العكسيه) تختلف عن الازمتين النفطتتين الاولى والثانيه، حيث أن هاتين الاخيرتين كان لهما الأثر السلبى على الدول الصناعيه الكبرى المستهلكه للنفط. سجلت الاسعار مستويات مرتفعه جداً نتيجه إنخفاض الامدادات النفطيه وذياده الطلب. أما

---

[1] خصي عبدالكريم ، 2010م أهيمة النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية ، منشورات الهيئة العامة السورية للثقافة ، سوريا ، ، ص74

[2] عبد الستار، 2016م التطور التاريخي لاسعار النفط الخام ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد، ص 10

أزمه 1986 فكان لهما الأثر السلبى على الدول المنتجه للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجه إنخفاض الاسعار إلى مستويات متدنيه بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطى، وعلى هذا الاساس إصطلح على تسميتها الازمه النفطيه العكسيه لأنها تختلف عن الازمتين الاولى والثانيه من حيث الأثار لكن السبب الرئيسى مشترك والذي يتعلق بالإختلال بين الكميات المطلوبه والمعروضه للنفط. وبدايه من عام 1986 إنهارت الاسعار بشكل سريع خلال الاشهر الاولى فوصل سعر البرميل الخام الى 13 دولار بعد أن كان فى مستوى 27.5 دولار للبرميل سنه 1985 ما خلق أزمه حقيقيه للدول المنتجه للنفط خصوصاً أعضاء الاوبك نتيجه للحمله المعاديه التى تبنتها الوكاله الدوليه للطاقه بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[1]

4. الازمه النفطيه لسنه 1995 :

بعد أن وجدت المنظمه (أوبك) الحل الأوسط بين كل من العراق وإيران إرتفاع السعر المعلن بعد أن حدتته المنظمه من 13 دولار الى 18 دولار. إلا أن حرب الخليج الثانيه أدت إلى إرتفاع الاسعار النفطيه مره أخرى و ذلك نتيجه التحوط والخوف من تكرار سيناريو الأزمه التى نتجت من حرب الخليج الاولى، مما أدى إلى إرتفاع الطلب بالإضافه إلى إنخفاض الامدادات النفطيه لكل من العراق والكويت مما تسبب في إرتفاع السعر المعلن من 18 دولار الى 20 دولار للبرميل.[2]

(1) opec,oilprice basket,yearlg data and grophics, www.opec.org
(2) john baffes and m.ayhan, the gred plunge in eilprices consequences and policy responses,prn15 norld bankoup publication 2015.p6 g

5. الأزمه النفطيه لسنه 1998 :

قى نهاية التسعينات وبالضبط سنه 1998 تعرضت السوق النفطيه العالميه إلى هزه سعريه ثانيه أدت إلى إختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل فى ديسمبر 1998.[1]

6. الأزمه النفطيه لسنه 2004:

تميزت هذه السنه بإرتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسيه لم تشهدها الاسعار الإسميه للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوى لسعر سلة اوبك الى 36 دولار للبرميل وقد عرفت هذه الفتره بثورة أسعار النفط .[2]

7. الأزمه النفطيه لسنه 2008:

إرتفعت أسعار النفط بشكل قياسى في نهاية سنة 2004 محققه 100 دولار للبرميل وبعد إنفجار أزمه 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد منعكسه بذلك على السوق النفطيه التي كانت في أعلى مستوياتها حيث بلغ سعر النفط 148.28 دولار ليتهاوى لسعر 61 دولار للبرميل نهايه سنة 2008 ثم يرتفع تدريجياً ليصل لسعر 80 دولار للبرميل سنه 2009 [3]

(1) OPEC Annual Statistical Ballein Geneva, 2000, P112
(2) OPEC Annual Statistical Ballein Geneva, 2010, P83
(3) OPEC Annual Statistical Ballein Geneva, 2015, P82

8. الأزمه النفطيه لسنه 2014:

عرفت اسواق النفط العالميه تدهوراً في اسعار النفط في النصف الثانى من سنة 2014 بعد أن وصلت الاسعار إلى مستويات منخفضه لم تسجلها منذ 5 سنوات فإشتدت المخاوف من ازمه يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه الماده الحيويه إضافه إلى تراجع حصة دول أوبك وتضاؤل سلطتها على تحديد الاسعار مع ظهور منتجات بديله للنفط وظهور منتجين جدد وإلى توازنات إقليميه وجيوسياسيه أيضاً[1].

2.2.2.2 الأثار المترتبه في حالة الأزمات النفطيه :

أولاُ: الأثار المترتبه في حالة إرتفاع أسعار النفط:

مما لا شك فيه أن النفط يعتبر سلعه أساسيه سواء للدول المنتجه أو الدول المستهلكه ومن ثم تقلب أسعاره ستكون له تداعيات وأثار تتراوح بين السلبى والإيجابى على اقتصاديات الدول أي وجود اقتصاديات رابحه وأخرى خاسره من هذا التقلب.

1. بالنسبه لإقتصاديات الدول المصدره للنفط :

- ذياده كبيره في العوائد النفطيه وإنعكاس ذلك على تطور مستوى معيشه الفرد حيث بلغت العوائد النفطيه لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل الى 278 مليار دولار عام 1980 وقد اتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشه فى هذه الدول وعززت من قدرات الحكومه على تنفيذ خطط التنميه الاقتصاديه.

(1) OPEC Annual Statistical Ballein Geneva, 2016, P80-81

- زيادة حجم الفوائض الماليه النفطيه حيث إرتفعت الفوائض المالية فى هذه الدول من 5 مليار دولار سنه 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980 وتوجه الدول المصدره للنفط هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات ماليه أو قروض للدول النامية ،إستثمارات في الدول الصناعيه وإنشاء مؤسسات متنوعه للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعيه.[1]

2. بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية :

- زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع اسعار النفط ويساوى الزيادة فى قيمة وارداتها من النفط الخام اضافه إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديله.

- احتواء الفوائض الماليه النفطية :إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدره للنفط سواء فى صورة استثمارات أو إيداعات أو في حدود واردات متنوعه اضافه إلى زيادة اسعار الموارد والسلع المصنعه . وبذالك نجد أن الدول الصناعيه المتقدمه هي المستفيد من زيادة العائدات الماليه للدول النفطيه ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدره للبترول عن استيعاب هذا الفائض نتيجه ضعف فرص التوظيف داخلها.[2]

3. بالنسبه لاقتصاديات الدول الناميه :

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.

---

[1] حوري سمية ،2015م اثر تقلبات اسعار النفط على التنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراة منشورة ، جامعة ابوبكر ، بلقايد، الجزئر، ، ص28

[2] داوؤد سعد الله ، 2012م اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، ، ص45

- زيادة المديونية الخارجية :ارتفعت الديون الخارجيه لهذه الدول بسبب ارتفاع اسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنه 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981 اضافه إلى تزايد عبء خدمة الديون ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة اذمتها الاقتصادية.
- الاستفاده من الفوائض الماليه للدول المصدرة حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطيه فرصه أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانيه. [1]

ثانيا: الأثار المترتبة في حاله إنخفاض أسعار النفط:

1. بالنسبه لاقتصاديات الدول المصدره للنفط :

أثرت الانخفاضات المتتاليه في اسعار البترول على اقتصاديات الدول الناميه المصدره للنفط حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض الماليه وبالتالى :

- انخفاض معدل الناتج المحلى الاجمالى في البلدان المصدرة للبترول.
- تقلص الانفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الايرادات النفطيه. ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الانفاق الحكومى بنفس نسبه انخفاض الايرادات العامه بسبب انخفاض الايرادات العامة بسبب ارتباط الايرادات بعوامل خارجية اى العوائد النفطيه والسوق العالمى للنفط فى حين أن النفقات العامه ترتبط بعوامل داخليه تتمثل في برامج التنميه الاقتصاديه والتضخم فى الاقتصاد.

[1] ابوبكر خالدي ، 2019م اثر تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشهيد حمه كفتر بالوادي ، الجزائر ، ، ص19-18

- أدى انخفاض الإنفاق الحكومى إلى ظهور عجز فى معظم الموازنات العامه للدول البترولیه حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدره للبترول حيث أن هياكل النفقات الجاريه لم يحدث لها تغيير بعد تقلص العائدات النفطيه وإنما الذي تغير هو الانفاق الاستثمارى والإنمائي.

2. بالنسبه لاقتصاديات الدول الصناعية :

- انخفاض قيمه الواردات وتحسين موازين مدفوعات هذه الدول ، إضافه إلى انخفاض تكاليف انتاج السلع الصناعية وتخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن النفط.

- انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطيه للدول المصدره للنفط خاصه بالنسبه للسلع الاستهلاكيه .

- تخفيض قدره البنوك واسواق المال على ممارسه انشطتها وأن تراجع عوائد النفط يؤدى إلى قيام الدول النفطيه بتخفيض القروض والتسهيلات التي نقدمها إلى السوق الماليه وتصفية جانب من استثماراتها فى الدول الصناعيه .

3. بالنسبه لاقتصاديات الدول المستورده:

- انخفاض قيمة الواردات في البترول لهذه الدول حسب درجه اعتمادها على النفط المستورد. انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجيه. [1]

[1] ابوبكر خالدي ، مرجع سبق ذكره، ص22-28

– تأثرت هذه الدول بإنخفاض العوائد الماليه النفطيه للدول البترولیه والتي بدورها ستحقق من وارداتها من هذه الدول عائدات ماليه وبالتالى سوف تنخفض صادرات هذه الدول.

– انخفاض المعونات التي تقدمها الدول النفطيه للدول الناميه.

– التأثير السلبي على برامج الطاقه في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقه البديلة.[1]

– تحقق البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا و افغانستان واسيا الوسطى منافع من انخفاض اسعار النفط وتسجل فواتير استيراد الطاقه انخفاضاً وحيثما انقلبت أثار انخفاض اسعار النفط إلى المستخدمين النهائين تتخفض تكاليف الانتاج ويرتفع الدخل المتاح للانفاق.[2]

– ومع ذلك فإن المكاسب التي تجنيها معظم البلدان المستوردة للنفط من انخفاض اسعاره توازنها عوامل معاكسه أخرى مثل نمو الطلب المحلي بوتيره أبطأ من المتوقع وضعف أفاق النمو بدرجه اكبر من المتوقع في أهم الشركاء التجاريين وهى بلدان منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجى بالنسبه للبدان المستورده للنفط في منطقة القوقاز واسيا الوسطى وإضافة إلى ذلك فإن اسعار السلع الأوليه غير النفطية التي تصدرها بعض البلدان أخذت تتراجع.[3]

---

[1] داوؤد سعدالله ، مرجع سبق ذكره ، صص35–34

[2] Dole, Ne txonomics of oil .society of basiness Economists annual Gonfrence, london 2015,p13

[3] mord Bank, wb , the demand for oil in deroloping countries .1997,p,35

– يؤدى انخفاض اسعار النفط إلى تهيئة اوضاع مواتية لمواصلة تنفيذ اصلاحات الدعم وتكثيف الجهود في تنفيذ الاصلاحات الهيكليه لدعم النمو و توفير فرص العمل على المدى المتوسط ومع هذا ينبغى أن لا تغالي البلدان المستورده للنفط في تقدير التأثير الايجابى لتراجع اسعار النفط على اقتصادها نظراً لضعف نمو الطلب من الشركاء التجاريين وأجواء عدم اليقين الكثيفه بشأن استمرارية انخفاض اسعار النفط وتوفير التمويل الخارجى.[1]

– يرى (ميرزا) أن الدول المستورده غير المنتجه تحقق أرباحاً صافيه من انخفاض الاسعار وإن الدول المنتجه والمستورده في الوقت نفسه تكسب أكثر مما تخسر[2]

[1] Dargag,j,petely, price and income responsiveness of world oil demand, 11,2007 p19

[2] ثورة عالمية جماعية ، 2015 تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة،، ص16

2.2.3 المطلب الثالث : الشركات النفطية الدولية والمنظمات النفطية :

2.2.3.1 تعريف شركات النفط العالمية:

هي إحدى انواع الشركات المتعدده الجنسيات، التي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقه وبالأخص في مجال النفط. حيث تسيطر هذه الشركات العملاقه على مجال الصناعه النفطيه منذ صناعتها في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، من بداية مرحلة نشاط الصناعه النفطيه ومرحله البحث ،الاستكشاف ، الحفر، التنقيب، الاستخراج، الانتاج، التكرير، النقل، التوزيع، إلى أخر مرحله وهي مرحلة الصناعه البتروكيماوية.

2.2.3.1 خصائص الشركات النفطية العالمية :

1. خاصيه التكامل:

إن شركات النفط العالميه هي شركات متكامله في أنشطتها الاقتصاديه بصوره خاصه سواء كان ذلك التكامل رأسياً أو عمودياً كقيامها ومذاولتها وإشرافها وادارتها لمعظم مراحل الصناعه النفطيه أوإذا كان تكاملاً افقياً وذلك في إمتلاك هذه الشركات للاحتياطي النفطي خاصة أو في نشاطات إقتصادية متكامله مع صناعة النفط كصناعة الحديد والصلب.[1]

2. **خاصيه الإحتكار** : وتتمثل فى بروز عدد قليل ومحدد من الشركات النفطية العالميه بالإستحواز على مجموع النشاط الإقتصادي النفطى على الصعيد العملى والعالمي سواء كان بصورة انفرادية أو مجموعة من تلك الشركات الكبرى القليله في عددها.

[1] حسين عبدالله ، مرجع سبق ذكره ، ص56

3. خاصية تنوع وتوسيع النشاط الإقتصادى :

طيله فترة النصف الاول من القرن العشرين كانت الشركات النفطية تركز نشاطها الصناعي والإقتصادي في استقلال الثوره النفطية ولكن مع اواسط القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بدأت هذة الشركات الاحتكاريه تنوع وتوسع مجالات نشاطها الصناعي والاقتصادي بل إمتد إلى مجالات خارج نشاطها الرئيسى القطاع الزراعي، المصرفى مثل استغلال مصدر الفحم الحجري ومصدر اليورانيوم ، والبحث عن مصادر الطاقه الجديدة المتجددة وغير المتجددة.[1]

4. خاصية الدور كوسيط بين المنتج والمستهلك:

وهو دور أصبح يتطلب قدر كبيراً من المرونة والإستمرارية لضمان تدفق النفط والمنتجات النفطيه من مصادر انتاجها إلى المستهلك النهائى في الوقت المحدد وبالقدر والنوع الملائمين.

2.2.3.2 التطور التاريخي للشركات النفطيه العالمية :

نجد أن الصناعه النفطية وسوقها الدوليه تسيطر عليها مجموعة قليلة من الشركات الاحتكارية العالمية التي اصطلح على تسميتها تاريخياً(الشقيقات السبع وهي مملوكه أساساً لصالح الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وهولندا هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الانتاج العالمى كما أنها إمتلكت 70% من صناعه التكرير العالميه بالإضافه لإمتلاكها 30% من ناقلات النفط وتتواجد ادارة خمسة من هذة الشركات في الولايات المتحدة الامريكيه وهى كما يلى:

[1] محمد خناوي ،2010م الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتاثيرها في العلاقات الدولية ، دار سلاف للطباعة والنشر ، سوريا ، ص ص 100-119

- شركه ستاندار اويل اوف نيو جرسى.
- شركه سوكوني موبيل.
- شركه جولفGOLF
- شركه تكساسTexasao
- شركه رويال رتش (شيل) Shell
- شركه النفط البريطانيه (BP)

بالإضافه لشركة البترول الفرنسيه (CEP) وهي شركه تمتلك فيها الحكومة الفرنسية قدراً كبيراً من رأس المال وكانت تمارس نشاطها في شمال افريقيا وخاصه في الجزائر عندما كانت محتله من طرف فرنسا ولكن حجمها يعتبر صغيراَ مقارنه مع الشركات العالميه الشقيقات السبع.

وقد بلغت سيطرت هذه الشركات الثمانيه سيطره تكاد تكون شبه تامه على صناعة النفط وذلك حتى الخمسنيات من القرن العشرين ففى سنه 1950 مثلاً أنتجت هذه الشركات كل النفط الذي تم انتاجه خارج شمال الولايات المتحده الامريكيه و الدول الشيوعيه و كانت درجه تحكم هذه الشركات الثمانيه في المراحل المختلفه لصناعه النفط. ولكن مع إزدياد اهمية الشركات المستقله خلال الخمسينات فقد تقلص نسبياً مركز شركات النفط الكبرى مع بقاء هذه الشركات مسيطرة على معظم مراحل صناعة النفط. لقد برز فى الفترة (1970-2011م) ظهور عدة قوى جديده كان لها تأثيراً كبيراً على السوق النفطية ولعل من أبرز هذه القوى ظهور منظمة الأوبك والتي كانت طرفاً فاعلاً في السوق النفطية وذلك من خلال سيطرتها على صناعه النفط وكذلك تحديد اسعار النفط.[1]

2.2.3.2.1 منظمة الأوبك OPEC:

[1] حسين فهمي ، 1981م استراتيجية البترول ، المركز العربي للطباعة والنشر ، لندن، ، ص ص169-171

تأسست منظمة الاقطار المصدره للنفط أوبك عام 1960 عقب تخفيض شركات النفط العاملة فى الدول المصدره للنفط اسعار النفط المعلنه في هذا العام والعام السابق له. وكان هدف المنظمة الاساسي منع تخفيض الاسعار والعمل على زيادتها. وبعد انتقال اتخاذ القرار في مرحلة الانتاج النفطي إلى الدول المصدره في سبعينات القرن الماضى وتزايد دورها في التأثير في اسعار السوق النفطيه. انقسمت أراء الدول الاعضاء بخصوص المدى الذى ينبغى أن ترتفع إليه الاسعار فأصحاب الاحتياطات المنخفضه كالجزائر و فنزويلا والدول الطامعة بتأثير سلبي اقليمي ودولي كإيران وأحياناً العراق كانت تميل إلى تحقيق اسعار نفط مرتفعه في حين كانت دول أخرى بقياده السعوديه تميل إلى عدم المبالغه في رفع الاسعار والقبول بأسعار معتدله حتى يمكن الحفاظ على صحة السوق واطاله أمد استعمال النفط في العالم و لقد ساهمت عوامل عديدة في التأثير في فاعلية سياسات أوبك في تحقيق أي من اهداف مختلفه و وسائل محددة في التأثير في سوق النفط العالميه تختلف عن كارتل الشركات النفطيه الكبرى .فلقد كان لهذا الكارتل من خلال تكامله الافقى والعمودى على مدى الأربعه عقود التي سبقت السبعينات في مجال أوسع في التنسيق بين اعضائه ومن ثم تأمين التزام الخطط والاستراتيجيات كما كان له وسائل اكثر فاعليه في تنظيم الصناعه النفطيه والتأثير فيها. ويتمثل ثانيها بأن سياسيات الطاقه في الدول المستهلكه أدت إلى الحد من فاعلية سياسيات أوبك في سبيل المثال من خلال تشجيع تطوير مناطق بديلة لانتاج النفط أو استبدال بعض استعمالاتة بأنواع وقود بديله وتشجع ذيادة الكفاءة في استهلاك الوقود عموماً.[1] وبعد التزام طويل الأمد في القيام بدور المنتج المتبقي العالمي تخلت اوبك بقيادة السعودية عام 2014 عن استراتيجية

[1] الاوبك https||ar.m.witkipedia.org|wiki.visit 3\12\2021

هدف الحفاظ على الاسعار لمصلحة استراتيجية هدف الحفاظ على صحه السوق.[1] وفى عام 1970 انضمت كل من الجزائر وقطر والامارات والبحرين الى المنظمه في ديسمبر 1971 عُدل احد بنود المادة السابعه من اتفاقيه انشاء المنظمة المتعلق بشروط قبول انضمام اعضاء جدد في المنظمه و الذى نص على أن يكون البترول هو المصدر الرئيسى والاساسى للدخل القومى. في عام 1972 انضمت كل من العراق وسوريا وفي عام 1973 انضمت جمهويه مصر وفي عام 1982 انضمت تونس ليصبح عدد الاَعضاء احدى عشر دوله عربيه. هدف المنظمه هو تعاون دول الاعضاء فيما بينهم في مختلف اوجه النشاط النفطى وتوثيق العلاقات فيما بينهم

جدول رقم (1) يوضح الدول الاعضاء فى OPEC

الدول الاعضاء	تاريخ الأنضمام	اجمالى الدول الاعضاء
ايران _العراق –الكويت	1960	5
السعوديه – فانزويلا	–	–
قطر	1961	6
اندونسيا– ليبيا	1962	8
الاَمارات	1976	9
الجزائر	1969	10
نيجريا	1971	11
الاكوادور	1973	12
الجابون	1975	13

المصدر فى اعداد الباحث بناء معطيات الموقع www.mogatel.com

[1] على مزداد ، 2017 معضلة الاوبك بين السوق وتحديد الانتاج ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر ، ،ص1–2

2.2.3.2.2 الدول المنتجه للنفط خارج OPEC:

تمثل هذه الدول ما نسبته 65% من الانتاج العالمى النفطى كما تمتلك اعلى حصه من طاقه التكرير العالميه اما احتياطيها فهو اقل من 20% من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النهوض فيها اسرع منه بالنسبه لدول الأوبك. كما ان معظم الدول النتجه للنفط خارج الاوبك هي عباره عن عن دول صناعيه متقدمه على رأسها روسيا تليها الولايات المتحده الأمريكيه وبريطانيا والنرويج وبالطبع هنالك العديد من المنتجين الصغار كما ان اهميه ومكانه هؤلاء المنتجين تقاس على اساس الاحتياطات المكتشفه لديهم. في الواقع هنالك العديد من هذه الدول المنتجه ومستوره فى نفس الوقت على رأسها الولايات المتحده الامريكية تليها بريطانيا والصين والهند وهنالك مجموعة اخرى هي بلدان منتجه ومصدره للنفط ابرزها روسيا والمكسيك والنرويج[1]

2.2.3.2.3 التراكمات النفطيه العالميه الكبرى:

إن الطلب على النفط الخام موجه بنسبه كبيره إلى الشركات النفطية العالميه للتكرير والتي تقدم بالطلب على النفط الخام حيث تقوم بتكريره واعاده بيعه على شكل سلع نفطيه مختلفه فقد شهدت صناعه التكرير في العالم تطوراً ملحوظاً من حيث التكنولوجيا المستخدمه كما يشهد تاريخ التكرير النفطي على هيمنه مطلقه للشركات البترولية العالميه خلال عقد من الزمن مما جعل الجغرافيا الاقتصاديه لصناعه التكرير تأخذ توجهاتها المصلحية نحو الاقتصاديات الصناعيه الكبرى فى زمن العولمه. ألحت الازمات الاقتصاديه المتعاقبه خلال ثمانيات القرن الماضى على الدول المنتجه ضرورة الانفتاح والقبول بعقود الشركات في مجالات إستكشاف وانتاج البترول كما في مجالات

[1] احمد الدرويش واخرون، 2015م معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النول ، صندوق النقد الدولي ، دار الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، السعودية،ص112.

صناعه التكرير والصناعة البتروكيماويه مما أتاح الفرصة للشركات البترولیه العالميه لاستعادة مكانتها ضمن مختلف استراتجيات تطوير الطاقه الانتاجيه لصناعه التكرير معتمده على الخبره في هذا الشأن وبعد عقود من البحث والتطوير انتجت تكنولوجيا اكثر تقدماَ و حداثه تستهوي عقول صناع القرار في الاقطار العربيه وفي العالم اليوم قائمة المناقصات الدوليه حول مختلف المشاريع المرتبطه بصناعه البترول وتكريره والصناعات البتروكيماويه لا تكاد تخلو من الشركات البترولیه العالميه كما لا يمكن للشركات البترولیه الوطنيه والمحليه في الدول العربيه من بناء أي استراتيجيات انشائيه أو تطويريه بعيداً عن اشراك هذه الشركات .

2.2.3.2.4 وكاله الطاقه الدوليه :

هي منظمه دوليه مستقله تسعى لتأمين امدادات مصادر الطاقة بأسعار تكون في المتناول لفائدة الدول الاعضاء ويتركز عملها على اربعه مجالات رئيسيه هي أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية والتوعية البيئية و العلاقات مع الدول الاعضاء (خاصه المنتجين والمستهلكين الكبار للطاقة) أنشئت عام 1974 ومقرها بالعاصمة الفرنسية باريس وكان الهدف الرئيسي وراء إحداثها هو تنسيق جهود الدول الاعضاء الرامية إلى مواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية للنفط و المخاطر المتعلقة بإمداداتها من هذه الماده الحيوية.[1]

[1] ابوبكر بعداش ، 2010م مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، حالة قطاع البترول ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائرة ، ، ص207

المبحث الثالث

أسعار النفط ونظريات النفط وأسواق النفط

2.3.1 المطلب الأول: مصطلحات تاريخية في تاريخ أسعار النفط :

مرت اسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط الذي يمتد لأكثر من 138 عام تراوحت اسعار النفط الخام خلال الفترة من عام 1948 وحتى نهاية الستينات بين 2.50 و3 دولار للبرميل. ثم إرتفع سعر النفط من 2.30 عام 1948 إلى حوالي 3 دولارات عام 1957 وأستقرت عند هذا السعر تقريباً حتى عام 1970 وبعد ذلك تضاعف هذا السعر مع نهاية عام 1974 أربع مرات متجاوزاً 12 دولار للبرميل بعد أن حظرت الدول العربيه تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية رداً على دعمها لإسرائيل خلال حربها مع العرب ثم استقرت اسعار النفط العالمية خلال عام 1974 وحتى عام 1978 ما بين 12.21 دولار للبرميل و 13,55 دولار للبرميل.[1]

دخلت اسعار النفط مجالاً جديداً بعد بروز أحداث بمنطقه الشرق الاوسط حيث تقع معظم مكامن النفط. فقد أفضت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الايرانية مجتمعتين إلى زيادة اسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من 14 دولار للبرميل فى عام 1978 إلى اكثر من 35 دولار للبرميل عام 1981. بعد ذلك انخفضت اسعار النفط خلال الفترة من 1938 _1985 وحاولت الأوبك وضع حصص انتاج منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الاسعار لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب أن

[1] احمد مندور ، احمد رمضان ،2013 اقتصاديات المواد الطبيعية والبشرية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، ص33

معظم اعضاء المنظمه كانو ينتجون كميات أعلى من حصصهم، غير أن الاسعار بدأت في الانهيار عام 1986 إلى أقل من 10 دولار للبرميل ما دفع الاوبك إلى الاتفاق على هدف سعر 18 دولار للبرميل غير أن الاسعار إستمرت ضعيفة .إرتفعت الاسعار في عام 1990 بسبب الانتاج المنخفض والمخاوف التي إرتبطت بغزو العراق للكويت وإنطلاق حرب الخليخ بعدها دخلت اسعار النفط في فترة انخفاض دائم حتى عام 1994 حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973. نجحت اوبك في ضبط الحصص وأستعادت الاسعار عافيتها عام 1996، إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلاً حيث انتهت زيادة الاسعار نهايه سريعة في أواخر عام 1998 نتيجة إلى تجاهل الازمة الاقتصادية في أسيا وتحركت الاوبك وضعف انتاجها بمقدار 3 ملايين برميل فى عام 1999 لتصعد الاسعار إلى 25 دولار للبرميل، ساعدت المشاكل الفنية بداية عام 2000 في صعود اسعار النفط إلى مستوى 30 دولار للبرميل وأثرت الاضرابات والمشاكل الفنيه في مسار النفط الصاعد إلى عام 2003 وفى عام 2005 قفذت أسعار النفط بسبب الاعاصير و العوامل الجيوسياسية إلى مستوى 78 دولار للبرميل. و أدى ضعف الدولار الأمريكي والنمو السريع لإقتصاديات الدول الاسوية واستهلاكها للنفط و العوامل المناخية و الجيوسياسية و القلاقل الامنية في نيجريا وفنذويلا والعراق خلال عام 2005 إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 90 دولار للبرميل الخام لناميكس.[1]

[1] http||www.alriyadh.com \2007|10|22 articlc288300

2.3.2 مفهوم السعر النفطى :

يعتبر موضوع تسعير النفط من اكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية فإن هنالك اعتبارت عديدة تلعب دوراً هاماً للغايه في تحديد اسعار النفط إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره عن قيمة الشيء معبراً عنها بالنقود و السعر قد يعادل قيمة الشى أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها ، أي قد يكون اقل أو اكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ، ويعرف السعر النفطى بأنه قيمة المادة أو السلعة النفطية معبراً عنها بالنقود[1].

2.3.3 أنواع أسعار النفط :

1. **السعر المعلن:** وهو السعر الذي يتم اعلانة من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية.
2. **السعر السوق الحقيقى:** هو السعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعه والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي حيث يتم الاتفاق عليه في طرفين يتمتعان بإستغلال تام.
3. **السعر الفورى:** هو عبارة عن قيمة السلعة النفطية نقداً في السوق الحرة للنفط بصورة فورية أو أنية.[2]
4. **سعر التحويل:** هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع لشركه واحدة.
5. **سعر الكلفة الضريبة:** يمثل هذا السعر الكلفه التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعوله للحصول على برميل أو طن من النفط الخام و يساوى سعر الكلفة الضريبية كلفة الانتاج مضاف إليها عائد الحكومة الضريبه.

---

[1] احمد مندور ، احمد رمضان ،مرجع سبق زكره ، ص ص33-36

[2] ابراهيم عبد الله ، اسماعيل ،1983 صناعة النفط الحديثة ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الكوت، م، ص35

6. **سعر المعدل:** هو عبارة عن سعر النفط الخام و الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق و تم إحتسابه بناءاً على معرفة و تحديد متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات.

7. **سعر الاشارة:** هو نوع من الاسعار ظهر في فتره الستينات أُعتمد في إحتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة و الشركات النفطية الاجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين.[1]

2.3.4 مفهوم الأوقات السعرية للنفط :

تعرف الاوقات في صناعة النفط بأنها إختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدى إلى انخفاص أو ارتفاع حاد في الاسعار يمتد على فترة زمنية معينة حيث تقع نتيجتة أثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في أن واحد بعوامل داخلية كالمتغيرات الهيكليه في الصناعات مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في ازمة الطاقة الاولى.[2]

2.3.5 الاثار الاقتصاديه للازمات السعرية عند الارتفاع:

مما لاشك فيه أن للأزمات والصدمات السعرية للنفط أثار إقتصادية واضحه على العالم سواء للدول المنتجه أو المصدرة أو المستوره تكمن في الفوائض الماليه للدول المصدرة للبترول و التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي و العجز في موازين المدفوعات في كل من الدول المتقدمه والناميه والدين العام الخارجي

---

(1) jean pierreange lier, energin intern ational 1986-1988 economico1987,p66

(2) الدوري احمد ، 1983محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ، ص27

2.3.6 الخصائص الاساسية لأسواق النفط:

إن اسعار النفط تشبه جميع اسعار السلع و الخدمات في أنها تحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع نظيرتها المتوفره و مع ذلك فهنالك بعض الخصائص المتميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفه عن أسواق السلع والخدمات الأخرى، الذي يظهر جلياً من خلال تعرض اسعار النفط لنوبات متكررة من ناحيه أخرى، و واضح أنه لا يوجد بديل أخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصه في قطاع النقل.[1]

ونتيجه لذلك فإن الطلب على حاجيات النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في اسعار النفط ، ومن ناحيه أخرى واضح أنه ولتطوير قدرات انتاجية جيدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويله مما يعنى أن الكميات المعروضة في الفترة القصيره تميل إلى الثبات ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب و العرض سيؤدى بالضروره إلى تقلبات حادة في الاسعار في المدى القصير للوصول لحاله التوازن. بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى لو كانت في نطاق ضيق يمكن أن تؤدي الى حركه حادة في السوق. [2]

2.3.1.1 محددات الطلب النفطي في الاسواق النفطيه:

- النمو الاقتصادي العالمي.
- الاستقرار السياسي في العالم.

---

(1) According to world eneryy out look the share of transport in world oil demnd nos been-3 62in 2006oecdliea paris p99

(2) canbridge eneryy rsearch associates, the tmpact of the economic and finicid cnsison the oil market ,2008.p28

- المناخ.
- النمو السكاني.[1]
- اسعار السلع البديله.

2.3.1.2 محددات العرض النفطي في الاسواق النفطيه:

- الاحتياطات والطاقه الانتاجيه.
- السعر.
- المستوى التقني والتكنلوجي لأدوات الانتاج.
- المصادر البديله للنفط واسعارها.
- الحروب والاحداث السياسية[2].
- السياسيات النفطيه المتعلقه بالمتطلبات الماليه.
- السياسات المتعلقة بسياسة تقيب السوق النفطية العالمية.[3]
- سياسة تبني الاسعار النفطية.

[1] حسين عبدالله ، 2006م مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة الصوتية ، بيروت ، ص247

[2] ضياء مجيد ،2005م ثورة اسعار النفط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص ض26-3

[3] الاشقر أحمد ، 2009م الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر ، عمان ، ص27

2.3.7 مصطلح الدوله النفطيه:

تطلق صفة الدوله النفطي على بلد ما عندما يكون منتجاً ومصدراً صريحاً لكميات هامه من النفط الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات ويعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة اساسيه على الريع البترولى.

فعنصر انتاج البترول وتصديره لا يعطى صفه الدوله النفطيه لأن هنالك دولاً منتجه ومصدرة للبترول أو الغاز و لا تعتبر دولاً نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا لأن اقتصادها قائم على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستقلال، كما أن للدوله النفطيه ما يميزها عن باقي الدول و ذلك لما يتميز به القطاع النفطي في المساهمة الكبيرة في ناتجها المحلي الاجمالي وفي أداء و استقرار اقتصادها إضافه إلى المساهمه الكبيرة في الايرادات الضريبية. [1]

[1] عبد الخالق الراوي ، 2001م محاسبة النفط والغاز، دار البارودي للنشر والتوزيع، عمان ،ص23

2.3.2 المطلب الثانى: النظريات المفسره للنفط:

خلال القرنين الماضين نشأت نظريات: النظريه العضوية و النظريه اللاعضويه لإثبات تشكل النفط وعلى الرغم من أن كل من هاتين النظريتين لم تنل القبول عالمياً إلا أن اغلب العلماء والمختصين يعتقدون أن النفط هو منشئ عضوي .

2.3.2.1 النظرية غير العضويه:

يجتمع اصحاب هذه النظريه على أن النفط الخام أصله غير عضوي و لذلك تفرعت من النظرية الغير العضوية مجموعة من النظريات وهي :

1. **النظرية الكونية:**

أطلق هذه النظرية الروسي SOKLOV و أشار إلى أجواء الكواكب في المجموعة الشمسية و كانت مشبعة بغازات هيدروكربونية في الحاله شبه السائله و عندما بردت الارض تركزت هيدروكربونية في الطبقات الصخرية العلوية من السطح وبهذة الطريقة تكونت وتجمعت الرواسب النفطيه. لكن يرى العلماء أنه لو كانت هذه النظرية صحيحة لكان معظم التجمعات النفطية لابد وأن توجد بالضرورة في أقدم أنواع الصخور وهي الصخور النارية. بينما في الواقع نجد أن 99% من الرواسب النفطية تتواجد في الصخور الرسوبية التي يستخرج منها بعض أنواع النفط.[1]

2. **النظرية البركانية:** جاء بهذه النظرية MOISON الفرنسي الاصل مستنداً على عدة مشاهدات منها: تصاعد غازات هيدوكربونية ضمن غازات النشاط البركانى .

[1] كامل بكري ، احمد مندور، احمد رمضان،1989م الموارد الاقتصادية ، الدار الجامعية ، لبنان،، ص151

3. النظريه الماجمائة:

هي النظرية التي جاء بها الروسى POFIRJEV وزملاؤه عام 1974 وهم يعتقدون ان اصل الرواسب الهيدروكربونية هى نواتج تفاعلات كيمائية لعناصر غير عضوية تحت درجات حرارة عاليه تتراوح فيما بين (1500.1700) درجه مئوية و ضغط يصل الى (40– 60) كيلوبار، حيث يتفاعل خليط من كربونات الكاليسيوم و كبريتات المغنيزيوم و اكسيد السيليكون و اكسيد الحديد و مركبات كربوهيدريد رأسيه ليعطي خليط من الهيدروكربونات الغازية من الميثاقات والهبتان العادى.[1]

4. النظرية الكيميائية:

حيث استطاع العالم الروسى MENDLEEV تحفيز عينة من النفط في المختبر تشبه في جميع خواصها النفط الخام و ذلك بمعالجة كربيد الحديد بمعيار الماء تحت ضغط و درجة حرارة معينه.[2]

2.3.2.2 النظرية العضوية :

تعتمد النظريه العضويه النفطيه الاساسية لهذه النظريه على أن النفط قد يكون نتيجة للتغيرات الكيماوية الحاصلة للنباتات و بقايا الحيوانات و تستند هذه النظريه إلى الأدله و البراهين التي تؤيد قوة وصحة أرائها ومن أهم هذه الادله : وجود كميات ضخمة من المواد العضوية و الهيدروكاربونات

---

[1] حسين القاضي ، سمير الريشاني ،2010 محاسبة البترول ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، ص 21

[2] عبادة عبد الرؤوف،2007 محددات سعر اوبك، واثاره على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقله، الجزائر ص20.

في الصخور الرسوبية المكونة للقشره الارضية وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توتر عنصري الكربون و الهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعده ليكونا النفط. وجود عناصر البروفين والنتروجين في اغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانيه يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكلولسترول والتي هي اصل حيوان او نباتي ويؤكد انصار هذه النظرية على نحو دقيق أن النفط يعود الى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات وقد تفطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلفة الزيت الحالي ومن الممكن للنفط الخام أن يكسر الضؤ المستقطب وهي ظاهرة ممكنة الحدوث فقط عندما يعبر الضؤ من خلال المواد العضوية بالاضافة الى توافق اغلب حقول النفط مع الصخور الرسوبية ذات المنشأ البحري و هذا يعطي دليلا غير مباشر حول النظرية العضوية للنفط.[1]

2.3.2.3 النظرية المعدنية:

هذه النظرية ترى بأن النفط معدني الاصل وتكوينة ناجم عن تعرض بعض الرسوب من كربيدات الفلزات الموجوده في باطن الارض مع بخار الماء، حيث يتكون هذا التفاعل من الهيدروكاربون غير المشع (الاستلين) وإن الندره الشديده للرواسب الكربيدية تصعب من احتمال ان النفط المستخدم بكميات هائله لايزال موجودا في باطن الارض كما ان النفط لايوجد في الصخور البركانية وإنما يوجد في الصخور الرسوبية فقط.

[1] رحمان امال ، 2005 النفط والتنميه المستدامه ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد 4، جامعة ورقله ، الجزائر ، ، ص180

2.3.3 المطلب الثالث: تعريف السوق النفطية :

2.3.3.1 تعاريف السوق النفطية للنفط:

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر الطاقة و هو النفط و تخضع هذه السوق لقوى العرض والطلب بالاضافة الى عوامل اخرى تتمثل في العوامل السياسية و العسكرية و المناخية وتقارب المصالح للمستهلكين و الشركات البترولية.[1]

تعرف السوق النفطية ايضاً بأنها من أهم القنوات التي تحكم العلاقة بين قوى الانتاج والاستهلاك للنفط ومقرها IPE والمعروف أن اكبر اسواق النفط توجد في بريطانيا وتعرف ببورصة النفط الدولية لندن. واخرى هي بورصة نيويورك الامريكية ومقرها في نيويورك وفي اسيا نايمكس NYMEX المعروفة اختصارا بنيمكس ومقرها في سنغافورة.[2]

2.3.3.2 سمات سوق النفط العالمية:

- تتميز السوق البترولية او النفطية بعدة خصائص تتمثل في ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري اي ان هنالك عدد قليل من الدول المنتجه والمصدرة تنتج فقط نحو 85% من احتياجات العالم النفطية ،
- التكامل الرأسي و الافقي ويفسر ذلك بأن الشركات العالميه النفطيه تكون متكاملة رأسياً من مرحلة المنبع والنقل والتعبئة ولا يمكن الفصل فيما بينهما فبينما يكون التكامل الافقي في مرحله من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع.

---

[1] فويدري بوجمعة، 2010م اثر تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع ، الجزائر، ، ص62

[2] منى حسين ،2013م اثر تقلبات اسعار النفط على الاداء في السوق السعودية ، رسالة ماجستر منشورة ، جامعة دمشق سوريا ص27

– منافسة القلة أي بمعنى ان تعمل عدد من الشركات البترولية على التركيز في المشروعات الفخمة.

– عدم مرونة فترة الأجل القصير لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لايمكنها التحول عنه بصوره فورية لأن اسعاره مرتفعة ويتطلب وقت للتحول الى الطاقة البديله

– تاثر السوق النفطية بسوق الناقلات أي أن السوق العالميه النفطية تتأثر بصوره مباشره بسوق الناقلات وتكاليف الشحن.

– السوق البترولیه أو النفطيه اصبحت اكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل حيث اصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب.

– تتسم السوق النفطية بالاستقرار نظراً لتغير الطلب و كذالك الاستهلاك.

– تعتبر السوق النفطية ذات طابع متقلب فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تغلبها كثيراً تغلب الاسواق العالمية ومعظم السلع الاخرى.[1]

2.3.3.3 أنواع الاسواق النفطية : إن التطور الذي عرفتة الصناعه النفطيه بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للبترول أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق النفط الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الاسواق الفورية والاسواق الاجله.[2]

2.3.3.3.1 الاسواق الفورية:

[1] محمد خميس الزوكه، 2000م مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص6

[2] رمال وهيبة ،2018 اثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي ، دراسة دكتوراه منشورة ، جامعة ابوبكر بلقايد ، الجزائر ، ص4

هي اسواق ليست بمكان مادي معني، حيث تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفوريه التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجاره على منتوج أو عدة منتجات و في حالة إذا لم يكن من الضروري الإلتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الاعمال. إن المناطق التي تطورت فيها الاسواق الفورية ليست بكثيره فهي تمتاز بتعامل نفطي مكثف وإضافة إلى المنتجين و المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار والسماسره اللذان يساهمان في سيولة السوق.

تتواجد أهم الاسواق الفورية للنفط الخام في أوربا (لندن) وأمريكيا (نيويورك) وأسيا في (سنغافوره). أما الخامات المرجعيه فهي (البرنت) في اوربا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحده الامريكية دبي في أسيا وتستعمل الاوبك الصفقات الفورية لبيع جزئي من انتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقاً لسعر مرتبط بمستوى الاسعار الفورية.[1]

ونجد أن متعاملي السوق الفورية للنفط هم المكررون والمنتجين أما المنتجات التامة الصنع فإن المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين، أما البائعون فهم المكررون ويرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتجات النفطية في هذا السوق بالوضع المحلى للعرض و الطلب إلا أنه يمكن لمنتج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين و تكلفة النقل من سوق لأخر وفي هذه الحاله فمجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذلك بإعادة البيع في السوق المربحة بشحنات أشتريت من سوق متدهورة . أما ما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخر فالمشترى الذي يريد شحنه من الخام متوفره في شهر يتصل بمختلف المنتجين المعتادين في المنطقة و تتم المفاوضات بواسطة

[1] ناجي عبد الستار،2006م اسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، مجلد 14، العدد 4، ،ص209

الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة مابين المتعاملين و يتم الدفع غالباً خلال 30 يوم بعد عملية الشحن بينما تقل الأجال بالنسبة للمنتجات النفطية .

2.3.3.3.2 الأسواق الأجله:

بإعتبار أن السوق النفطيه عرضه للتقلبات الكبيرة في سعر النفط لهذا كان لابد من إيجاد كيان يحافظ على استقرار اسعارها، فتظهر سوق الاسعار الثانيه تسليم مؤجل وهو مايعرف بالأسواق النفطية الاجله وهذه السوق تضمن الحمايه من مخاطر تقلبات الاسعار ولم تكن لأسواق النفط الاجله اهميه تذكر قبل الثمانينات حيث بدأ تداول العقود الاجله للنفط الخام في بورصة (نايمكس) في عام 1983م مع أنه كان هنالك متداولون يتبادلون ما يشبه العقود الاجله للبيع وقبضهم السعر فوراً وتسليم ماتم الاتفاق على شرائه في موعد محدد في المستقبل و في تاريخ محدود ومكان معين.[1] يتم تحديد السعر العام للنفط الخام عن طريق رصد السعر على الثلاثه اسواق الرئيسية في التبادلات النفطية الدولية و هي بورصات اوربا و امريكا و اسيا .

وتتميز هذه السوق بالأتي:

1. تعمل على السير الحسن للمخزون النفطي .
2. تضمن استعداد القيادات في كل وقت و يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تعريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها.[1]
3. تساعد الشركات النفطيه في التخطيط للكميات المنتجة أو الكميات المكرره.

---

[1] سالم عبد الحسن ، 1999 اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة للنشر ، ليبيا ، ص40

[1] كامل بكري ،2005م الاقتصاد الدولي ، دار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، ، ص 115

4. تساعد الاسواق الاجله على تقديم المعلومات الضروريه و الكافية المتعلقة بالسلعه النفطيه وبكل شفافية .
5. تقلل من حدة المخاطر نتيجة الإتجار بالبترول في الاوقات التي تحدث فيها تقلبات الاسعار.
6. تنتج السوق الاجله فرصة للمضاربين لتحقيق ارباح.
7. تنتج الاسواق النفطية الاجله مرونة الاستثمار بصوره كبيره.

2.3.3.4 أنواع الأسواق النفطيه الأجله :

1. السوق النفطية المادية الاجله : تتم المعاملات في هذه السوق بالتراضي لسعر معين مع تسليم أجاله. ويلزم هذا النوع من الاسواق كل من المشتري بتحديد حجم الشحنة والبائع بتحديد تاريخ توفرها في أجل أدناه 15 يوم .
2. السوق النفطيه الماليه الاجله: هي عباره عن سوق مالية (بورصة) فالمعاملات فيها لا تتم فقط بصناعه عينيه ولكن أيضاً بوسطة أوراق ماليه عن طريق شراء و بيع النفط الخام و المنتجات النفطية عن طريق التزامات و أهم هذه الاسواق هي سوق نيويورك التجاريه (NYMEX) وبورصة البترول الدولية في لندن (IPE) وبورصة سنغافوره الدوليه (SIMEX)[2]

الفصل الثالث

إستيراد النفط في السودان و العوامل المؤثره عليه وطرق تسعيره

[2] جلال جودة القصاص،2010م النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ط1، ، ص45

3.1 المبحث الأول: إستكشاف و إنتاج و تصدير و إستيراد النفط السوداني:

3.1.1 مقدمة:

قبل البدء في التحدث عن استيراد النفط في السودان لابد لنا أن نستعرض أولاً استكشاف البترول في السودان واستخراجه وانتاجه وتصديره ومن ثم الاسباب التي ادت إلى الاستيراد فيما بعد ونستعرض كذلك الشركات الوطنية العاملة في حقول البترول والشركات الاجنبية أيضاً.

3.1.2 مرحلة البحث والتنقيب:

1. شركة شيفرون الامريكية(Chevron):

بدأت عمليات البحث عن البترول في اليابسة عام 1975 عندما حصلت شركة شيفرون الامريكيه (Chevron) على رخصة للتنقيب عن البترول في مساحات شاسعه في عدة مناطق في جنوب و وسط السودان و غرب و شمال السودان إلا أن جهود شيفرون في الاماكن التي اشارت لها حكومة نميري لم تثمر عن شئ .[1]

في عام 1979 إستطاعت شيفرون أن تحصل على البرتول بالقرب من منطقة (أبوجابرة) بما يعرف الان بالمربع (1) في جنوب السودان وفي الشمال حقل (هجليج) و في عام 1980 في اتفاقية أديس أبابا حاولت حكومة نميري ترسيم الحدود بحيث تضم اقليم (كردفان). وحقول النفط التي تم اكتشافها بالقرب من (بانتيو) في الجنوب إلا إنها قوبلت بالرفض من الجنوبيين ثم التخلي عنها. [1]

---

[1] جلال جودة القصاص،2010م النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ط2، ص59

[1] عبد الله مسعود ،2009 ألغاز النفط والغاز، دار الاشقاء للطباعة والنشر ، الخرطوم ، السودان ،ص22

في عام 1998م قامت شيفرون بحفر (87 بئراً)[2].(31) منها في دارفور، كما أن الشركه انفقت (880) مليون دولار. لم تحقق الشركة أي مجهودات ربحيه معروفة وذلك بحجمها بأن مناطق الاستكشاف هي مناطق حروب ربما تكون الشركة محقه في ذلك فهي شركة عملاقة ومن اكبر سبع شركات للبترول في العالم في ذلك الوقت وما ذالت وخرجت الشركة نهائياً من السودان عام 1992م[3]

2. شركة أعالي النيل للبترول (GNPOC):

تم تسجيل شركة GNPOC في موريسيش في عام 1997م والشركاء فيها هم الشركة الوطنية للبترول CNPC وتمتلك 40% من الاسهم وشركه بتروناس الماليزيه وتمتلك 30% وأراكيس تمتلك 25% وسودابت وتمتلك 5% وهنالك إدعاء بأن الحكومة السعودية قد فرضت الشركة والشركة الماليزية على اراكيسي فإن صرف هذا الإدعاء فهو تصرف حكيم يحسب لحكومة السودان وتسلمت الشركة السودانية عملية التشغيل في اراكيس وترأس عملية التشغيل ممثل الشركة الصينية في نوفمبر 1996 إستقدمت الشركة الصينية فريقاً متخصصاً في مجال النفط لتطوير حقول النفط في هجليج في يناير 1998م بما يجاوز مليار دولار مع موردين صينين وماليزيين و أوربين لتوزيع معدات النفط اللازمة بدأ العمل في أنشاء خط الأنابيب الأول في مايو 1998 عند وصول 2000 عامل فني الى السودان تم تركيبه (1100) من خط الأنابيب قبل المده المحددة في العقد وانجز العمل بأكمله (1610) كيلومتر في مايو 1999 وتم افتتاح الخط رسمياً في 30 اغسطس 1999 بمرور

[2] إدارة مركز ابحاث البترول العربي 1993م دليل النفط والغاز العربي ، باريس ، فرنسا ،، ص396

[3] تقرير وحدة الامن الاقتصادي السوداني ، رقم 3 ، الخرطوم السودان ،1992م ، ص23

شحنة من(600.00) برميل عبر الخط ومن ثم تم التعاقد مع شركة شل (shell) وبذلك تحول السودان من مستورد للنفط الى مصدر له.

3. تاليسمان الكندية(Talisman):

كان أداء الشركه التي حلت محل أراكيس في جنبوك مشرفاً كبقية الشركات بل إنها انفقت في الفترة ما بين 2001–2002م مبلغ قدره(6) ملايين دولار لبرامج خدمات تطوير المجتمع في أوائل نوفمبر 2002م وأبرمت الشركة عقداً مع (ongc) وهي شركة هندية لبيعها أسهمها في جنبوك (gnpoc) بمبلغ (758) مليون دولار وفي نهاية عام 2003م ارتفعت أسهم تاليسمان إرتفاعاً منهجياً في سوق الاوراق المالية ولقد كان عملها في السودان ناجحاً ومثمراً ومرضياً. [1]

4. بترودار (Pterodar)

في البدء كانت بترودار تعاني من صعوبات في نقل البترول في الحقول في مربع (3) و(7) حيث كانت تستخدم الشاحانات والقطارات والزوارق التجارية كوسائل لنقل البترول من و الى الميناء . كما تعاقدت مع شركة ماليزية وصينية في عام 2004 لإنشاء خط أنابيب لنقل البترول في الجبلين الى ميناء بشائر الثانية في البحر الاحمر بطول يبلغ 1500كلم وعلى عكس ما حدث بالنسبه لخط الانابيب الذي أنشائته شركة (gnpoc) من هجليج الى ميناء بشائر الأولى. أخيراً استطاعت بترودار أن تتغلب على مشاكل النقل بعد إفتتاح خط الانابيب وصار انتاجها اليومي من النفط يتراوح

[1] تقرير وحدة الامن الاقتصادي السوداني ، رقم 8 ، الخرطوم السودان ،1995م ، ص63

ما بين 180 الف برميل إلى 200 الف برميل يتدفق في سلاسل عبر ذلك الخط وفقا لمصادر بترودار (2007).

5. ليندين السويدية Lundin

6. النيل الابيض للعمليات البترولية Wnpoc

7. توتال الفرنسية Total

8. البترول المتقدمة Apco [1]

3.1.3 السياسات الاقتصاديه الكلية قبل تصدير البترول:

بدأ السودان فى تبني سياسات الاصلاح الاقتصادى والتصحيح الهيكلى المدعومه من قبل صندوق النفط الدولى منذ يونيو 1978 إلا أن تلك السياسات خلال الفتره مابين 1978–1991م لم تفلح فى إحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود وتحقيق استقرار كامل في القطاعات الاقتصاديه والاجتماعيه المختلفه حيث صاحب ذلك جمود اقتصادي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخليه والخارجيه ابرزها تصاعد فجوة الموارد الداخليه والخارجيه حيث نما الانفاق العام بمعدلات أعلى بكثير من الايرادات العامة والتى إمتدت بشكل كبير على الضرائب غير المباشره مما أدى إلى أن يصل عجز الموازنة إلى 13% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1995 وكذلك ارتفعت معدلات التضخم الى حوالى 70% فى المتوسط كما سجل الميزان التجاري عجز كبير نتيجه لضعف نمو الصادرات مقارنة بالنمو الكبير في الواردات ولمعالجه ذلك الوضع إنتهجت الدوله في النصف الاول

[1] عبد الله مسعود، ألغاز النفط والغاز ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 131، 134

من عقد السبعينات حزمه من الاصلاحات الاقتصاديه الجاده حيث أعلنت تبنى برامج التحرير الاقتصادي والاصلاح الهيكلي بصوره شاملة في الثانى من فبراير 1992م حيث ركزت تلك البرامج على وقف عمليه التحكم في الاسعار والتحرير الجزئي لنظم التجاره وسعر الصرف وبداية تحرير متدرج للسياسه النقدية والتمويلية بالاضافه إلى خصخصة العديد من المؤساسات العامة وبالفعل نجحت تلك البرامج والاجرائات في تحريك جمود الاقتصاد السودانى من حالة الركود التي كان عليها الى حاله حقبه من النمو إلا أن تلك الاصلاحات قد واجهت بعض العقبات التي تمثلت فى ارتفاع دائره الحرب التي امتدت لتشمل مناطق أخرى غير الجنوب ، وتدهور العلاقات مع المجتمع الدولى بالأخص المؤسسات الماليه الدوليه والاقلميه وتوقف المسارات التنمويه الرسميه مع النقص الحاد فى العملات الاجنبيه ونتيجة لتلك الاوضاع وعدم مرونه العديد من أليات ومؤسسات الاقتصاد السودانى وقطاعاته لتتكيف مع مثل تلك الاصلاحات فقد تصاعدت معدلات التضخم حتى وصلت الى حوالى 130% فى عام 1996 وتدهور كذلك موقف الميزان الخارجي وانعكس ذلك سلباًعلى تدهور سعر صرف العمله المحليه حيال هذا الوضع ومن أجل السيطره على الضغوط التضخميه ووضع الاقتصاد في مساره الصحيح تبنت الدوله جيلاً جديداً من الاصلاحات الاقتصادية الواسعه النطاق فى اطار البرامج المرحليه المراقبه من قبل سلطات صندوق النقد الدولى والتي جائت متزامنه مع المرحلة الاخيره من برنامج الاستراتيجيه القوميه الشامله للدوله. استهدفت تلك البرامج خفض معدلات التضخم ومعالجه الاختلال الخارجى وتحقيق استقرار في سعر الصرف للعمله المحليه مع المحافظة على اتجاه معدلات النمو الايجابيه والعمل على استدامتها.[1]

[1] المصرفي ، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية ، العدد 56 ، 2010 ، السودان ،ص ص 4-6

3.1.4 ماقبل إنتاج وتصدير البترول:

في الفتره ما قبل انتاج وتصدير البترول السودانى ظل السودان يستورد احتياجاتة البترولیه من الخارج و فى سبيل ذلك واجهته بعض الصعوبات والمشاكل والتي تتمثل في الأتى:

1. غالباً ما يتم استيراد المواد البترولية عن طريق طرح عطائات تتقدم بها الجهات الموردة وهي تختلف عن الجهات المنتجة للبترول اساساً مما يعنى إنها تتقاضى أتعاباً وتتحصل أرباحاً نظير المتاجره بالبترول لأنها تضع بعض الهوامش على الاسعار العالميه إلا أنه في بعض الاحوال يتم الاستيراد عن طريق الاتفاقيات الحكوميه وفي هذه الحاله يكون الاستيراد أقل تكلفه لامتناع الوسطاء.
2. في حاله الاستيراد عن طريق الشركات تقوم هذه الشركات بفتح خطابات الاعتماد اللازمه وهذه الاعتمادات تزيد أيضاً من تكلفة البترول نظراً لما تتضمنة من رسوم فتح خطاب الاعتماد ورسوم الاخطار و رسوم تعزيز خطاب الاعتماد والاتعاب البنكية الاخرى التي يتحملها المستورد.
3. تعتبر مشكله توفير البترول واحده من اكبر مشاكل استيراد البترول وذلك لأن الكميات المستورده من البترول تكون كبيره وتحتاج إلى مبالغ طائله و في ذات الوقت كانت لا تتوفر للبنك المركزى احتياطات كبيرة من النقد الأجنبى للتغطيه الفوريه لفاتوره البترول وبالتالى كانت تبذل جهوداً مضنية لتوفير التمويل اللازم لإستيراد شحنات بترولیه بالعمله المحلية على أن يتم تخصيص العمله المحليه لشراء سلع بغرض الصادر لسداد قيمه الشحنات .[1]

[1] مجدي الامين ، اثر انتاج البترول على النمو الاتصال في السودان ، مجلة المصرف ، العدد56، الخرطوم، 2010 ، ص ص 6-18

4. كل هذه الصعوبات والمشاكل سالفه الذكر ضاعفت من فاتورة استيراد البترول وشكلت ضغطاً على العملات الحره المتداولة وأدت إلى عجز فى ميذان المدفوعات مما أنعكس سلباً على سعر صرف الجنيه السودانى أنذاك وظهر أكثر من سعر للعملات الاجنبيه الحره ونشطت حركة السوق الاسود الامر الذي أدى إلى ازدياد معدلات التضخم وتراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي و تفاقم العجز في الموازنة العامة في ظل ضعف التمويل الخارجي بسبب تردى العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية[1]

جدول رقم (2)

الموشرات الاقتصادية قبل انتاج وتصدير البترول

المؤاشرات	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي	%7.2	9.4	9.5	6.6	6.0
معدل نمو عرض النقود	%50.9	74.1	65.2	37.0	29.6
معدل التضخم	116.0	69.0	133.0	47.0	17.0
سعر الصرف	%31.5	83.2	146.0	172.2	237.0
نسبه الاحتياطى النقدى القانوني	%20.0	18.0	30.0	26	26.0
سرعه دوران النقود	%4.6	6.0	10.7	11.4	10.5
عرض النقود/ الناتج المحلى الاجمالى	%22.0	17.0	11.0	10.0	10.0

المصدر : بنك الخرطوم المركزي ادارة الاحصاء ومن اعداد الباحث

[1] مجدي الامين ، مرجع سبق زكره ص 12

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أعلاه في الفترة قبل انتاج وتصدير البترول ضعف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و ارتفاع معدلات التضخم و تدهور في سعر صرف العملة المحليه مقابل الدولارات مما يعكس ضعف الاداء الاقتصادي خلال تلك المرحله.

3.1.5 مرحله ما بعد إنتاج النفط السودانى :

تواصل سعى السودان لإستخلاص واستغلال مخذونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمان تحت حكم الاستعمار و أبان الحكم الوطنى بمراحله المختلفه بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الاجنبيه وكان العبء الثقيل الذي يشكله استيراد المواد البترولیه على ميزان المدفوعات السودانية الذى استمر طويلاً و من الاسباب الرئيسيه التي قادت الى الاهتمام بتشجيع الاستثمار فى مجال النفط حتى بلغ ذروته خلال السنوات العشر الاخيره حيث وضعت الحكومة النفط ضمن المرتكزات الاساسيه في الاستراتيجيات الاقتصاديه وفتحت المجال للاستثمار مع عدد من الشركات الدوليه العامله في النفط بدأ الانتاج النفطي فى السودان فى حقول أبى جابرة وشارف ثم لحق بها الانتاج من حقول عداريل وهيجليج وكان مجمل انتاج النفط فى السودان حتى يوليو 1998م فى حدود مايفوق الثلاثه ملاين برميل بواقع (471.629) برميل من أبو جبارة وشارف ومن حقل عداريل (196.347) و(2.517.705) برميل من هجليج و وصل حجم الانتاج الفعلي بنهاية يونيو 1999 الى (150) ألف برميل من حقلي هجليج و الوحدة. يتميز الخام السوداني بقله نسبة الكبريت و هو افضل الخامات في الشرق الأوسط. [1] كما يتميز البترول السوداني بوجود مواصفات مشتق الديزل لإرتفاع الرقم الستيتي

[1] المصرفي ، مجلة مصرفية ربع سنوية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 7-8

الذي يزيد من كفاءة الاحتراق. يبلغ طول خط أنابيب الصادر من حقول الانتاج بهيجليج مروراً بقناتى الخرطوم والابيض وحتى ميناء بشائر على البحر الاحمر جنوب مدينه بورتسودان 1.610كم

3.1.6 إنعكاسات إستخدام وتصدير النفط السودانى على أداء الاقتصاد الكلي:

أصبح السودان من الدول المصدره للنفط منذ العام 1999 ومن ثم خامة المنشأت المصاحبه للأنتاج فيما يختص بالنقل والتكرير والتوزيع والتصدير ودعت الحاجه إلى النظر إلى أنماط الإستهلاك للطاقه لكل القطاعات وكل الولايات وضبط توزيع المنتجات مقارنه بإحتياجات المصافي من النفط الخام والمنتجات مقارنه بإحتياجات المصافي من النفط الخام والاستهلاك المحلي للمنتجات النفطيه داخل السودان وموازنة عمليات التصدير من الخام والمنتجات مقارنة بإحتياجات المصافي من النفط الخام و الاستهلاك المحلي للمنتجات. وبذلك توفرت مجموعة من البيانات و المعلومات التي تعين على انتاج القرارات وتساهم فى قراءة مستقبل النفط فى كل أوجه التاثير على الاقتصاد. [1]

[1] مجدي الامين ، اثر انتاج وتصدير البترول ، مرجع سبق ذكره ، ص8

الشكل رقم (1) يوضح الكميات المصدرة من الخام بالبرميل للفتره 1999-2007

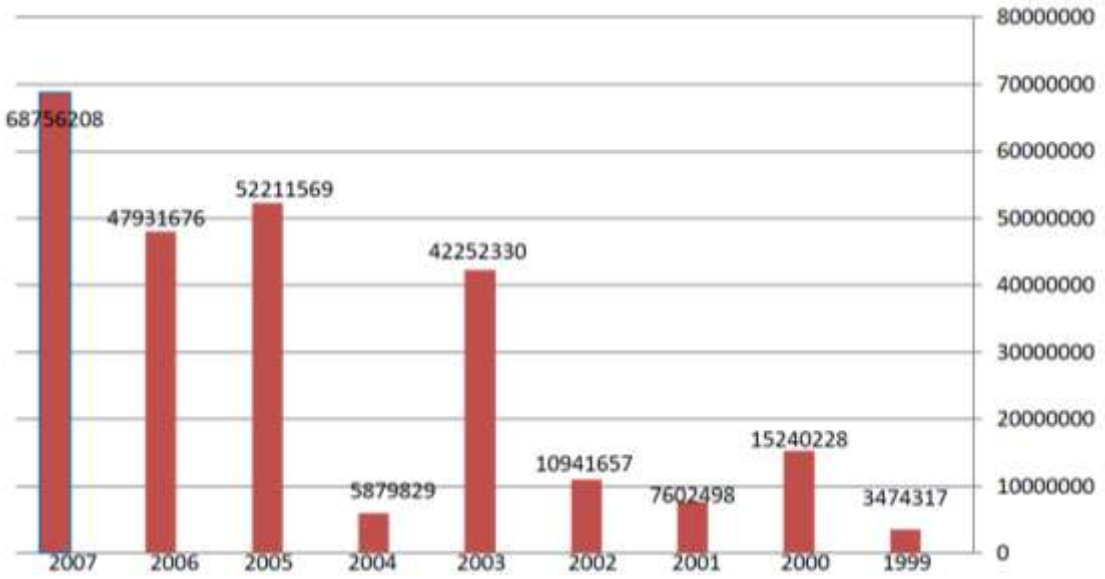

اعداد الباحث المصدر –أوبك –الاحصاءات-2015

الشكل رقم (2) يوضح مستودعات الدول المصدره للنفط

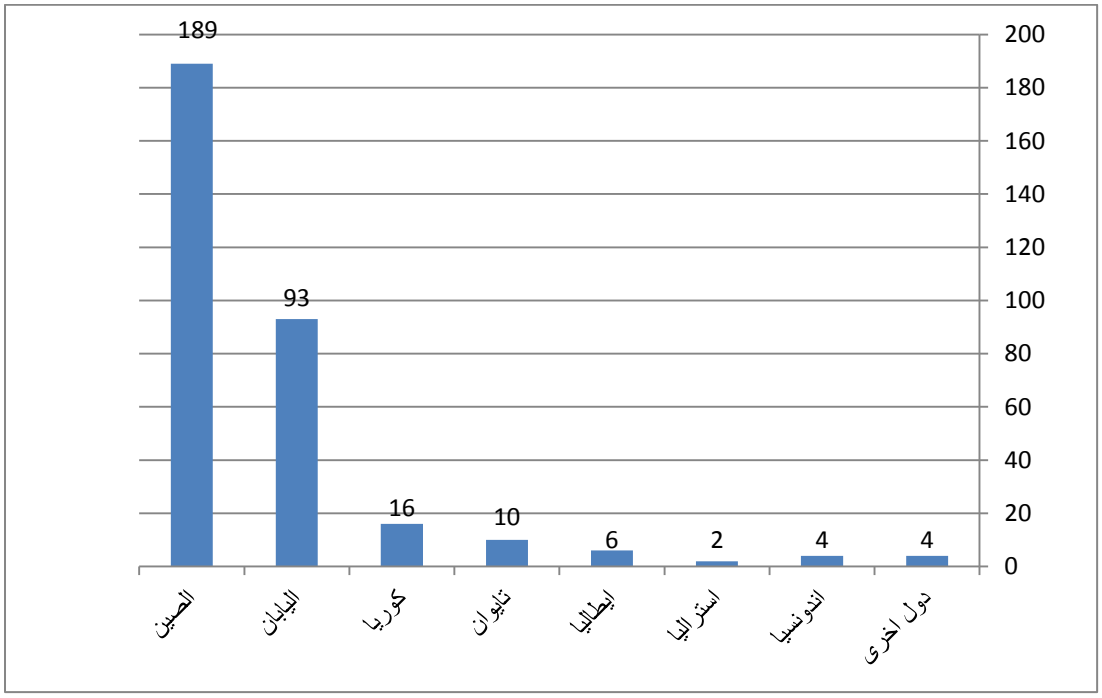

اعداد الباحث المصدر –أوبك –الاحصاءات-2015

جدول رقم (3) الوردات البترولية بعد استخراج النفط

العام	منتجات بترولية	المجموع الكلي للواردات	النسبة من اجمالي الواردات
1999	162.446	1.245.155	%13
2000	396.746	1.366.409	%29
2001	312.131	2.024.848	%15.4
2002	419.806	2.152.818	%19.5
2003	441.790	2.586.085	%17.4
2004	285.213	3.586.202	%7.9
2005	283.365	5.946.002	%2.8
2006	364.480	7.104.678	%5.1
2007	256.437	7.722.402	%3.3
2008	625.647	8.229.355	%7.6
2009	325.612	852.801	%3.6

اعداد الباحث: المصدر: بنك السودان المركزى

3.1.7 أثر إنتاج البترول على التضخم والناتج المحلى الاجمالي وسعر الصرف:

1. تأثيره على الناتج المحلي الاجمالي: أن دخول البترول لأول مرة فى هيكل الاقتصاد السودانى أدى إلى قفزه كبيره في معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى إذ ساهم تصدير النفط في تحريك القطاعات الانتاجية والحزميه الاخرى في الاعوام التي تلت استخراجه واستغلاله وخاصه قطاعات الزراعه والصناعه والتشييد والخدمات الاخرى.[1]

2. تأثير على التضخم: ساهم استخراج واستغلال البترول في خفض معدلات التضخم في السودان نظراً لتأثيره المباشر على التضخم من ناحيه ولتأثيره على العوامل التي تؤثر على التضخم من ناحيه. عند النظر إلى الجدول رقم (4) نلاحظ أن معدلات التضخم في السودان بدأت في استقرار نسبي بعد الانتاج وتصدير البترول.

جدول رقم (4) معدلات التضخم في السودان1998-2008

العام	معدل التضخم
1998	17.2
1999	16.1
2000	8.1
2001	4.9
2002	8.3
2003	7.4
2004	8.8

[1] حسن بشير ، 2008 نعم البترول ، مقال اكاديمي ، جامعة الخرطوم، الخرطوم ، ص17

2005	8.4
2006	7.2
2007	8.1
2008	14.5
2009	11.2

اعداد الباحث المصدر –بنك السودان –الاحصاءات–2009

جدول رقم (5) تأثيره على سعر الصرف

العام	السعر الرسمي	السعر الموازي
1999	2.5160	2.5800
2000	2.5714	2.5740
2001	2.5835	2.6140
2002	2.6334	2.6464
2003	2.6011	2.6169
2004	2.5793	2.6059
2005	2.4305	2.4626
2006	2.1623	2.2097
2007	2.0033	2.0121
2008	2.0913	2.1143
2009	2.2413	2.6800

اعداد الباحث المصدر بنك السودان الاحصاءات 2009م

تم فى هذه الفتره ترفيع سعر الجنيه السودانى لأول مره في تاريخيه. حيث رأت السلطات بنهاية عام 2004 أن سعر الصرف السوداني مقابل العملات الحره أقل قيمه لذلك وبعد دراسه أعدها

بنك السودان بتعاون مع سلطات صندوق النقد الدولي تم التوصل إلى ضرورة ترفيع سعر الصرف وذلك باتخاز الاجرائات الكفيلة بذلك. واعطاء مؤاشرات سوق بذلك لأهم المشاركين فى سوق النقد الأجنبى في السودان هذا وقد إستجاب السوق للاجراءات التي اتخذها بنك السودان وبدأ ترفيع سعر الصرف للجنيه السودانى حتى وصل الى (2.506) جنية سودانى للدولار الامريكيى فى نهاية 2007و قد ظل سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار مستقراً حيث بلغ نهاية ديسمبر 2007 مبلغ (2.0526)جنيه للدولار. مقارنه بمبلغ (2.0133) جنيه للدولار بنهاية ديسمبر 2006.

جدول رقم (6)

الناتج المحلي الاجمالي والصادرات البترولية

العام	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات البترولية	معدل النمو في Epp	مساهمة البترول في Epp 2
1999	24.488.85	694.13	4.2	2.8
2000	29.694.48	3.473.34	8.4	11.7
2001	33.704.96	3.561.43	6.4	10.6
2002	38.391.65	3.978.69	6.7	10.4
2003	42.038.19	5.340.82	6.1	12.7
2004	53.429.90	8.007.32	7.4	15.0
2005	64.328.76	10.199.57	8.1	15.9
2006	80.015.78	11.046.88	9.8	13.8
2007	90.339.00	16.970.49	10.2	18.8

2008	120.734.00	23.201.11	6.0	19.2
2009	137.014.8	586.57.16	6.6	7.2

اعداد الباحث :المصدر – بنك السودان الامركزي– الاحصاءت –2009

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) الارتفاع المتواصل لمساهمة الصادرات البترولية من الناتج المحلي الاجمالي وذلك منذ العام 1999 وقد بلغت اعلى نسبه لها فى العام 2008 حيث بلغت 19.2% وبالتالى نلاحظ الاثر الايجابي لمساهمة الصادرات البترولیه على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 1999–2009 ماعدا العام 2006 الذي انخفضت فيه الى 13.8% مقارنه ب 15.9% عام 2005 ذلك لأن الزيادة الكبيرة التي حصلت في الناتج المحلي الاجمالي لو تصاحبها زيادة فى الصادرات.[1]

3.1.8 توزيع المنتجات النفطيه داخل السودان:

يتم توزيع المنتجات النفطيه عبر الشركات العامله في مجال التوزيع و التي يبلغ عددها (34) شركه تعمل في مجال توزيع المنتجات النفطية، البنزين ، البترول، الجازولين، الفيرنس، وغيرها من المشتقات البترولیه في السودان[2]

[1] عبد الرحمن محمد، 2008، دور الجهاز المصرفي السوداني في احداث بيئة استثمارية جاذبة ، مجلة المصرف العدد 36 ، السودان ، الخرطوم ،ص19

[2] الورشة القطرية ،2014 وزارة النفط ، جمهورية السودان ، ، ص62

جدول رقم (7) إجمالى توزيع المنتجات النفطيه بالسودان 2005 -2021 بالطن المتري

العام	البنزين	الجازولين	البوتجاز	الجت	الكيروسين	الفيرنس	الفحم النفطي	الاجمالي
2005	421.7	1.763.9	165.6	199.4	11.7	435.9	-	2.998.1
2006	525.2	2.09.3	273.3	290.3	7.5	458.0	-	3.763.6
2007	276.1	2.316.0	255.2	202.3	44.8	465.8	-	3.860.8
2008	650.2	2.548.7	272.2	192.7	11.9	424.7	-	4.101.0
2009	730.4	2.444.0	288.1	193.8	9.2	540.5	-	4.205.9
2010	828.8	2.385.8	329.7	227.1	4.2	545.5	70.1	4.519.94
2011	852.2	2.291.5	337.5	273.2	4.6	587.8	173.6	4.503.5
2012	863.5	2.420.3	399.6	226.3	5.4	391.9	197.3	4.743.1
2013	880.7	2.593.7	411.6	163.7	1.3	507.7	197.3	5.0190
2014	930.7	2.723.4	419.6	180.0	1.0	507.7	180.2	5.239.6
2015	958.6	2.859.6	428.3	198.0	0.8	538.1	256.0	5.520.2
2016	999.0	3.031.2	471.1	209.9	0.8	554.3	256.0	5.331.8
2017	1.046.8	8.182.7	50.5	224.6	0.9	570.9	256.0	6.025.6
2018	1.110.6	3.341.9	529.3	231.4	0.9	288.0	256.0	6.258.5
2019	1.145.9	3.509.0	534.6	360.0	1.0	611.5	256.0	6.501.9
2020	1.212.5	3.684.4	539.9	240.7	1.0	636.0	256.0	6.981.7
2021	1.2585.3	4.016.0	566.9	255.1		674.2		

اعداد الباحث - المصدر- مؤتمر الطاقه العربى العاشر

المبحث الثاني:

آلية تحديد أسعار ومشتقات النفط وعلاقتها بالأسعار العالميه:

3.2.1 المطلب الأول: تحديد أسعار مشتقات النفط وعلاقتها بالاسعار العالمية:

لتحديد الأليه الصحيحة التي تحدد اسعار النفط ومشتقاتة في البلدان المستورده وقياسها بالاسعار العالمية لابد من سرد تطور الاسعار خلال الاعوام الاخيره التي تراجعت فيها اسعار النفط عالمياً وتأثير الانخفاض علي الدول المستورده وعلى الاقتصاد العالمي.

3.2.1.1 إنخفاض الاسعار العالمي من العام 2010-2015:

بدأت اسعار النفط في التراجع يوميا وبشكل ملحوظ منذ العام 2010م وحتى 2015م حيث انخفضت من 110 دولار للبرميل في عام 2010م الى 30 دولار للبرميل بنهاية عام 2015م بنسبة انخفاض بلغت 72% وتعزى الاسباب الرئيسيه لهذا الانخفاض الكبير الى تراجع الطلب العالمي على النفط مع ثبات كمية الانتاج وخاصة دول منظمة opec والتي لديها القدره على التحكم في الاسعار عن طريق تغيير معدلات الانتاج علاوه على تراجع طلب الولايات المتحدة على النفط المنتج في دول منظمة اوبك وخاصة من السعودية بسبب توجه الولايات المتحده الامريكيه الى استخراج النفط من الصخر الذيتي بعد ان كان غير مستقل في الماضي فقد تم حفر اكثر من 20 الف بئر في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام2010م وهي السنة التي بدأت فيها اسعار النفط بالتدهور حول 110 دولار للبرميل الأمر الذي مكن الولايات المتحدة الامريكية من تعزيز انتاجها من النفط بحوالي الثلث ليصل الى حوالي 9 ملاين برميل يومياً و هو اقل فقط بمليون برميل عن انتاج السعودية [1].

3.2.1.2 تأثير إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي :

[1] عيسى احمد ، 2016 اثر انخفاض اسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة مجلة المصرف العدد 79 ، الخرطوم ، السودان ، ص4

يشكل انخفاض اسعار النفط بنسبه كبيره وبحوالي 80 دولار للبرميل منذ منتصف العام 2015م بمعنى انخفاض انتقال او تدفق الموارد بما يقرب من 108 ترليون دولار من الدول المنتجة الي الدول المستهلكة للنفط وبشكل اكثر تحديدا فان الاموال ستنتقل من المنتجين الي المستهليكين خلال الفترة القادمة فمثلا اذا كان متوسط استهلاك الفرد في العالم حوالي 3000 دولار سنويا من البنزين لتشغيل السياره فانه سيوفر حوالي 2160 دولار نتيجة لانخفاض اسعار النفط بنسبة 72%وهذا يعتبر بمثابة ارتفاع في راتبة السنوي بنسبة معينة قد تتراوح مابين 9% الي 13% تختلف من دولة لاخرى وسيتم انفاق هذا المبلغ الذى انتقل من المنتجين الي المستهلكين في مختلف دول العلم مايعنى ان الطلب سيرتفع ولكن لن يعنى هذا بالضرورة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي العالمي لأن قيمة الناتج بالاسعار الجارية ستتراجع بسبب انخفاض اسعار النفط وبقاء كميات الانتاج كما هي كما ان انخفاض اسعار النفط تعنى انخفاض اكثر في معدلات التضخم المنخفضة اصلاً[1] فمعظم دول العالم لديها معدلات تضخم منخفضة اقل من 3% باستثناء دول مثل تركيا 8.9% وبولندا7.6% والهند 8% واندنوسيا 6.3% والبرازيل 6.3% وفنزويلا 62% ومصر 10.7% وجنوب افريقيا 6%. كما ان انخفاض اسعار النفط سيشجع البنوك المركزية لاتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض اسعار الفائدة ما قد يعني زيادة الطلب علي التسهيلات الإئتمانية.

3.2.1.3 أثر إنخفاض أسعار النفط على الدول المستورده :

البلدان التي تعتمد على استيراد النفط سواء من الدول المتقدمة او الدول النامية سوف تستفيد من هبوط اسعار النفط من حيث انخفاض الفاتوره التي تدفعها سنوياً للبلدان المنتجه بالاضافة الى

[1] santis ,roberto, Acourd oil price fluctuations and sndi Arabain ,benavior, kiel working paper no. loly, kiel in etitute of world economic .2000,p71

تخزين احتياطات نفطية مستقلة انخفاض الاسعار كما ان انخفاض اسعار النفط سيعمل علي خفض تكاليف المواد الاساسية لصناعة تلك السلع والتي بدروها ستنعكس بالايجاب على الشركات من خلال زيادة الربح و ارتفاع الطلب من قبل المنتج المحلي الذي وجد نفسة مدخراً ما وفره من فارق اسعار الطاقة وقام باستهلاكة على سلع اخرى في السوق وهذا بحد ذاتة سينعش اقتصاد هذه البلدان حيث سيتعزز الطلب في السوق ويرفع طلبات الانتاج في المصانع والشركات وبالتالي المحافظة على نسبة مرتفعة من النمو ومستويات توظيف عالية بالاضافة الى خفض معدلات التضخم نتيجة الانخفاض المدفوع لتكاليف الانتاج بفضل انخفاض مستوى الدعم علي الوقود و تكاليف التقل الامر الذى سيحفز النمو.

عموماً يكمن الاثر في ان تتحسن الاوضاع في بعض البلدان مقابل تفاقمها في بعض الاخر وتستفيد الدول المستورده للنفط في الوقت الحالي بانخفاض تكاليف الانتاج وتخفيض الضغوط التضخمية وتخفيض ضغوطها المالية العامه المرتبطة بواردات النفط وانتفاء الحاجة الى مدفوعات دعم النفط من الحكومة للاسر وبالتالي تخفيض عجز الميزانيات[1]

كما تتأثر الدعومات والمنح في حال استمرار انخفاض اسعار النفط في المدى المتوسط و الطويل قد يصبح الاثر النهائي سلبياً بسبب انخفاض المنح والدعومات المقدمة من الدول المنتجة للنفط بالاضافة الى تراجع تحويلات العاملين بالدول المصدرة للنفط وتشير دراسة حديثة صدرت في اغسطس 2015م عن باحثين في مجموعة اوراق العمل التي يصدرها صندوق النقد الدولي ان الاثار السلبية لصدمات انخفاض اسعار النفط على الدول المستورده تعتمد اولاً على مدى اعتماد هذه الدول

[1] عيسى أحمد ، مرجع سبق زكره ، ص5

على استيراد النفط الخام وثانياً على مدى تشابك علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع الدول المصدره للنفط .[1]

وخلصت الدراسه الى ان الدول المستورده للنفط الخام في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغت نسبه استيراد النفط الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 2% هي اقل حساسية لصدمات ارتفاع اسعار النفط من غيرها من الدول المستوردة للنفط فنسبة استيراد النفط تشكل نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

الشكل رقم (3) القطاعات الأعلى استهلاكياً في العام حتى عام 2015م

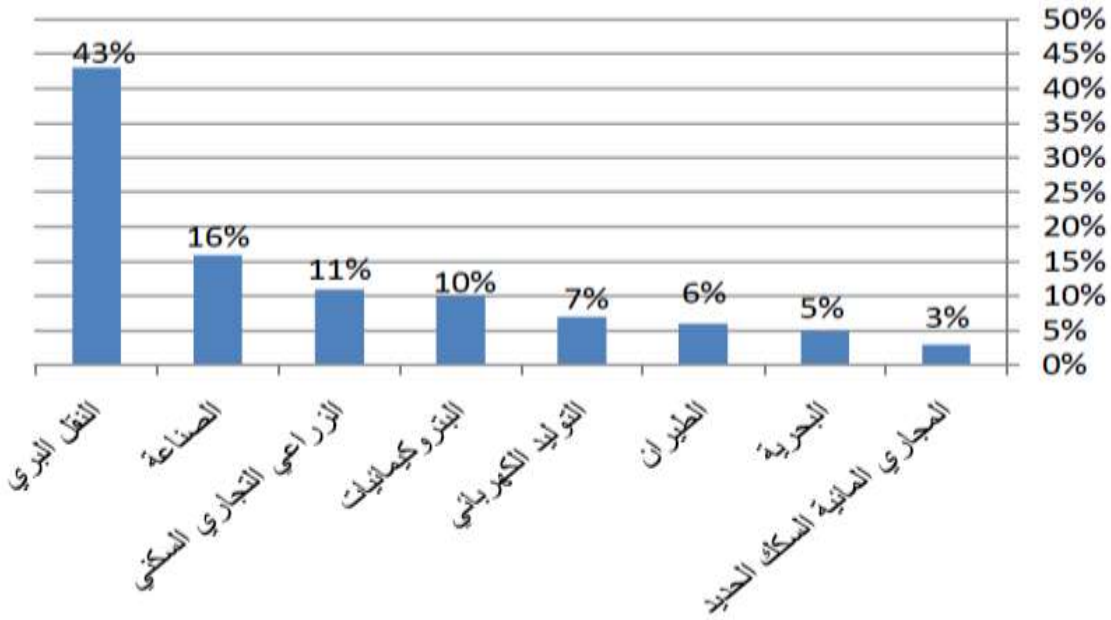

المصدر تحليل الباحث وفقاً لبيانات موقع منظمة البلدان المنتجة للنفط **OPEC**

يمثل قطاع النقل البرى اعلى استهلاك للنفط من بين القطاعات الاخرى كما هو مبين فى الشكل اعلاه اذ مثلت نسبة الاستهلاك فيه 43% في عام 2015 ويليه القطاع الصناعى بنسبة 16%

[1] التقرير الشهري لاسواق النفط، ، مارس 2016، ص18

[2] قراءات مختلفة من موقع منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط www.opec.com ، 2002 ص 20

ومثلت قطاعات الزراعة والبتروكيماويات والتوليد الكهربائي بنسبة 11% و7% على التوالى. بينما يعتبر قطاع المجاري المائية والسكك الحديديه الاقل استهلاكاً للنفط فى العالم بنسبة 3%.

الشكل رقم (4)

توقعات الإستهلاك العالمى للنفط فى القطاع الصناعى من عام 2010-2020م

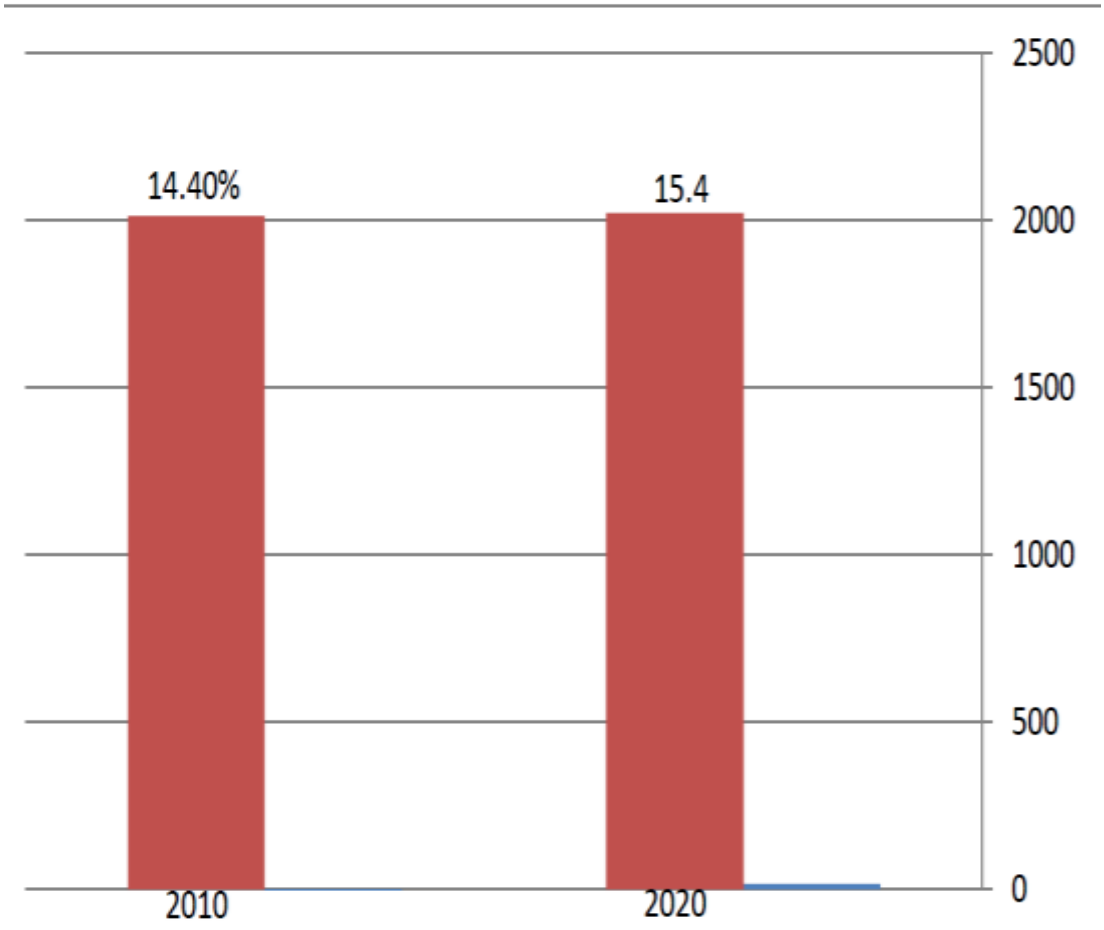

المصدر :تحليل الباحث وفقاً لبيانات موقع منظمه دول OPEC

الشكل رقم (5)

الإستهلاك العالمى لمنتجات النفط فى اليوم

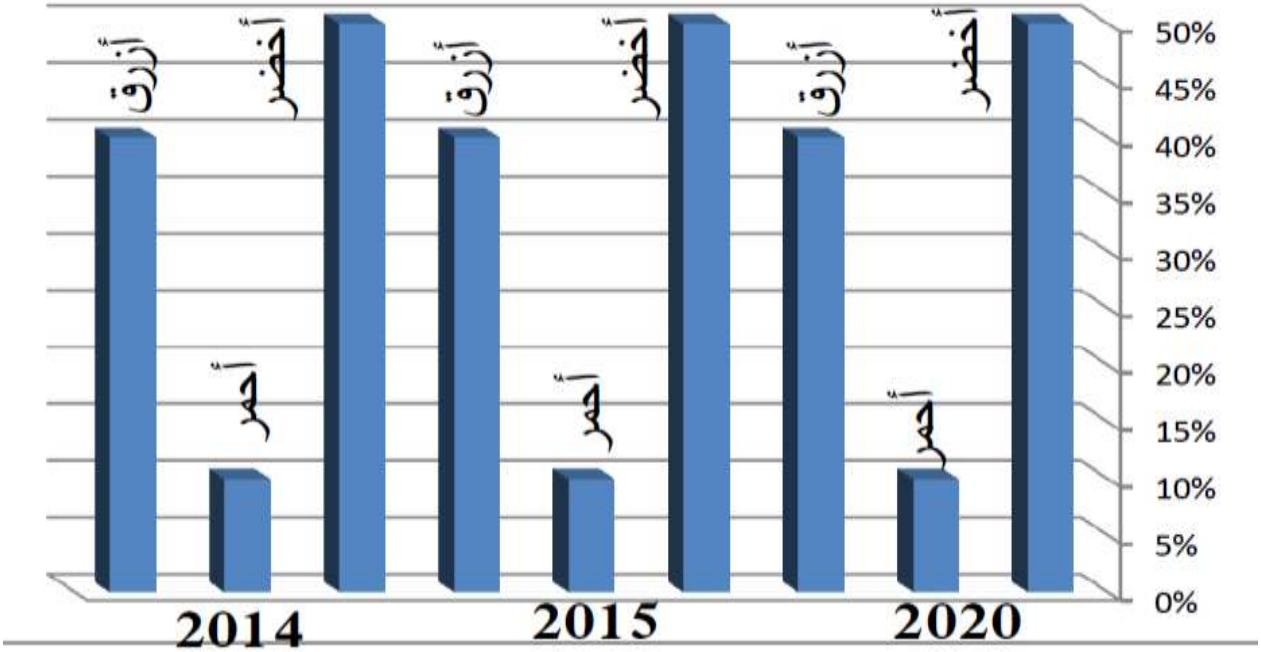

المصدر: تحليل الباحث وفقاً لبيانات موقع منظمة البلدان المنتجة للنفط OPEC

يتضح من الشكلين (2) و(3) اعلاه ان انخفاض اسعار النفط ستنعكس بصورة ايجابية على القطاع الصناعى الذي يستخدم النفط بكثافة في جميع مراحل الانتاج اذ يرتفع استلاكهه من 14.4 مليون برميل فى اليوم فى عام2010 الى 15.4 مليون برميل في اليوم فى عام 2020 كما ان الاستهلاك العالمي لمشتقات النفط (البنزين – الجازولين – الكيروسين) سيرتفع تدريجياً لكن بنسبة اقل خلال السنوات القادمة.

3.2.1.4 أثر إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد السودانى :

يتمتع الاقتصاد السودانى بمقومات عديدة وكما هو معروف فإن النشاط الزراعى بشقية النباتي والحيواني يمثل القطاع الاكبر مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي حتى فتره قبل استكشاف البترول وذلك بنسبة تتراوح ما بين 45% و 49% وظل قطاع الصادر لعقود عديدة يعتمد بدرجة كبيرة على منتجات القطاع الزراعى وذلك بفضل ما يتمتع به السودان من موارد زراعية كبيرة تتضمن اتساع مساحه الاراضي الصالحه للزراعه وتعدد مصادر المياه من انهار وامطار ومياه جوفية وكذلك تنوع المناخات في اقاليم البلاد المختلفة وهذه العوامل جميعها تعكس التنوع المحصولي الذي ينطوي عليه الانتاج الزراعي في السودان في شقه النباتى والذي يتسع ليشمل انتاج قطاع الثروة الحيوانية والسمكية بمختلف منتجاتها.[1]

من الملاحظ بوضوح انه و على الرغم من و جود هذه المقومات والاهتمام الذي وجده قطاعي الزراعة و الصناعه من تبنى خطط و برامج تنمويه مختلفه عبر الحقب التاريخية المختلفه إلا أنهما لم يساهما بدرجه كبيرة في تحقيق الاهداف الاقتصادية المستوردة على مستوى احلال كثير من الورادات وتحسين موقف الصادرات (باستثناء النفط) و توفير فرص عمل واسعة و حقيقية[2]

ولم يستفد و بشكل كبير ومؤثر من الفرص الواسعه في مجال التصنيع الزراعي بحكم الخلفية الزراعية للإقتصاد السودانى بدءً من أواخر التسعينات في القرن الماضي حتى منتصف العام 2011 يعود بدرجه اساسية الى دخول النفط ضمن الصادرات السودانيه غير ان هذه الاستقرار النسبى اخذ

---

[1] التقارير السنوية لبنك السودان عام 2017م ، الخرطوم ، السودان 2017م، 19

[2] التقارير السنوية لبنك السودان عام 2017م ، الخرطوم ، السودان 2017م، 30

في التراجع منذ العام 2009 تحت تاثير عوامل عديدة. ابرزها انخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية نتيجة للازمة المالية العالميه والتي اثرت سلبا على الموازنه العامة للدوله[1]

بالاضافة الى تأثر الواردات السودانيه بحكم تأثير تلك الازمة على الدول التي يستورد منها السودان وايضاً اثرت هذه العوامل سلباً على موقف الإيرادات العامة وعائدات الصادر وايضاً شكل انفصال الجنوب مطلع العام 2011 صدمة للإقتصاد السودانى نتيجة لفقدانة جذءً مقدراً من إيردات الموازنة و موارد النقد الاجنبي ولكن سرعان ما بدأ الاقتصاد السودانى بالتعافي من تلك الصدمات المتتالية نتيجة لتبنى الدوله حزمة من البرامج الاصلاحية لتعديل المسار الإقتصادى مثل البرنامج الثلاثى للإنعاش الأقتصادى (2011–2013) والبرنامج الخماسى (2015–2019) وذلك بهدف تخفيف اثار خروج النفط واعادة استقرار الإقتصاد .[2]

1. بإعتبار الدوله المصدرة للنفط :

فى هذه الحاله يؤدى الى انخفاض الانتاج النفطى لسبب تدني ارباح الشركات العامله في مجال استخراج النفط بالاضافة الى انخفاض رسوم عبور النفط. بسبب انخفاض اسعار نفط جنوب السودان وسجلت الصادرات السودانيه من البترول حوالى (627.08) مليون دولار في عام 2015 مقارنه ب(1.358)مليار دولار فى عام 2014 بنسبه انخفضت بمعدل 54% وتراجع رسوم عبور النفط من (218.91)مليون دولار في عام 2014 الى(213.42) مليون دولار فى عام2015 بنسبه 2.5% كما انخفضت رسوم التشغيل من(46.70) مليون دولار إلى(45.53)مليون دولار.[3]

2. بإعتبار الدوله مستهلكة للنفط:

---

[1] باخس جون ،واخرون ، 2005 أسفل المنحدر ، التمويل والتنمية ،ص20

[2] TEA , word energy outlook, london,2015 p17

[3] ندوة اثار انخفاض اسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة على مبرذا المركز العربي للابحاث والدراسات والسياسات،2015 ،ص11

فى هذة الحاله يؤثر ايجابياً على اداء الاقتصاد السودانى ويتمثل ذلك في خفض فاتورة استيراد الموارد البترولية و ينعكس ذلك ايجاياً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات و ايضاً يؤدى انخفاض اسعار النفط الى خفض عجز الموازنه العامة للدوله من خلال خفض قيمة استيراد الموارد البترولة وبالتالي سينخفض مستوى العجز او الدعم المقدم فى الموازنة وتحويل موارد الدعم الى مشروعات الخدمات العامة ومشروعات التنمية القومية. سجلت قيمه واردات السودان من النفط تراجعاً في عام 2015 بنسبه 20.3% مقارنه بعام 2014 وساهم هذا التراجع ايجابياً على الميزان التجارى بنسبه 10.5%.

اما بخصوص اثر انخفاض اسعار النفط على تحويلات المغتربين فمن المتوقع ان تتراجع تحويلات السودانين العاملين بالخارج خاصه من دول الخليج باعتبارها من اكبر مصادر تحويلات العاملين على المستوى العام اذ تراجعت هذه التحويلات من (314.1) مليون دولار فى عام 2014 الى (149.1) مليون دولار فى عام 2015 بنسبه انخفاض بلغت 52.5% تجدر الاشاره الى ان حجم تحويلات العاملين السودانين بالخارج قد اصبحت من العناصر المساهمة والمحفزه للنمو الإقتصادي فى السودان خلال العقود الماضيه فضلاً عن مساهمتها فى توفير موارد النقد الاجنبى بعد انفصال جنوب السودان فى منتصف العام 2011.[1]

[1] Hatilto, jamg Doil, rice, enaustibe,resources and , eanemic,erowth, 2012,p16

3.2.2 المطلب الثانى: كيفية تحديد أسعار مشتقات النفط عالمياً

3.2.2.1 مقدمه:

ان اهميه أسعار مشتقات النفط مالياً واقتصادياً تجعل الدقه في دراسه سوقه واجبه من اجل وضوح تام لتغطية الحوار وفهم مضامين القرارات المرتبطة بمستقبل المورد النفطي في ضوء وقائع الفتره القريبة الماضية. لقد تفاقم هبوط سعر النفط الى انهيار صاعق مع توقعات الى بقاءه دون 60 دولار للبرميل حتى عام 2022 ورغم التحفظ على تلك التوقعات لشدة ارتباطها بمسار السعر فى النصف الثانى من عام 2015 وبدايه عام 2016 لكن خفض المخاطر يستدعى بناء استراتيجيه مالية عامه وميزان مدفوعات خارجى على اساس مورد منخفض من صادرات النفط .

3.2.2.2 تحديد اسعار منتجات النفط حسب نوعيه السوق:

ان اسعار كافه السلع والخدمات تعتمد بالدرجه الكلية على عنصرى السوق العرض والطلب وكذلك كلف الانتاج من نظرية تكلفه الفرصه البديله ويتضح ان البلدان تستطيع ان تستورد سلعه النفط مقابل تصدير سلعة بسعر يحقق وفره وربحية.[1]

وقد يستطيع المنتج التحكم بسعر بيع النفط او لايستطيع الامر يعتمد على هيكل السوق الذى تباع فيه السلعه فإذا كانت سوق منافسه تامه فليس امام البائع سوى قبول السعر السائد فى السوق وبالطبع ان نقيض المنافسه التامه هو سوق الإحتكار التام. يستطيع المحتكر التحكم اما بسعر البيع او بكمية و لن يستطيع التحكم بالاثنين معاً فبوسع المحتكر ان يحدد سعر البيع ويترك للسوق تحديد الكميه المطلوبة من السلعه او يحدد الكميه التي يرغب ببيعها ويترك للسوق تحديد السعر. هنالك تناسب طردي بين قدرة المحتكر في التاثير على السعر و حصتة في السوق فكلما اتسعت

[1] احمد ابراهيم ،2016 تحليل سوق النفط العالمي ، الدار الملكية للنشر ، العراق ، ، ص35

نسبه سيطره المحتكر على السوق كلما اتسعت قدرتة على التاثير على السعر. ان قدرة المحتكر في التحكم في السعر تكمن في التحكم في الانتاج (العرض) بعبارة ثابته ان انخفاض العرض في حال ثبات الطلب يؤدى الى ارتفاع السعر اما ارتفاع العرض في حاله ثبات الطلب فيؤدى الى انخفاض السعر. يمكن ان يرتفع كذلك سعر البيع فى حاله ارتفاع الاثنان (الطلب والعرض) معاً ولكن بفارق لصالح الطلب والعكس صحيح ايضاً. أي ينخفض السعر في حاله ارتفاع العرض بقدر اكبر من ارتفاع الطلب و تتضائل قوة المنتج في التحكم في السعر في سوقي المنافسه الاحتكاريه واحتكار القله سواء فيما يتعلق بتحديد السعر او كميه الانتاج و تنعكس على سلوك وتصرفات المنشأت العاملة الاخرى. [1]

تجدر الاشاره الى ان سلوك المنتج (النفط) في سوق احتكار القله سواء فيما يتعلق بتحديد السعر او كميه الانتاج تنعكس على سلوك و تصرفات المنشات العامله الاخرى في نفس السوق. بعباره ثانيه ان اى سلوك وتصرف اي منشأه يترتب عليه ردود افعال من جانب المنشات الاخرى. فعلى سبيل المثال اذا قامت احدى المنشات بتقديم خصم لعملائها بهدف زيادة مبيعاتها فسوف يؤثر ذلك على مبيعات الشركات الاخرى ويسفر عن ذلك قيام الشركات الاخرى بتخفيض اسعارها بهدف الحفاظ على نصيبها النسبى فى السوق. اي ان المنشات العامله فى سوق احتكار القله لا تأخذ في الاعتبار فقط تأثير سياستها السعرية والانتاجية على المستهلكين فقط بل على المنشات التنافسيه معها في السوق ايضاً و تعتبر تلك احدى السمات المميزة لاحتكار القله والتي يطلق عليها ظاهرة الاعتماد المتبادل و هنالك ما يشبة الاجماع على ان سوق النفط العالميه سوق احتكار قلة.

[1] محمد على حمد ، 2017م تحليل اتجاهات سعر النفط، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 24، المجلد1 ، العراق ، ، ص288

ان السعر المرتفع لا يصب دائماً فى مصلحه المنتج فكثرما يعتمد الامر على مرونة الطلب السعريه للسلعه المباعه فاذا كان الطلب على السعله مرنا فان انخفاض السعر يؤدى الى ارتفاع الايراد الكلي و لكن الارباح الكلية انما هي عباره عن الفرق بين الإيراد الكلي و التكاليف الكلية عليه يمكن معرفه اثر التغير في السعر على الارباح الكلية يجب معرفة الاثر على التكاليف الكلية وكذلك الاثر على الايرادات الكلية. فانخفاض السعر يؤدى الى زيادة الكميه المطلوبة من السلعة اى تزداد الكمية المنتجة من السلعة وهذا يؤدى بدوره الى زيادة التكاليف وبالتالى فان صافى الاثر على الأرباح الكلية عند انخفاض السعر في حاله (الطلب المرن) انما يتوقف على حجم الزيادة في الايراد الكلي بالنسبه لحجم الزيادة فى التكاليف الكلية وبالمثل عند إرتفاع الاسعار فان الاثر الخالص على الارباح الكليه يتوقف على حجم الانخفاض في الايراد الكلي بالنسبة لحجم الانخفاض في التكاليف الكلية. وايضاً عندما يكون طلب النفط اعلى من العرض نظرياً يزداد عرض النفط حتى يلحق بالطلب في نهايه المطاف او يتناقص الطلب وصولاً الى النقطه التي يتلائم فيها مع العرض لكن هذه التعديلات قد تستغرق سنوات من هنا نجد أن الطلب على النفط قليل المرونة في الاجل القصير لكنه يبدى مرونه اكبر فى الاجل الطويل ومن اجل هذا نجد ان المحتكر يعمل على تحديد السعر فى ذلك الجزء من منحى الطلب الذى تكون عنده المرونه أصغر من (1) واحد وهنا ارتفاع السعر يؤدى الى زيادة ارباحه ويستمر برفع السعر الى ان تصبح المرونه اكبر من (1) وهنا تعظيم ربحه يقتضى ان يقارن بين التغير في الإيراد الكلي و التغير فى التكاليف الكليه اي عندما يتساوى الايراد الحدي مع التكلفه الحديه (MC=MR)[1].

[1] Brown L. R State Of World 1985 New York P25

3.2.2.3 عامل الدولار عمله تسعير النفط :

وهذا ما يجعل الدولار عمله تسعير النفط مما يخلق طلباً على شراء الدولار من الدول المستوردة للنفط الامر الذى يسمح بطباعة المزيد منه وهنالك حقيقة أخرى فى الفترة من 1990 بلغ استهلاك الطاقة والنفط فى بلدان منظمة التعاون الأقتصادى والتنمية OECD على التوالى 6%و9% وفي عام 2010 بلغت نسبه استهلاك النفط الى اجمالي ستهلاك الطاقه فى العام 68% والفحم الحجرى 12% والغاز16% والطاقه النووية 6% وظل النفط محافظاً على نسبته فى العام 2010 فى حين تغيرت نسب مصادر الطاقه الأخرى وأصبحت على التوالى 29% ، 19% و 18% وقد ساهمت دول أوبك بأكثر من نصف إنتاج العالم النفطى وفى عام 2012 ورغم ظهور منتجين جدد بلغت مساحه OPEC فى الأنتاج العالمي حوالى 75% اما دور الدول الصناعية المتقدمة فى انتاج النفط فقد سبب هذا التباين سبباً فى إرتفاع أسعار النفط .

لا يبدو أن قرار المنظمة بشأن رفع سعر النفط الرسمي كان ناضجاً أو محسوباً بعبارة ثانية ان اضطراب سوق النفط الفورية لا يشكل سبباً كافياً لرفع السعر الرسمى اذ لم يكن وفقاً لاستراتيجية المنظمة التى و ضعها في السبعينات و اعلنتها فقد خططت المنظمة في حينها لرفع السعر الرسمي (كما فعل منتجون أخرون) والانتظار حتى تصل السوق حد (الاشباع) و يعود السعر الى مستواه. لو اتبعت هكذا سياسه لما تحملت مسؤليه السعر المرتفع و لوم اللائمين و لما اصرت الى خفض السعر الرسمى في الاعوام التي اعقبت عام 2010. [1]

[1] اوبك ، 2015م تقرير الامين العام السنوي الثاني والاربعون ، ص 52

3.2.2.4 سياسات أوبك OPEC من أهم عوامل التسعير:

كان بوسع اوبك اتباع احدى سياستين من أجل التأثير على سوق النفط العالمية و رفع السعر هما:

- خفض السعر.
- خفض الإنتاج (العرض).

بخصوص السياسة الاولى أى خفض السعر يشير المنطق الإقتصادى الى أن المنتج يستطيع الانتاج فى الاجل القصير طالما متوسط الإيراد (السعر) أعلى من متوسط التكلفة والحديث يجدي من التكلفة المتغيرة وليست الكلية[1]

إذ أن الثانيه أصبحت ماضية ويتحملها المنتج سوى انتج ام لم ينتج وهكذا يتعرض المنتج الى خساره نسبية اى أقل من التكلفة الثانيه التى لامناص من تحملها في حال تجاوز سعر البيع متوسط التكلفة المتغيرة لكنه لم يبلغ متوسط التكلفه الكليه أى أن سعر البيع وقع بين منحني متوسط التكلفة الكليه أما اذا هبط السعر إلى دون متوسط التكلفة المتغيرة فهذا يعنى أن أيراد المنتج لا يغطى التكلفة الثانية كلها أي أن الإستمرار بالانتاج يكلفة تحمل التكلفة الثانية كلها وشئ من التكلفة المتغيرة والتوقف عن الانتاج وتحمل التكلفة الثانية وحدها يحمل المنتج خسارة أقل. كان بوسع دول أوبك خفض السعر إلى المستوى الذى يرغم المنتجين الاخرين التوقف من الأنتاج ويسمح لدول أوبك وحدها الإستمرار بالأنتاج لكون إستخراج النفط من هذه البلاد (خصوصاً دول الخليج العربى) يعد الأدنى على مستوى العالم وتستطيع هذه البلدان أن تعوض جزئياً خسائرها من انخفاض السعر عن طريق زياده الأنتاج بعد إذاحه المنتجين المنافسين من السوق ويمكن لدول أوبك التفاوض ومن موقع القوة مع منافسيها والإتفاق على سعر عادل فوق سعر التوازن يلائم كل الاطراف المنتجين من داخل

[1] L:R Brown=state of world 1985,usa,2015,p235

أوبك وخارجها وكذلك المستهلكين .أرضية السعر تشجع التجارة وفقاً لعقود طويلة الأَجل، هذا النوع من العقود يؤمن للدول المستهلكة كميات النفط التى تحتاج وللدول المنتجه دخول متوقعة دون أن تتعرض لتقلبات عنيفه تفرضها أسعار السوق الفورية كذلك لا دور للبراميل الورقية عند أتباع أرضية السعر وكذلك يضمحل دور التخزين النفطي الاستراتيجى ولان النفط مورد نافذ والندرة تتناسب مادياً مع الاستنذاف يتوقع لسعر النفط أن يرتفع بمرور الزمن[1]

وهنالك رأى أخر أن اتباع هكذا سياسه تسعيرية أمر لا يخلو من المخاطر اذا يمكن للعديد من المنتجين خارج أوبك التوقف عن أنتاج النفط فى بلادهم وشراء نفط رخيص مثل الولايات المتحدة الأَمريكية وبريطانيا والنرويج عكس دول الاوبك التى يشكل تصدير النفط المصدر الاهم لتمويل موازنتها وبرامجها التنمويه بهذه الطريقة ترتفع أعمار أحتياطات النفط فى هذه البلاد .

لكن أوبك لم تتبع هذه السياسات انتهجت السياسه الثانية أى سياسة خفض الانتاج قبل كل شى لابد من التأكيد على العلاقه الطردية بين سعر النفط والاستثمار النفطى فعندما يرتفع السعر تنتعش الاستثمارات فى مجالات البحث والتنقيب والتطوير الفنى

3.2.2.5 عامل كميه الطلب على النفط والانتاج العالميين :-

أيضا من العوامل المهمه والمحدده لاسعار النفط هى كميه الطلب الدولي عليه وكمية الانتاج الفعلى للنفط من البلدان المستهلكة ويؤدى ذلك لإرتفاع أسعارة نسبه للاقبال الكبير علية ويعزى طلب كميات كبيرة وضخمة من بلد الانتاج الى الدول المستهلكه النامية لحركة التنميه الواسعه التى تشهدها بعض البلدان وفى مقدمتها الصين والهند والسودان أذ تلعب معدلات النمو والتنمية الاقتصادية دوراً رئيسياً فى التاثير على النفط وأسعارة المرتفعة.

[1] Gwiazda= zmierzch opic , sprawg niedzynarodower,nr 1988,p10

الجدول رقم (8) يوضح الطلب على النفط والإنتاج العالمين بملاين البراميل يومياَ وأسعار النفط الخام الأسمية والحقيقية فى المدة من عام 2000-2015/برميل الرقم القياسى يمثل مخفض الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الصناعية.

القسم الاول			القسم الثاني		القسم الثالث		
السنوات	الطلب	التغير%	الانتاج	التغير%	السعر الاسمي	الرقم القياسي	السعر
2000	75.9	1.6	66.7	-	27.6	100	27.6
2001	76.3	1.6	65.3	0.69	23.1	101.8	22.7
2002	77.0	0.9	63.6	2.5	24.3	103.4	23.5
2003	79.3	2.1	67.2	5.6	28.2	105.1	26.6
2004	82.3	3.8	70.5	4.9	36	107.3	33.5
2005	83.3	1.2	71.6	1.6	50.6	109.5	46.2
2006	85.2	1.3	71.7	0.1	61	111.8	54.6
2007	86.4	1.4	71.5	0.3	69.1	114.3	60.5
2008	85.4	0.6-	71.8	0.4	94.4	116.5	81
2009	84.5	1.6-	68.9	3.9	61	117.3	52
2010	86.9	2.6	69.7	1.1	77.4	118.5	65.3
2011	88.0	1.3	70.4	0.9	107.5	120.1	89.5
2012	88.9	1.0	72.8	3.3	109.9	121.5	90.1
2013	90.2	1.4	72.9	0.1	96.2	123	86.1
2014	91.4	1.3	73.3	0.7	49.5	124.7	77.1
2015	92.9	1.7	75.1	2.4	50.9	126	39.3

المصدر: اعداد الباحث بناء على تقرير الامين العام السنوي الجدول 1-6 في العدد 31، 2004.

3.2.2.6 عامل المخزونات النفطيه :-

ومن العوامل المؤثره الاخرى فى سعر مشتقات النفط المخذونات النفطيه والتى يمكن أن توثر بأحد الاتجاهين أما ارتفاع الاسعار أو انخفاضها وفقاً لاختلال توازن المخزون اي الحجم الذى ترغب الدول فى امتلاكه او الذي تمتلكة فعلاً وهنالك علاقه عكسيه بين حركه المخزون والاسعار فعلى سبيل المثال أرتفع سعر النفط بشكل كبير بعد غزو العراق الكويت عام 1995 بسبب المخاوف من غياب النفط العراقى والكويتى من سوق النفط العالميه أثر الحصار الذى فرض على العراق اضافة الى ما يمكن أن تسفر عنه الحرب المترقبة أنذاك لم يكن بصالح الحلفاء حدوث اي أضطراب فى السوق العالميه او ارتفاع للسعر قبيل الحرب. لقد ساهم الافراج عن ملايين البراميل يومياً من مخذونات الدول الصناعية اي اعادة السعر الى ما كان علية قبل الغزو فى عام 2009 وارتفع اجمالى المخزوفات النفطية العالمية (الإستراتجية والتجارية) بشكل واضح اذ بلغت فى عام 2009 حوالى (6973) مليون برميل ويمثل هذا إرتفاعاً بنحو 168 مليون برميل اي بنسبه 2.5% قياسا بالعام السابق وتجدر الأشاره هنا الى ان المخزون على متن الناقلات والمخذونات المستقلة المتوفرة قريباً من مراكز الأستهلاك مثل موانى دول الكاريبين وميناء نوتردام وسنغافوره قد تجاوز عند نهايه عام2008 مستوى (1000) مليون برميل لتصل فى نهايه عام 2009 الى (1089) مليون برميل لكن رغم إرتفاع مستوى مخذونات النفط بدأت الأسعار بمنحنى تصاعدى منذ عام 2009 أي بشكل معاكس للعلاقه التقليديه بين الأسعار وحركه المخزون (1) والحقيقه أن المخذونات النفطية لم تشهد انخفاضاً منذ بداية الالفيه الثالثه بل العكس شهدت ارتفاعاً كما تشير بيانات الجدول التالى

جدول (9) مستويات المخذون النفطي من 2000-2016 مليون برميل

البيان	2000	2016	التغير
الولايات المتحدة الامريكية	1118	1355	21.2
اوربا	927	988	6.6
المحيط الهادي	451	453	0.4
اجمالي الدول الصناعية	2496	3017	20.9
بقية دول العالم	1022	3044	197.8
اجمالي المخزون التجاري	4468	6061	35.6

المصدر: اعداد الباحث – اوبك تقري رالامين العام السنوي الثامن والعشرون – 2001– ص17.

3.2.2.7 عامل المضاربة فى البورصة:-

ومن العوامل التى ميزت تسعيرة مشتقات النفط بالانخفاض أو الارتفاع فى الالفية الجديدة هو المضاربات فى البورصة اذ نمت السوق الورقية بشكل هائل منذ بداية القرن الحالى وتشير العديد من المصادر الى ان حجم المتاجرة بالبراميل الورقية من نفط خام ومنتجات نفطيه يتجاوز حالياً حجم كميه النفط الخام المستهلكة يومياً بثلاثين ضعفاً.[1]

ولقد كانت التجاره فى النفط حتى سبعينات القرن الماضى معتمدة على شركات النفط والتكرير وشراء كل شحنه نفط يتطلب ملايين الدولارات اما فى عصرنا الحالى فلا تقتصر المتجاره بالبراميل الورقية على شركات النفط فحسب بل كذلك المصارف وشركات التامين وتجار الاملاك ومدراء صناديق التقاعد وحتى أى فرد يمتلك بضعه الاف من الدولارات وتتجاوز صفقات هؤلاء يومياً المليار

[1] عبد الله بن محمد ، 2015 اسعار النفط ودور اوبك وسياسة تجار الاسعار ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ،،ص5

برميل من النفط الخام والمنتجات النفطيه وهناك صفقات مقايضة وعقود غير رسميه (غير منظمه مباشرة بين البائع والمشترى) كل هؤلاء يأملون بجنى الارباح وتشكل التوقعات المحرك الاساسى لاسواق النفط الورقية فعندما يتوقع المضاربون ان نمو الطلب العالمى على النفط سيتجاوز او تجاوز فعلاً عرض النفط من الدول غير الاعضاء فى منظمه أوبك وتعمل دول أوبك بطاقات انتاجيه عالية فهذا يشجع المضاربون على ابرام المزيد من عقود الشراء الامر الذى يرفع بالاسعار الى الارتفاع أكثر ويحدث العكس حينما تشير التوقعات الى تباطؤ الطلب العالمى على النفط وانخفاض الاسعار واحتفاظ أوبك بطاقات انتاجية احتياطيه عالية اذ اشتدت الرغبة بالتخلص من العقود خشية هبوط الاسعار أكثر من المستقبل.

3.2.2.3 عوامل الاختلاف في مصافى التكرير :

من الاسباب التى تؤدى ايضاً فى تحديد مشتقات المواد البترولية هو الإختناقات فى مصافى التكرير اذ أن المصافي الموجودة فى دول العالم المختلفة لا سيما فى الولايات المتحدة الامريكية تعمل بطاقتها القصوى وتلقى صعوبة فى تلبيه الطلب على المشتقات النفطية علماً بأن معظم المصافي معدة لمعالجه النفط الخفيف الذى يحتوى على نسبه قليلة من الكبريت وهذا النوع من النفوط أصبح شحيحا عكس النفط الثقيل الذى أصبح الأكثر توفراً فى السوق. لم تعد منشات التكرير قادرة على تلبية حاجه السوق بسبب قدمها اولاً وقله عددها ثانياً ومن الصعب اقامه منشات جديدة بسبب معارضة متطلبات حمايه البيئة بسبب أثارها السلبية اضافه الى الكوارث الطبيعية التى دمرت الكثير

من منشات التكرير والطاقات الانتاجية مثل الاعاصير واضافه الى الاختناقات التى شهدتها منافز التصدير .[1]

[1] ممدوح سلامه ، 2015 العوامل الكامنه وراء التراجع الحاد في اسعار النفط الخام ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ص78

3.3 المبحث الثالث: تطور حركه أسعار النفط حسب الطلب والعرض وطرق التسعير

3.3.1 تطورات النفط الخام في العالم للفترة 2000م-2011م

الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات او العمليات الصناعية المتعلقة بالاستقلال الامثل الثروة البترولية وذلك بايجادها خاصة وتحويل ذلك الخام الي منتجات سلعية صالحة وجاء هذا للاستعمال والاستهلاك المباشر من قبل الانسان [1]

ان صناعة النفط لها اهمية قصوى في الشؤن الاقتصادية سواء للاقطار المنتجة او المستهلكه وكذاك تشكل اساسا للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح [2]

ومن البديهي لدي المعنيين بالشئون الاقتصادية توجد صنفيين من الصناعات هما الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ، فالاولى تهدف الي استخراج الثورات الطبيعية في باطن الارض وتسويقها اما الثانية فتهدف الي تحويل تلك المواد الاولية الي اشكال اخرى تذيد من مجالات استخدامها وذلك لخدمة المذيد من الاغراض الانتاجية او الاستهلاكية لذلك فان الصناعة النفطية تجمع بين النشاط الاستخراجي وكذلك النشاط التحويلي في ان واحد .

الطاقة النفطية تعتبر من اهم مصادر الاقتصاد العالمي يعتمد عليها الاقتصاد الدولي بحسب احصائيات الوكالة الدولية للطاقة (TEA).[3]

---

[3] محمد احمد الدوري ،مرجع سيف زكره،ص6

[1] محمد الرميحي ، مرجع سيف زكره،ص11

[2] ايان داتلج ، 2006م العطش الى النفط، ط1، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ، ص30

جدول رقم (10) يوضح تطور حركه الاسعار الشهرية لسلعة خامات أوبك من 2000– 2011

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
1يناير	24.6	24.1	18.3	30.3	30.3	40.2	58.5	50.8	88.4	41.5	76.0	92.80
2 فبراير	26.8	25.4	19.5	29.6	31.5	41.2	56.6	54.6	90.6	41.4	73.0	100.30
3 مارس	26.7	23.7	22.6	32.1	26.8	49.1	58.9	58.6	99.0	45.8	77.2	109.80
4 ابريل	22.9	24.5	24.8	32.4	25.3	49.6	64.4	63.5	105.2	50.2	82.3	118.10
5 مايو	26.9	26.1	24.8	36.3	25.6	49.9	65.1	64.5	119.4	57.0	74.5	109.90
6 يونيو	29.1	26.1	23.8	34.6	26.8	52.0	64.6	66.9	128.3	68.4	73.0	109.00
7 يوليو	27.9	23.7	25.2	36.3	27.4	53.1	68.9	71.9	131.2	64.6	72.5	111.60
8 اغسطس	29.1	24.5	25.9	40.3	28.6	57.8	68.8	68.7	112.4	71.4	74.2	106.30
9 سبتمبر	31.5	24.4	2704	40.4	26.4	57.9	59.3	74.2	96.9	67.2	74.6	107.60
10 اكتوبر	30.4	19.6	27.3	45.4	28.1	54.6	55.0	79.4	69.2	72.7	79.9	106.30
11نوفمبر	31.2	17.7	24.3	38.9	28.5	51.3	55.4	89.0	49.8	76.3	82.8	110.10
12 ديسمبر	24.1	17.6	28.4	35.7	29.6	52.6	57.9	87.2	38.6	74.0	88.6	67.30
الربع الاول	26.0	24.4	20.0	30.7	30.5	43.7	57.7	54.7	92.7	42.9	75.4	100.97
الربع الثانى	26.3	25.6	24.5	34.2	25.9	49.5	64.7	65.0	117.6	58.5	76.6	112.33
الربع الثالث	29.5	24.2	26.2	39.0	27.5	56.3	65.7	71.6	113.4	67.7	73.8	108.50
الربع الرابع	28.6	18.3	26.7	40.0	27.8	52.8	56.1	82.2	52.5	74.3	83.8	107.40
المستوى السنوي	27.6	23.1	24.3	39.0	28.2	50.6	61.1	69.1	94.1	61.0	77.4	107.40

المصدر: منظمه الاقطار المصدرة للبترول التقرير الاحصائي السنوي،الكويت اعداد 2000_2012

يتضح من الجدول اعلاة ان اسعار النفط بلغت زروتها فى العام 2008 في زمن الازمة الماليه العالميه ولكنها اخذت بالانخفاض عام 2009 وعادت و ارتفعت عام 2011 ولقد بذلت الدول النفطية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء فى الاوبك وهي (السعودية_الامارات _ الكويت _قطر) جهود حقيقية عام 2000 للمحافظة على استقرار اسعار النفط ومعدلات النمو فى

الاقتصاد العالمي عن طريق الذيادة فى الامدادات كما ان في عام 2008 كان غير عادي للسوق والصناعات البترولية بسبب الازمة المالية العالميه فإن عام 2009 هو الاخر غير عادي فخلال هذا العام تحدد مسار العرض والطلب العالمي على النفط ومسار الاستثمارات النفطية والسياسات التي اتخذهتها العديد من الدول المستهلكة والمنتجة للنفط.[1]

اما بالنسبة الى تطور اجمالى الطلب على النفط مجتمعة (2000_2011) فنلاحظ ان ارتفاع الطلب على النفط بزيادة مقدارها 11.5% خلال تلك الفتره .لكن بالنسبة الى تطور اجمالى الطلب على النفط فى الفتره من (2000–2010) فإن هنالك إرتفاعاً في الطلب على النفط من 76.9 مليون برميل فى اليوم عام 2000 الى 85.9 مليون برميل فى اليوم عام 2008 وثمثل هذه الزياده نسبه 11.5% خلال الفتره نفسها ، اما بالنسبه لعام 2009 قفد إنخفض الطلب العالمى الى 84.5 مليون برميل فى اليوم وذالك نتيجة للازمه المالية العالمية .

كذلك شهد عام 2010 عودة ارتفاع الطلب العالمي على النفط بعد انخفاض لسنتين متتالتين متاثراً بالانتعاش الًاقتصاد العالمى وتجلت العلاقه بين النمو الًاقتصادى والطلب العالمى على النفط فى عام 2010 حيث التغير فى اتجاة معدلات النمو الاقتصادى العالمي من سالب (6.%) عام 2008 الى 1.9% عام 2010 وواصل الارتفاع عام 2011 الى 1.5% يغذى هذا النمو فى تغير حجم الطلب على برامج التحفيز الاقتصادى التى تنفذة العديد من الدول حول العالم ويشكل خاص فى الدول الصناعية والذى ادى الى ارتفاع الطلب على النفط بصورة عامة .

[1] عماد الدين ،2005 العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية ، مجلة جامعة الازهر بغزة ، سلسلة العلوم الانسانية ، المجلد 15، العدد الاول ، غزة ، ، ص11

جدول رقم (11) يوضح تطور الطلب العالمى على النفط للفترة من 2000_2011

البايانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالى الطلب	75.9	76.3	77.9	78.4	82.4	83.9	85.2	86.4	85.9
التغير فى الطلب	1.6	0.4	0.7	1.4	0.4	1.5	1.1	1.2	1.5
نسبه التغير	1.6	0.5	0.9	1.8	4.8	1.8	1.3	1.4	0.6

المصدر:منظمه الاقطار المصدرة للبترول، الاداره الاجتماعية فى التقرير الشهرى لمنظمه اوبك الكويت ، اعداد 2000_2012.

يلاحظ من الجدول اعلاة بان هنالك ذيادة ملحوظة على الطلب العالمي للنفط ويعزى ذلك الى تحسن اداء الإقتصاد العالمى مما انعكس على الطلب العالمي للنفط حيث وصلت نسبه التغير في عام 2004 4.8 كما قاد هذا التحسن الى زيادة فى الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.5 مليون برميل في اليوم في عام 2005 ، كما استمر الاقتصاد العالمي خلال عام 2006 بالنمو بمعدلات جيدة بلغت 5.1% ويعزى ذلك للنمو الذى شهدتة منطقة اليورو وامريكا والصين والهند . ووصل الطلب العالمى على النفط فى عام 2006 ليصل الى 85.2 مليون برميل في اليوم خلال العام اي بزيادة 1.3% مقارنه بعام 2005، وقد ذاد الطلب على النفط في عام 2007 حيث بلغ 1.2 مليون برميل في اليوم ليصل 86.4 مليون برميل في اليوم ولكن عام 2008 انخفض الطلب العالمى على النفط بمعدل 0.6% ليصل الى 85.9 برميل في اليوم.

جدول (12) يوضح تطور عرض النفط الخام حسب بعض المناطق خلال الفتره من 2004-2007

الدوله/السنوات	2004	2005	2006	2007
امريكا	8700	83322	8331	8457
الخليج العربى وايران	22997	23892	23631	23109
دول منظمة اوبك	34449	36092	35832	35421
دول منظمة اوبك	23711	24709	24608	24277
العرض العالمي	83105	84582	84544	84440

المصدر الموقع الرسمى لوكاله الطاقه الدولية WWW.ERA.doe.gov|emevihim.

يتضح من هذا الجدول ان اغلب الانتاج والعرض النفطي يأتي من الدول العربية ومن دول منظمة اوبك كما ان العرض النفطي يتغير بنسبة قليلة.

جدول رقم (13) يوضح تطور الطلب العالمي على النفط فى الفتره من 2006-2011

المنطقة /السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
منظمه التعاون والتنمية	49.6	49.4	47.6	45.7	46.2	45.8
امريكا الشمالية	25.4	24.5	24.2	23.3	23.8	23.6
اوربا الغربيه	15.7	15.5	15.4	14.7	14.6	14.3
المحيط الهادى	08.5	08.4	08.00	07.7	07.8	07.9
البلدان النامية	23.6	24.8	25.6	26.2	27.0	27.7
الأتحاد السوفيتى سابقاً	04	04	04.1	04	04.1	04.2
دول اوربا الاخرى	0.9	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7
الصين	07.2	07.6	8.0	08.3	09	09.4
اجمالى الطلب العالمي	85.3	86.6	86.1	84.9	87	87.8

SOUR:opebulletin/mars/avirl2012 kuwait hosi13 Jef,pacge93, sur:htp//www.opec.ORG.

من خلال الجدول (13) نلاحظ ان الطلب العالمي لسنه 2006 قد سجل ارتفاعاً من 85.3 مليون برميل يومياً الى 86.6 مليون برميل يومياً سنة 2007 بمقدار 1.3 برميل يومياً اي بنسبة ارتفاع قدرها 1.50% لينخفض بعد ذلك الطلب العالمى للبترول لسنتين متتالتين وهما سنه 2008 وسنه 2009 ويرجع ذلك الى ازمة الرهن العقارى التى اصابت اقتصاديات الدول المتقدمة ليعاود بعدها الطلب العالمي على النفط ارتفاعة سنه 2010 بحوالى 2.5%. [1]

3.3.2 نظم تسعير النفط :

مر تسعير النفط من الناحيه التاريخية فى الاسواق الدوليه بثلاث مراحل مختلفه يمكن تقسيمها كالاتى:

3.3.2.1 التسعير فى ظل احتكار الشقيقات السبع 1880-1950:

كان التسعير فى البداية يتم على اساس الاسعار المعلنة رسمياً فى السوق النفطية وتم تدوال هذا النوع من الاسعار فى الولايات المتحدة الأمريكية سنه 1880 واعلنت بها الاسعار المعلنة رسمياً في السوق النفطيه من قبل الشركات النفطيه او الدول المنتجه ليتم التعامل به فى السوق وتميزت هذه المرحله عموماً بالاستقرار النسبى لاسعار النفط التي كانت منخفضة لم تتجاوز الدولارين وقد استمر التسعير بهذه الطريقة حتى نهايه الاربعينات من القرن الماضى وتطور خلال هذه الفتره التسعير كالأتى:

[1] التقرير السنوي الثامن والثلاثون ،2012م (38) للامين العام لمنطقة الاقطار العربية المصدرة للنفط ،، ص45

1. نظام نقطة الاساس الاتحادية 1939/1936م:

هو نوع من الاسعار المعلنه تسعر فيه كل الخامات العالمية كما لو كانت منتجة فى خليج المكسيك مضافاً اليها تكاليف النقل والتامين من خليج المكسيك الى منطقة الإستيراد.

2. نظام نقطة الاساس المزدوجة1945/1939م:

اضافه لإعتماد خليج المكسيك كاساس لتسعير الخامات العالميه ثم اعتماد نقطه ثانيه للتسعير وهي الخليج العربى واصبح بامكان المشترين ان يرفعو اسعار معلنه محددة مضافاً اليها اجور الشحن والتامين من احزاب الخليجين.

3. نظام نقطة الأساس المتعادله 1950/1945م :

تم تطبيق هذا النوع من التسعير بعد الحرب العالمية الثانيه حيث تراجع انتاج الولايات المتحدة الأمريكيه واكتسح النفط العربى السوق النفطية العالمية مما أدى الى استبدال معادله نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك من ميناء نابولي الايطالي وميناء ساوثهامتون بانجلترا.[1]

3.3.2.2 التسعير فى ظل سيطرة شركات النفط الوطنية ومنظمه الأوبك على الثروة الوطنية:

لسيطره شركات النفط العالمية دور كبير فى عملية تسعير الثروة النفطيه تميزت هذة الفتره بعده انواع للتسعير وهى :

[1] je nkemo,the of nigher oil price on southem african counteris,jaurnal of energy saithern pfrica ,2009,p193

1. نظام قاعدة الاسعار المنخفضة 1950–1960: وهو يعبر عن السعر المعلن ناقصاً التسهيلات المختلفة المفتوحه من طرف البائع للمشترى.
2. نظام قاعدة سعر الاشارة 1960–1970 طبق من قبل منظمه OPEC بعد سيطرتها على السوق النفطى خلال فترة الستينات ويعبر سعر الاشارة عن سعر النفط الخام بالاستناد الى النفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعى، وهذا السعر يقل عن السعر المعلن ، ويزيد عن السعر المنخفض .

3. نظام قاعدة التسعير الرسمى 1970–1973 تعرف هذه المرحله بمرحله التصحيح الهيكلى لسعر النفط من طرف OPEC عامة والدول العربية خاصة ما أدى الى ارتفاع الاسعار التي كانت تختلف حسب اختلاف درجة كثافة النفط والنوعية (اتفاقية الكاركس 1970) كما تم رفع اسعار النفط الخام تفادياً للتضخم المستورد من الدول الصناعية (اتفاقية طهران 1971) واخيراً يتم مراعاة تغير سعر صرف الدولار فى تسعير النفط (اتفاقية جنيف1972–1973) وبعد الحظر النفطى سنة 1973 اصبح تسعير النفط مساله تنفرد بها OPEC عن طريق قاعدة السعر الرسمي التى يتحدد السعر وفقاً على اساس الخامات المكونة لسله اوبك.[1]

3.3.2.3 التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية (1980–2015):

بعد إختلال الطلب والعرض النفطي في سنه 1981 بسبب ذيادة العرض النفطي خارج الاوبك فقدت المنظمة السيطره على السوق النفطية التي اصبحت تعرف تقلبات بين الحين والاخر الامر الذى فتح المجال امام قوى السوق والعرض والطلب للتاثير على اسعار النفط التى لم تعرف الاستقرار.

[1] je nkemo,the of nigher oil price on southem african counteris,jaurnal of energy saithern pfrica ,2006,p13

الفصل الرابع

دراسة تطبيقيه على الإقتصاد السوداني

4.1 تمهيد:

سيتم في هذا الفصل دارسة أثر تقلبات أسعار النفط العالميه على الإقتصاد السوداني، ومعرفة التأثير طويل الأجل وقصير الأجل عن طريق تقدير نموذج حركي متعدد المعادلات.

4.2 نموذج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد السوداني:

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية، وذلك للحصول على قيم عددية لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم إختبار تلك المعالم أختباراً إقتصادياً، إحصائياً، وقياسياً[1] ومعرفة مقدرة المعلمات على التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصاديه المستقبليه.

بصورة عامة يتحدد منهج البحث في الاقتصاد القياسي في الخطوات التالية:[2]

1. مرحلة توصيف النموذج القياسي Specification of Econometric Model

إن بناء النموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات.

(1) بسام يونس إبراهيم، وآخرون،2002م الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم، ص ص17-26
(2) المرجع السابق: ص ص 22-23

2. مرحلة تقدير النموذج Estimation of Econometric Model

إن تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول إلى تقديرات مقبولة لقيم المعاملات للمتغيرات المستقلة.

3. مرحلة تقييم النموذج القياسي المقدر Evaluation of The estimation Model

يتم في هذه المرحلة استخدام معايير تقييم المعاملات الاقتصادية، الإحصائية، والقياسية.

4. مرحلة التطبيق والتنبؤ Application and Forecasting

هي المرحلة الأخير من منهج البحث في الاقتصاد القياسي حيث يستخدم النموذج المقدر في تحليل السياسات الاقتصادية. لتوضيح نموذج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد السوداني نأخذ هذه الخطوات في الإعتبار كما موضح أدناه:

4.2.1 توصيف نموذج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد السوداني

يقصد بتوصيف النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية موضوع البحث، وصياغة هذه العلاقة في صورتها الرياضية حتى يتم قياس معلماتها باستخدام الطرق القياسية. ويمكن معرفة أشكال النماذج الاقتصادية من خلال النظرية الاقتصادية والبحوث التطبيقية ذات الصلة بالدراسة أو من خلال ملامح الظاهرة موضوع الدراسة. ويتضمن التوصيف: تحديد متغيرات النموذج وتحديد الشكل الرياضي للنموذج وتحديد الإشارات المتوقعة وقيم معالم الدوال[1].

[1] . أحمد عبد الله إبراهيم،2009م مقدمة في الاقتصاد القياسي"نموذج الارتباط والانحدار الخطي البسيط"،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ، ص.ص.44-52.

أ. متغيرات النموذج

تم الإستعانة بالنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة لتكوين النموذج المقترح الذي يتكون من أربعة معادلات من نماذج التعديل الجزئي، تم الربط بينها بإستخدام نموذج المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً وهو من النماذج متعددة المعادلات، ويتكون من معادلة الناتج المحلي الاجمالي، معادلة الإنفاق الحكومي، معادلة التضخم، بالإضافة لمعادلة سعر الصرف.

1. معادلة الناتج المحلي الاجمالي:

إن النظرية الاقتصادية تبين وجود علاقة عكسية بين الأسعار بصفة عامة ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث زيادة أسعار النفط تعمل على زيادة تكلفة الإنتاج والترحيل، وتؤيد الدراسات السابقة هذه العلاقة. فالأفراد يقللون من مشتريات السلع والخدمات عند زيادة الأسعار. وللحصول على نموذج حركي في المدى القصير لمعرفة أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي أدخلنا القيمة المتباطئة للناتج المحلي الاجمالي، وأصبح بالتالي نموذج تعديل جزئي.

2. معادلة الانفاق الحكومي:

نصت النظرية الاقتصادية أن الإنفاق الحكومي يتأثر عكسياً مع تغيرات أسعار النفط، وأيدت الدراسات التطبيقية في السودان هذه العلاقة، وكذلك الإنفاق العام في الفترات السابقة بحيث أن فرصة التغيير في نمط الإنفاق ليست بالمرونة الكافية خاصة في حالة النفط الذي يؤثر في عدة قطاعات كما ورد سابقاً و الإنفاق الحكومي يتأثر سلباً عند زيادة أسعار النفط.

3. معادلة التضخم:

تنص النظرية الاقتصادية أن التضخم في الدول النامية يتأثر بالتغيرات النقدية والتغيرات الخارجية والإنتاج المحلي بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية. وإن أسعار النفط العالمية تؤثر على أسعار معظم الدول المستوردة، وزيادة أسعار النفط تعمل على ظهور التضخم المستورد وتكون العلاقة طردية.

4. معادلة سعر الصرف:

إن مشتريات النفط تتم دائماً بالعملات الحرة، وإن الطلب على العملات الحرة يؤثر على سعر الصرف، إن إرتفاع أسعار النفط يؤثر على أسعار الصرف في الدول المستوردة حسب درجة مرونة الطلب على النفط، فإذا كان الطلب مرن، فإن زيادة أسعار النفط تعمل على خفض سعر الصرف، اما إذا كان الطلب على النفط غير مرن، فإن زيادة أسعار النفط تعمل على زيادة سعر الصرف.

ب. الشكل الرياضي للنموذج:

1. تم إستخدام الرسم البياني عن طريق درجة إنتشار البيانات بيانياً لتوضيح الطريقة المثالية للشكل الرياضي والتقدير لمعدلة الناتج المحلي الإجمالي ومعادلة الإنفاق الحكومي ومعادلة التضخم ومعادلة سعر الصرف كما موضح في الرسم البياني أدناه:

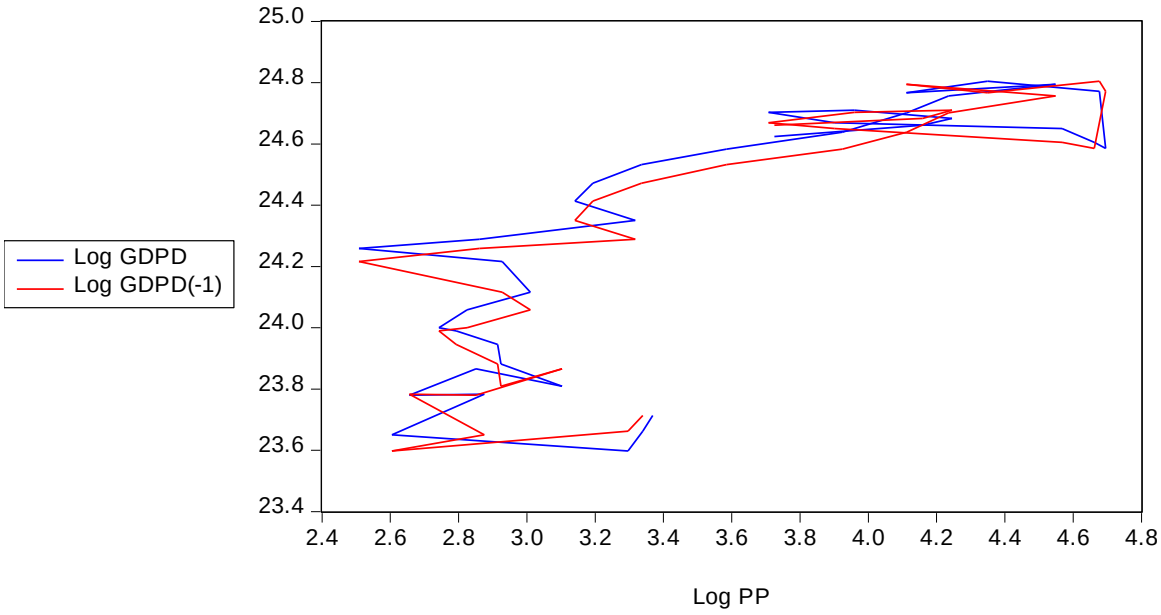
Log GDPD
Log GDPD(-1)
25.0
24.8
24.6
24.4
24.2
24.0
23.8
23.6
23.4
2.4
2.6
2.8
3.0
3.2
3.4
3.6
3.8
4.0
4.2
4.4
4.6
4.8
Log PP

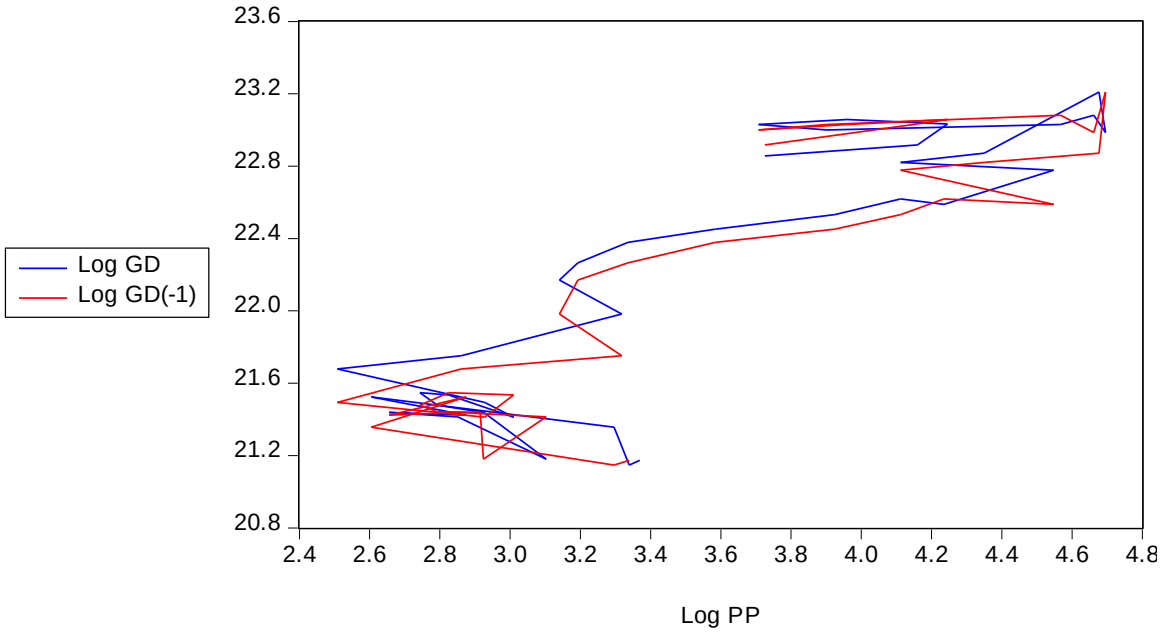
Log GD
Log GD(-1)
23.6
23.2
22.8
22.4
22.0
21.6
21.2
20.8
2.4
2.6
2.8
3.0
3.2
3.4
3.6
3.8
4.0
4.2
4.4
4.6
4.8
Log PP

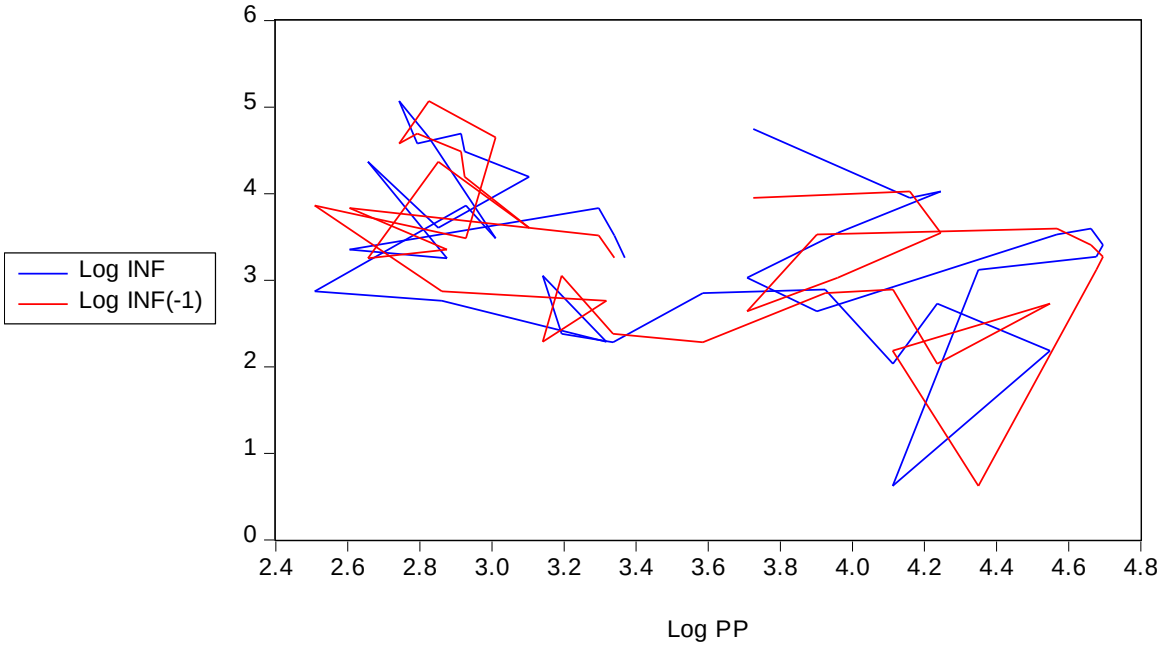
Log INF
Log INF(-1)
6
5
4
3
2
1
0
2.4
2.6
2.8
3.0
3.2
3.4
3.6
3.8
4.0
4.2
4.4
4.6
4.8
Log PP

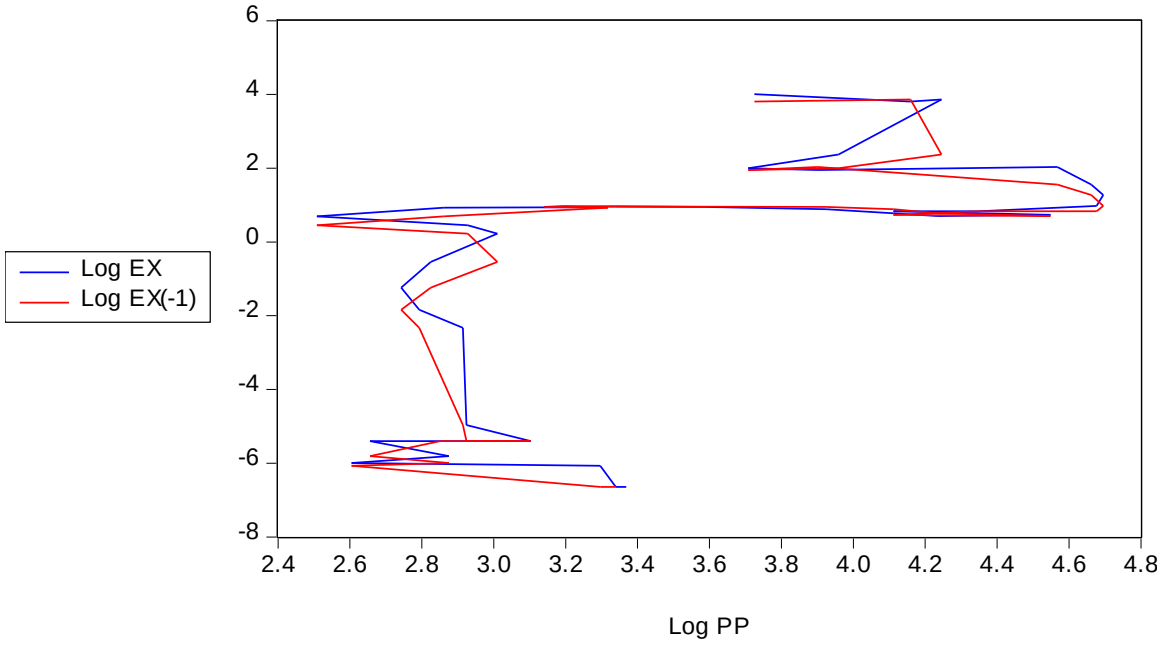
Log EX
Log EX(-1)
6
4
2
0
-2
-4
-6
-8
2.4
2.6
2.8
3.0
3.2
3.4
3.6
3.8
4.0
4.2
4.4
4.6
4.8
Log PP

2. بعد الرجوع لشكل الإنتشار البياني لبيانات معادلات النموذج صيغ الشكل الرياضي للنموذج عن طريق اللوغريثمات حتى يتم الحصول على مرونات النموذج أي التغير النسبي الذي يخفف من تقلبات المتغيرات ووجد التقدير عن طريق اللوغاريثم هو الأفضل، ويرجع ذلك لحجم وإختلاف أرقام عينة البيانات كما موضح أدناه.

$$GDP_t = a_0 + BP_t + \lambda GDP_{t-1} + U_t$$

حيث أن

GDP_t : الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية t ويمثل المتغير التابع

p_t : أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية (t)

GDP_{t-1} :الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقة$t-1$

a_0 : : معامل الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية t $(1-\lambda)$

B :معامل أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية (t)

λ : معامل الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقة$t-1$(معامل التناقص في تأثير الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقة$t-1$ على الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية t عبر الزمن ويمثل الأثر قصير الأجل للناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقة$t-1$ وهو ما يعني أن كل زيادة في الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقة$t-1$ بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية t بمقدار وحدة واحدة)

1- إختبار جذور الوحدة

جدول رقم(14) اختبار جذور الوحدة لديكى فولر لمتغير (الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية GDP_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية t P_t)

المتغيرات	قيمة ADF	مستوي المعنوية5%	مســـــــــــتوي المعنوية1%	مستوى الاستقرار
GDP_t	-3.58746	-2.96777		مستقر عند الفرق لاول

p_t	-4.46426		-3.67932	مستقر عند الفرق لاول

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يتضح من الجدول رقم (14) ان قيمة (ADF) GDP_t الحالية الفترة فى الاجمالى المحلى الناتج مستقر و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t) جميعاً مستقره عند الفرق الاول. كما أن قيمة (ADF) بالنسبة لتلك المتغيرات قيمتها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% و1% علي التوالى

جدول رقم(15) اختبار جذور الوحدة لفيلبس بيروون لمتغير (الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية GDP_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tt))

المتغيرات	قيمة PP	مستوي المعنوية5%	مستوي المعنوية1%	مستوى الاستقرار
GDP_t	-3.60305	-2.96777		مستقر عند الفرق لاول
p_t	-4.33566		-3.67932	مستقر عند الفرق لاول

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

يتضح من الجدول رقم (15) ان قيمة (PP) GDP_t الحالية الفترة فى الاجمالى المحلى الناتج سعر أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t)جميعاً مستقر عند الفرق الاول. كما أن قيمة (PP) بالنسبة لتلك المتغيرات قيمتها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% و1% علي التوالى

2-التكامل المشترك

❖ **التكامل المشترك لجوهانس**

يستخدم هذا النوع من التكامل إذا كان كل المتغيرات يجب ان تكون عند المستوى، او كل المتغيرات عند الفرق الأول بالنسبة لبيانات المتغيرات لا يتنافى مع جوهانس لان اختبار جذور الوحدة سواء كان عند ديكي فولر اوفيبلبس بييرون لبيانات متغيرات صادرات الثروة الحيوانية لا يتعارض مع شروط جوهانس، وبالتالي يمكن استخدام اختبار جوهانس

جدول رقم(16)إختبار التكامل المشترك لمتغير (الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية GDP_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tt))

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value0.05	Prob.*
None	0.353962	15.81771	15.49471	0.0447
At most 1	0.102858	3.147708	3.841465	0.076
CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	Critical Value0.05	Prob.**
None	0.353962	12.67	14.2646	0.0879
At most 1	0.102858	3.147708	3.841465	0.076

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

ويتضح من نتائج التقدير عدم قبول فرضية العدم فى الفرضية الاولى(None) القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار traceفي العمود الثالث تساوي(15.81771) أكبر عن القيمة الحرجة (15.49471) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

أما الفرضية الثانية(At most 1) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار traceفي العمود الثالث تساوي(3.147708) أقل عن القيمة الحرجة (3.841465) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

ونخلص من التحليل بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغير السلسلة . وتؤكد هذه التنيجة تؤكد بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من (الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية GDP_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tt)

ويتضح من نتائج التقدير فى الفرضية الاولى (None)عند Max-Eigen قبول فرضية العدم القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار Max-Eigen في العمود الثالث تساوي(15.49471) تقل عن القيمة الحرجة (14.2646) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05 ونخلص من التحليل

بعدم وجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغير السلسلة (الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية GDP_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t t))

أما الفرضية الثانية(At most 1) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار Max-Eigen في العمود الثالث تساوي(3.147708) أقل عن القيمة الحرجة (3.841465) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

وتؤكد هذه النتيجة تؤكد بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من (الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية GDP_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t)

هنالك تناقض بين إختبار الاثر(trace) بوجود متجه للتكامل المشترك أما إختبار الامكان الاعظم (Max-Eigen) بعدم وجود متجه للتكامل المشترك فى هذة يعتمد إختبار الامكان الاعظم (Max-Eigen) وبالتالي يمكن استخدم الانحدار الذاتي (المتباطئات)

تقدير نموذج الناتج المحلي الاجمالى

جدول رقم(17)نموذج (الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحالية GDP_tو بإستخدام المتباطئات)

المتغيرات	المعاملات	Prob(0.05)	Prob(F-statistic(0.05)	R-squared
C	23.40831	0.0000	0.0000	0.95
P	-0.40133	0.0221		
GDP (-1)	0.41344	0.0000		

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

المعادلة المقدرة

$$GDP_t = 23.408 - 0.40133P_t + 0.41344GDP_{t-1}$$

يتم تقييم النموذج وفق ثلاثة معايير

أولاً المعيار الاقتصادي

إشارة الثابت موجب وتوافق النظرية الاقتصادية ، وتشير المعلمة التقاطعية (23.408)الناتج المحلي الاجمالى المتوقع عندما يكون أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t و الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقة GDP_{t-1} مسويين للصفر .

إشارة معامل أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t تعادل 0.40133−) وهي سالبة الاشارة وهي توافق النظرية الاقتصادية . وتشير المعلمة الانحدارية الأثر قصير الاجل على أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tوهو يعني أن كل ما إنخفض فى أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t بوحدة واحدة تؤدى الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى GDP_tبمقدار (B=0.40133)

إما إشارة معامل الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقة GDP_{t-1} والتى تعادل (

$\lambda = 0.41344$ =0.41344) وهى موجبة الاشارة وتوافق النظرية الاقتصادية فى تأثير أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t على الناتج المحلى الاجمالى GDP_t عبر الزمن وهو ما يعني أن تأثير أسعار النفط العالمية P_tعلى الناتج المحلى الاجمالى GDP_t يتناقص بنسبة 41.344% من الفترة السابقة.

ويمثل متوسط الفترات الزمنية المتأخرة $\frac{B}{1-\lambda} = \frac{0.40133}{1-0.41344} = 0.68$ وهذا يعنى إننا نحتاج الى أكثر من مز 0.68 من مرات حتي نصل الى التغير فى تحسين الناتج المحلى الاجمالى GDP_t. اما الفترة الزمنية للمدي الطويل $\frac{0.40133}{0.41344} = 0.97$ وهذا يعني أن كل زيادة في أسعار النفط العالمية P_t يؤدي الي إنخفاض الناتج المحلي بنسبة 97% . أما الفترة الزمنية اللازمة لتحسين الناتج المحلي الاجمالى في المدى الطويل من جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية P_t وهذا يمثل بالاثر التراكمي من جراء هذه الاسعار $n = \frac{\ln(1-0.97)}{\ln 0.41344} = 3.97 = 4$ ويحتاج الناتج المحلي الاجمالى الى اربعة سنوات من جراء إرتفعاع أسعار النفط العالمية P_tلتحسينها وبالتالى معادلة المدي الطويل للناج المحلي الاجمالى يمكن تعديله بحذف المتغير المتباطئ ويكون كالتالى

$$GDP_t = a_0 + BP_t + \lambda GDP_{t-1} + U_t$$

$$a_0 = 23.404 \qquad B = -0.40133 \qquad \lambda = 0.41344$$

$$\hat{\lambda} = 1 - 0.41344 = 0.58656 \qquad \hat{B} = \frac{-0.40133}{0.58656} = -0.6842$$

$$\hat{a}_0 = \frac{23.404}{0.58656} = 39.900$$

ويصبح المعادلة المقدرة فى المدي الطويل للناتج المحلي الاجمالى $GDP_t = 39.900 - 0.6842P_t$

ثانياً المعيار الاحصائى

المعنوية الجزئية

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (0.0000) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت ذو اثر معنوي.

القيمة الاحتمالية لأسعار النفط العالمية P_tتساوي (0.0221) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل أسعار النفط العالمية P_t. وتشير ان معامل أسعار النفط العالمية P_t لها اثر معنوي على الناتج المحلى الاجمالى GDP_t

القيمة الاحتمالية لمعامل الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقةGDP_{t-1}تساوي (0.0000) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقةGDP_{t-1}. وتشير ان معامل الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقةGDP_{t-1} لها اثر معنوي على الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحاليةGDP_t

2- المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم (17) ان القيمة الاحتمالية لـ F تساوي **(0.0000)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان نموذج الإستثمار الكلي (I).ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (17) ان قيمة معامل التحديد تساوي **0.95** وهذا يعني ان المتغيرات (الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الحاليةGDP_tو الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقةGDP_{t-1} و

أسعار النفط العالمية P_t مسؤوله عن 95% التي تحدث في النموذج والباقي 5% يرجع الى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين :Heterosedasticity Test

جدول رقم (5_21) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	0.008882	Prob. F(1,27)	0.9256
Obs*R-squared	0.009536	Prob. Chi-Square(1)	0.9222

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

جدول رقم (18) يوضح نتائج اختبار Breusch- LM Test:

F-statistic	1.845083	Prob. F(2,25)	0.1789
Obs*R-squared	3.858638	Prob. Chi-Square(2)	0.1452

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

..3-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

الجدول رقم (19) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance

C	0.002763
P	4.26E-07
GDPD(-1)	2.86E-24

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدو رقم (19)يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

$$G_t = B_0 + BP_t + \lambda G_{t-1} + U_t$$

P_t : أسعار النفط العالمية في الفترة (t)

G_t : الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة (t)

G_{t-1} : الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة السابقة(t−1)

a_0: معامل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات

B :معامل أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية (t)

λ: معامل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة السابقة$t-1$ (معامل التناقص في تأثير الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة السابقة$t-1$ على الانفاق الحكومي على السلع والخدمات فى الفترة الحالية t عبر الزمن ويمثل الأثر قصير الأجل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة السابقة$t-1$ وهو ما يعني أن كل زيادة في الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة السابقة$t-1$ بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة الحالية t بمقدار وحدة واحدة)

1- إختبارجذورالوحدة

جدول رقم(20) اخبارجذور الوحدة لديكى فولر لمتغير (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

المتغيرات	قيمة ADF	مستوى المعنوية1%	مستوى الاستقرار

G_t	-7.34526	-3.67932	مستقر عند الفرق لاول
p_t	-4.46426	-3.67932	مستقر عند الفرق لاول

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12

يتضح من خلال الجدول رقم (20) ان قيمة (ADF)لمتغيرات الدراسة (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t)) مستقران عند الفرق لاول بمستوى معنوية 1%

جدول رقم(21) اخبارجذور الوحدة لفيلبس بيروون لمتغير (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

المتغيرات	قيمة PP	مستوي المعنوية1%	مستوى الاستقرار
G_t	-7.11964	-3.67932	مستقر عند الفرق لاول
p_t	-4.33566	-3.67932	مستقر عند الفرق لاول

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12

يتضح من خلال الجدول رقم (21) ان قيمة (PP)لمتغيرات الدراسة (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t)) مستقران عند الفرق لاول بمستوى معنوية 1%

جدول رقم(22)إختبار التكامل المشترك لمتغير (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value0.05	Prob.*
None	0.228384	8.80854	15.49471	0.3834
At most 1	0.0435	1.289766	3.841465	0.2561
CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	Critical Value0.05	Prob.**
None	0.228384	7.518775	14.2646	0.4297
At most 1	0.0435	1.289766	3.841465	0.2561

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

ويتضح من نتائج التقدير عدم قبول فرضية العدم فى الفرضية الاولى(None) القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار traceفي العمود الثالث تساوي(8.80854) أكبر عن القيمة الحرجة (15.49471) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

أما الفرضية الثانية(At most 1) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار traceفي العمود الثالث تساوي(1.289766) أقل عن القيمة الحرجة (3.841465) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

ونخلص من التحليل بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغير السلسلة . وتؤكد هذه التنيجة تؤكد بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية t P_t)

ويتضح من نتائج التقدير فى الفرضية الاولى (None)عند Max-Eigen قبول فرضية العدم القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار Max-Eigen في العمود الثالث تساوي(7.518775) تقل عن القيمة الحرجة (14.2646) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05 ونخلص من التحليل بعدم وجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغير السلسلة (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية t P_t))

أما الفرضية الثانية(At most 1) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار Max-Eigen في العمود الثالث تساوي(1.289766) أقل عن القيمة الحرجة (3.841465) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

وتؤكد هذه التنيجة تؤكد بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))وبالتالي يمكن استخدم الانحدار الذاتي (المتباطئات)

تقدير نموذج الناتج المحلي الاجمالى

جدول رقم(23)نموذج (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t و بإستخدام المتباطئات)

المتغيرات	المعاملات	Prob(0.05)	Prob(F-statistic(0.05)	R-squared
C	5.16E+08	0.0046	0.0000	0.94
P	0.8014410	0.0248		
G (-1)	0.7911540	0.0000		

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

المعادلة المقدرة

$$G_t = 5.16 + 0.801P_t + 0.79G_{t-1}$$

يتم تقييم النموذج وفق ثلاثة معايير

أولاً المعيار الاقتصادي

إشارة الثابت موجب وتوافق النظرية الاقتصادية ، وتشير المعلمة التقاطعية (5.16) الانفاق الحكومي على السلع والخدمات المتوقع عندما يكون أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t و الانفاق الحكومي على السلع والخدمات فى الفترة السابقة G_{t-1} مسويين للصفر .

إشارة معامل أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t تعادل 0.8) وهي موجبة الاشارة وهي توافق النظرية الاقتصادية . وتشير المعلمة الانحدارية الأثر قصير الاجل على أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tوهو يعني أن كل ما زاد أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t بوحدة واحدة تؤدى الى زيادة الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t بمقدار (B=0.801441) عندما يكون الانفاق الحكومي على السلع والخدمات فى الفترة السابقة G_{t-1} مساوي للصفر

إما إشارة معامل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات فى الفترة السابقة G_{t-1} والتى تعادل $(\lambda = 0.79)$ وهى موجبة الاشارة وتوافق النظرية الاقتصادية فى تأثير أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t على الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t عبر الزمن وهو ما يعني أن تأثير أسعار النفط العالمية P_t على الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t يتناقص بنسبة 79% من الفترة السابقة.

وإما متوسط الفترات الزمنية المتأخرة من الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t $\frac{B}{1-\lambda} = \frac{0.80}{1-0.79} = 3.81$ وهذا يعنى إننا نحتاج الى أكثر من من 3.81 من مرات حتي نصل الى التغير فى تحسين الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t. اما الفترة الزمنية للمدي الطويل $\frac{2.01}{0.79} = 2.54$ وهذا يعني أن كل زيادة في أسعار النفط العالمية P_t يؤدي الي زيادة الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t بنسبة 25% . أما الفترة الزمنية اللازمة لتحسين الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t في المدى الطويل من جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية P_t وهذا يمثل بالاثر التراكمي من جراء هذه الاسعار $n = \frac{\ln(1-0.80)}{\ln(0.79)} = 6.82$ ويحتاج الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t الى ستة سنوات من جراء إرتفعاع أسعار النفط العالمية P_t لتحسينها وبالتالى معادلة المدي الطويل للانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t يمكن تعديله بحذف المتغير المتباطئ ويكون كالتالى

$$G_t = a_0 + BP_t + \lambda G_{t-1} + U_t$$

$$a_0 = 5.16 \qquad B = 0.80 \qquad \lambda = 0.79$$

$$\hat{\lambda} = 1 - 0.79 = 0.21 \qquad \hat{B} = \frac{0.80}{0.21} = 3.809$$

$$\hat{a}_0 = \frac{5.16}{0.21} = 24.57$$

ويصبح المعادلة المقدرة فى المدي الطويل للناتج المحلي الاجمالى $GDP_t = 24.57 + 3.809P_t$

ثانياً المعيار الاحصائى

المعنوية الجزئية

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (0.0046) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت ذو اثر معنوي.

القيمة الاحتمالية لأسعار النفط العالمية P_t تساوي (0.0248) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل أسعار النفط العالمية P_t. وتشير ان معامل أسعار النفط العالمية P_t لها اثر معنوي على الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t

القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة السابقة G_{t-1} تساوي (0.0000) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة السابقة G_{t-1}. وتشير ان معامل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة السابقة G_{t-1} لها اثر معنوي على الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t

2- المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم (23) ان القيمة الاحتمالية لـ F تساوي **(0.0000)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t .ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (23) ان قيمة معامل التحديد تساوي **0.94** وهذا يعني ان المتغيرات (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t و الانفاق الحكومي على السلع والخدمات في الفترة السابقة G_{t-1} و أسعار النفط العالمية P_t مسؤوله عن 95% التي تحدث في النموذج والباقي 6% يرجع الى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين :Heterosedasticity Test

جدول رقم (24) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	4.414537	Prob. F(2,25)	0.0228

Obs*R-squared	7.30774	Prob. Chi-Square(2)	0.0259

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

جدول رقم (25) يوضح نتائج اختبار Breusch- LM Test:

F-statistic	1.365414	Prob. F(2,25)	0.2737
Obs*R-squared	2.954287	Prob. Chi-Square(2)	0.2283

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

..3-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

الجدول رقم (26) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	0.002763
P	4.26E-07
GDPD(-1)	2.86E-24

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدو رقم (26)يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

$$EX_t = B_0 + BP_t + \lambda EX_{t-1} + U_t$$

P_t : أسعار النفط العالمية في الفترة (t)

EX_t : سعر الصرف في الفترة (t)

EX_{t-1} : سعر الصرف في الفترة السابقة(t−1)

a_0 : معامل سعر الصرف

B :معامل أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية (t)

λ : معامل سعر الصرف في الفترة السابقة$t-1$ (معامل التناقص في تأثير سعر الصرف في الفترة السابقة$t-1$ على الانفاق سعر الصرف t عبر الزمن ويمثل الأثر قصير الأجل سعر الصرف في الفترة السابقة$t-1$ وهو ما يعني أن كل زيادة في سعر الصرف في الفترة السابقة$t-1$ بوحدة واحدة تؤدي إلى سعر الصرف في الفترة الحالية t بمقدار وحدة واحدة)

1- إختبارجذورالوحدة

جدول رقم(27) اخبارجذور الوحدة لديكى فولر لمتغير (سعر الصرف EX_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

المتغيرات	قيمة ADF	مستوى المعنوية1%	مستوى الاستقرار
EX_t	4.411139	-4.35607	مستقر عند الفرق لاول
p_t	-4.46426	-3.67932	مستقر عند الفرق لاول

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

يتضح من خلال الجدول رقم (27) ان قيمة (ADF)لمتغيرات الدراسة (سعر الصرف EX_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t)) مستقران عند الفرق لاول بمستوى معنوية 1%

جدول رقم(28) اخبارجذور الوحدة لفيلبس بيروون لمتغير (سعر الصرف EX_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

المتغيرات	قيمة PP	مستوى	مستوى الاستقرار

		المعنوية1%	
EX_t	-6.13996	-4.30982	مستقر عند الفرق لاول
p_t	-4.33566	-3.67932	مستقر عند الفرق لاول

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

يتضح من خلال الجدول رقم (28) ان قيمة (ADF)لمتغيرات الدراسة (سعر الصرف EX_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t)) مستقران عند الفرق لاول بمستوى معنوية 1%

جدول رقم(29)إختبار التكامل المشترك لمتغير (سعر الصرف EX_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value0.05	Prob.*
None	0.242965	8.944933	15.49471	0.3705
At most 1	0.029652	0.872918	3.841465	0.3501
CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	Critical Value0.05	Prob.**
None	8.072016	8.072016	14.2646	0.3714
At most 1	0.872918	0.872918	3.841465	0.3501

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

ويتضح من نتائج التقدير عدم قبول فرضية العدم فى الفرضية الاولى(None) القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار traceفي العمود الثالث تساوي(8.944933) أكبر عن القيمة الحرجة (15.49471) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

أما الفرضية الثانية(At most 1) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار traceفي العمود الثالث تساوي(0.872918) أقل عن القيمة الحرجة (3.841465) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

ونخلص من التحليل بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغير السلسلة . وتؤكد هذه التنيجة تؤكد بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من (سعر الصرف EX_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tt)

ويتضح من نتائج التقدير فى الفرضية الاولى (None)عند Max-Eigen قبول فرضية العدم القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار Max-Eigen في العمود الثالث تساوي(8.072016) تقل عن القيمة الحرجة (14.2646) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

أما الفرضية الثانية(At most 1) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار Max-Eigen في العمود الثالث تساوي(0.872918) أقل عن القيمة الحرجة (3.841465) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

وتؤكد هذه التنيجة تؤكد بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من (سعر الصرف EX_tو أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

ونخلص من التحليل بعدم وجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغير السلسلة (سعر الصرف EX_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tt)) وبالتالي يمكن استخدم الانحدار الذاتي (المتباطئات)

تقدير نموذج سعر الصرف EX_t

جدول رقم(30)نموذج (سعر الصرف EX_t بإستخدام المتباطئات)

المتغيرات	المعاملات	Prob(0.05)	Prob(F-statistic(0.05)	R-squared
C	3.63346	0.0083	0.000032	0.54
P	0.892915	0.0041		
EX (-1)	0.751408	0.0007		

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

المعادلة المقدرة

$$EX_t = 3.63 + .89P_t + 0.75EX_{t-1}$$

يتم تقييم النموذج وفق ثلاثة معايير

أولاً المعيار الاقتصادي

إشارة الثابت موجب وتوافق النظرية الاقتصادية ، وتشير المعلمة التقاطعية (3.63) سعر الصرف EX_t المتوقع عندما يكون أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t و سعر الصرف في الفترة السابقة EX_{t-1} مساويين للصفر .

إشارة معامل أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t تعادل 0.89) وهي موجبة الاشارة وهي توافق النظرية الاقتصادية . وتشير المعلمة الانحدارية الأثر قصير الاجل على أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t وهو يعني أن كل ما زاد أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t بوحدة واحدة تؤدى الى زيادة سعر الصرف EX_t بمقدار (B=0.89) عندما يكون سعر الصرف في الفترة السابقة EX_{t-1} مساوي للصفر

إما إشارة معامل سعر الصرف فى الفترة السابقة EX_{t-1} والتى تعادل $(\lambda = 0.75)$ وهى موجبة الاشارة وتوافق النظرية الاقتصادية فى تأثير أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t على الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t عبر الزمن وهو ما يعني أن تأثير أسعار النفط العالمية P_t على سعر الصرف EX_t يتناقص بنسبة 75% من الفترة السابقة.

وإما متوسط الفترات الزمنية المتأخرة من سعر الصرف EX_t $\frac{B}{1-\lambda} = \frac{0.89}{1-0.75} = 3.56$ وهذا يعنى إننا نحتاج الى أكثر من من3.56 من مرات حتي نصل الى التغير فى تحسين سعر الصرف EX_t . اما الفترة الزمنية للمدي الطويل $\frac{0.89}{0.75} = 1.1866$ وهذا يعني أن كل زيادة في أسعار النفط العالمية P_t يؤدي الي زيادة سعر الصرف EX_t بنسبة 119% . أما الفترة الزمنية اللازمة لتحسين سعر الصرف EX_t في المدى الطويل من جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية P_t وهذا يمثل بالاثر التراكمي

من جراء هذه الاسعار $n=\frac{\ln(1-0.89)}{\ln(0.75)}=7.67$ سعر الصرف EX_t الى سبعة سنوات من جراء إرتفاع أسعار النفط العالمية P_t لتحسينها وبالتالى معادلة المدي الطويل لسعر الصرف EX_t يمكن تعديله بحذف المتغير المتباطئ ويكون كالتالى

$$EX_t = a_0 + BP_t + \lambda EX_{t-1} + U_t$$

$$a_0 = 3.16 \qquad B = 0.89 \qquad \lambda = 0.75$$

$$\hat{\lambda} = 1 - 0.75 = 0.25 \qquad \hat{B} = \frac{0.80}{0.25} = 3.2$$

$$\hat{a}_0 = \frac{3.63}{0.25} = 14.52$$

ويصبح المعادلة المقدرة فى المدي الطويل للانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t

$$EX_t = 14.57 + 3.2P_t$$

ثانياً المعيار الاحصائى

المعنوية الجزئية

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (0.0083) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت ذو اثر معنوي.

القيمة الاحتمالية لأسعار النفط العالمية P_t تساوي (0.0041) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل أسعار النفط العالمية P_t. وتشير ان معامل أسعار النفط العالمية P_t لها اثر معنوي على سعر الصرف EX_t

القيمة الاحتمالية لمعامل سعر الصرف فى الفترة السابقة EX_{t-1} تساوي (0.0007) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل سعر الصرف فى الفترة السابقة EX_{t-1}. وتشير ان معامل سعر الصرف فى الفترة السابقة EX_{t-1} لها اثر معنوي على سعر الصرف EX_t

2- المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم () ان القيمة الاحتمالية لـ F تساوي (0.000032) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t .ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم () ان قيمة معامل التحديد تساوي **0.54** وهذا يعني ان المتغيرات (سعر الصرف EX_tو سعر الصرف في الفترة السابقةEX_{t-1} و أسعار النفط العالمية P_tمسؤوله عن 54% التي تحدث في النموذج والباقي 46% يرجع الى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين :Heterosedasticity Test

جدول رقم (31) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	2.318707	Prob. F(2,25)	0.1192
Obs*R-squared	4.381205	**Prob. Chi-Square(2)**	0.1118

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

جدول رقم (32) يوضح نتائج اختبار Breusch- LM Test:

F-statistic	5.355443	**Prob. F(2,25)**	0.0116
Obs*R-squared	8.998001	**Prob. Chi-Square(2)**	0.0111

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

الجدول رقم (33) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	1.626943
P	0.121675
EX(-1)	0.000453

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدو رقم (33)يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

$$INF_t = B_0 + BP_t + \lambda INF_{t-1} + U_t$$

P_t : أسعار النفط العالمية في الفترة (t)

INF_t : التضخم INF_t في الفترة (t)

INF_{t-1} التضخم في الفترة السابقة(t-1)

a_0: معامل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات

B :معامل أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية (t)

λ: معامل التضخم في الفترة السابقةINF_{t-1} (معامل التناقص في تأثير التضخم في الفترة السابقة INF_{t-1} في الفترة السابقةعلى التضخم INF_t عبر الزمن ويمثل الأثر قصير الأجل التضخم في الفترة السابقةINF_{t-1}وهو ما يعني أن كل زيادة في التضخم في الفترة السابقةINF_{t-1}بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم INF_t في الفترة الحالية t بمقدار وحدة واحدة) إختبارجذورالوحدة

جدول رقم(34) اخبارجذور الوحدة لديكى فولر لمتغير (التضخم INF_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

المتغيرات	قيمة ADF	مستوى المعنوية1%	مستوى الاستقرار
INF_t	-4.59999	-4.30982	مستقر عند الفرق لاول
p_t	-4.46426	-3.67932	مستقر عند الفرق لاول

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

يتضح من خلال الجدول رقم (34) ان قيمة (ADF)لمتغيرات الدراسة (التضخم INF_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t)) مستقران عند الفرق لاول بمستوى معنوية 1%

جدول رقم(35) اخبارجذور الوحدة لفيلبس بيروون لمتغير (التضخم INF_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

المتغيرات	قيمة PP	مستوى المعنوية1%	مستوى الاستقرار
INF_t	-4.48933	-4.30982	مستقر عند الفرق لاول
p_t	-4.33566	-3.67932	مستقر عند الفرق لاول

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

يتضح من خلال الجدول رقم (35) ان قيمة (PP)لمتغيرات الدراسة (التضخم INF_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t)) مستقران عند الفرق لاول بمستوى معنوية 1%

جدول رقم(36)إختبار التكامل المشترك لمتغير (التضخم INF_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value0.05	Prob.*
None	0.213577	9.232571	15.49471	0.3443
At most 1	0.075132	2.265009	3.841465	0.1323
CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen	Critical	Prob.**

		Statistic	Value0.05	
None	0.213577	6.967562	14.2646	0.493
At most 1	0.075132	2.265009	3.841465	0.1323

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

ويتضح من نتائج التقدير عدم قبول فرضية العدم فى الفرضية الاولى(None) القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار traceفي العمود الثالث تساوي(9.232571) أكبر عن القيمة الحرجة (15.49471) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

أما الفرضية الثانية(At most 1) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار traceفي العمود الثالث تساوي(2.265009) أقل عن القيمة الحرجة (3.841465) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

ونخلص من التحليل بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغير السلسلة . وتؤكد هذه التنيجة تؤكد بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من (التضخم INF_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية t P_t)

ويتضح من نتائج التقدير فى الفرضية الاولى (None)عند Max-Eigen قبول فرضية العدم القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار Max-Eigen في العمود الثالث تساوي(6.967562) تقل عن القيمة الحرجة (14.2646) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

أما الفرضية الثانية(At most 1) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك ورفض الفرض البديل القائل بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة 5% حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار Max-Eigen في العمود الثالث تساوي(2.265009) أقل عن القيمة الحرجة (3.841465) في العمود الرابع عند مستوي معنوية 0.05

وتؤكد هذه التنيجة تؤكد بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من (التضخم INF_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t))

ونخلص من التحليل بعدم وجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغير السلسلة (الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t و أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t t)) وبالتالي يمكن استخدم الانحدار الذاتي (المتباطئات)

تقدير نموذج التضخم INF_t

جدول رقم(37)نموذج (التضخم INF_t بإستخدام المتباطئات)

المتغيرات	المعاملات	Prob(0.05)	Prob(F-statistic(0.05)	R-squared
C	1.954215	0.0000	0.000001	0.64
P	0.538185	0.0098		
INF (−1)	0.420823	0.0000		

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

المعادلة المقدرة

$$INF_t = 1.63 + .538P_t + 0.421INF_{t-1}$$

يتم تقييم النموذج وفق ثلاثة معايير

أولاً المعيار الاقتصادي

إشارة الثابت موجب وتوافق النظرية الاقتصادية ، وتشير المعلمة التقاطعية (1.95) الانفاق الحكومي على السلع والخدمات المتوقع عندما يكون أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t و الانفاق الحكومي على التضخم في الفترة السابقةINF_{t-1}مساويين للصفر .

إشارة معامل أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t تعادل 0.54) وهي موجبة الاشارة وهي توافق النظرية الاقتصادية . وتشير المعلمة الانحدارية الأثر قصير الاجل على أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tوهو يعني أن كل ما زاد أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t بوحدة واحدة تؤدى الى زيادة التضخم INF_t بمقدار (B=0.54) عندما يكون التضخم في الفترة السابقةINF_{t-1} مساوي للصفر

إما إشارة معامل التضخم في الفترة السابقة INF_{t-1} والتى تعادل $(\lambda = 0.42)$ وهى موجبة الاشارة وتوافق النظرية الاقتصادية فى تأثير أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t على التضخم INF_t عبر الزمن وهو ما يعني أن تأثير أسعار النفط العالمية P_t على التضخم INF_t يتناقص بنسبة 42% من الفترة السابقة.

وإما متوسط الفترات الزمنية المتأخرة من التضخم $INF_t \frac{B}{1-\lambda} = \frac{0.54}{1-0.42} = 0.93$ وهذا يعنى إننا نحتاج الى أكثر من من93% من مرات حتي نصل الى التغير فى تحسين التضخم INF_t . اما الفترة الزمنية للمدي الطويل $\frac{0.54}{0.42} = 1.2857$ وهذا يعني أن كل زيادة في أسعار النفط العالمية P_t يؤدي الي زيادة التضخم INF_t بنسبة 129% . أما الفترة الزمنية اللازمة لتحسين التضخم INF_t في المدى الطويل من جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية P_t وهذا يمثل بالاثر التراكمي من جراء هذه الاسعار $n = \frac{\ln(1-0.54)}{\ln(0.42)} = .9$ ويحتاج التضخم INF_t لتسعة سنوات من جراء إرتفاع أسعار النفط العالمية P_t لتحسينها وبالتالى معادلة المدي الطويل للتضخم INF_t يمكن تعديله بحذف المتغير المتباطئ ويكون كالتالى

$$INF_t = a_0 + BP_t + \lambda INF_{t-1} + U_t$$

$$a_0 = 1.95 \qquad B = 0.54 \qquad \lambda = 0.42$$

$$\hat{\lambda} = 1 - 0.42 = 0.58 \qquad \hat{B} = \frac{0.54}{0.58} = 0.93$$

$$\hat{a}_0 = \frac{1.95}{0.58} = 3.36$$

ويصبح المعادلة المقدرة فى المدي الطويل للتضخم $INF_t\ INF_t = 3.36 + 3.2P_t$

ثانياً المعيار الاحصائى

1- المعنوية الجزئية

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (0.0000) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت ذو اثر معنوي.

القيمة الاحتمالية لأسعار النفط العالمية P_t تساوي (0.0098) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل أسعار النفط العالمية P_t . وتشير ان معامل أسعار النفط العالمية P_t لها اثر معنوي على التضخم INF_t

القيمة الاحتمالية لمعامل التضخم في الفترة السابقة INF_{t-1} تساوي (0.0000) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل التضخم في الفترة السابقة INF_{t-1}. وتشير ان معامل التضخم في الفترة السابقة INF_{t-1} لها اثر معنوي على التضخم INF_t

2- المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم () ان القيمة الاحتمالية لـ F تساوي (0.000001) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان نموذج التضخم INF_t ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (37) ان قيمة معامل التحديد تساوي **0.64** وهذا يعني ان المتغيرات (التضخم INF_t و التضخم في الفترة السابقة INF_{t-1} و أسعار النفط العالمية P_t مسؤوله عن 54% التي تحدث في النموذج والباقي 36% يرجع الى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين :Heterosedasticity Test

جدول رقم (38) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	1.017691	Prob. F(2,25)	0.3759
Obs*R-squared	2.108005	**Prob. Chi-Square(2)**	0.3485

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

جدول رقم (39) يوضح نتائج اختبار Breusch- LM Test:

F-statistic	1.236984	**Prob. F(2,25)**	0.3074
Obs*R-squared	2.701431	**Prob. Chi-Square(2)**	0.2591

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

..3-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

الجدول رقم (40) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	1.626943
P	0.121675
GDPD(-1)	0.000453

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدو رقم (40)يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

الخاتمة

النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع والمحلاق

5.1 النتائج:

مناقشة النتائج حسب الفرضيات الموضوعه في الدراسة:

الفرضية الاولى هنالك علاقة سالبة ذو دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار النفط المستوردة والناتج المحلي الاجمالى .يتضمن كل فرضية شقين

ثبت من خلال الدراسة أن أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t تعادل 0.40133−) وهي سالبة الاشارة وهي توافق النظرية الاقتصادية . وتشير المعلمة الانحدارية أنه في حالة الأثر قصير الاجل على أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tوهو يعني أن كل ما إنخفض فى أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t بوحدة واحدة تؤدى الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى GDP_tبمقدار (B=0.40133)وأن القيمة الاحتمالية لأسعار النفط العالمية P_tتساوي (0.0221) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل أسعار النفط العالمية P_t.

وثبت أيضا من جراء تقلبات أسعار النفط عن طريق الناتج المحلي الاجمالى فى الفترة السابقة GDP_{t-1} والتى تعادل $(0.41344=\lambda=0.41344)$ وهى موجبة الاشارة وذو دلالة إحصائية

معنوية وتوافق النظرية الاقتصادية فى تأثير أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t على الناتج المحلى الاجمالى GDP_t عبر الزمن وهو ما يعني أن تأثير أسعار النفط العالمية P_t على الناتج المحلى الاجمالى GDP_t يتناقص بنسبة 41.344% من الفترة السابقة وأن متوسط الفترات الزمنية المتأخرة 0.68 من مرات حتي نصل الى التغير فى تحسين الناتج المحلى الاجمالى GDP_t ،إما فى الطويل يحتاج الناتج المحلي الاجمالى الى اربعة سنوات من جراء إرتفاع أسعار النفط العالمية P_t لتحسينها

الفرضية الثانية هنالك علاقة موجبة ذو دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار النفط المستوردة والانفاق علي السلع والخدمات

ثبت من خلال الدراسة أن أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t تعادل 0.8) وهي موجبة الاشارة وذودلالة إحصائية معنوية وهي توافق النظرية الاقتصادية . وتشير المعلمة الانحدارية أنه في حالة الأثر قصير الاجل على أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t وهو يعني أن كل ما زاد فى أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t بوحدة واحدة تؤدى الى زيادة سعر الصرف EX_t بمقدار (B=0.80)وأن القيمة الاحتمالية لأسعار النفط العالمية P_t تساوي (0.0248) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل أسعار النفط العالمية P_t .

وثبت أيضا من جراء تقلبات أسعار النفط عن طريق سعر الصرف على سعر الصرف فى الفترة السابقة EX_{t-1} والتى تعادل $(0.41344\ \lambda = 0.79)$ وهى موجبة الاشارة وتوافق النظرية الاقتصادية فى تأثير أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t على الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t عبر الزمن وهو ما يعني أن تأثير أسعار النفط العالمية P_t على الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t يتناقص بنسبة 79% من الفترة السابقة وأن متوسط الفترات الزمنية المتأخرة 6. 82 من مرات حتي نصل الى التغير فى تحسين الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t ،إما فى الطويل يحتاج الانفاق الحكومي على السلع والخدمات G_t الى سبعةسنوات من جراء إرتفاع أسعار النفط العالمية P_t لتحسينها

الفرضية الثالثة هنالك علاقة موجبة ذو دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار النفط المستوردة و سعر الصرف

ثبت من خلال الدراسة أن أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t تعادل 0.89) وهي موجبة الاشارة وذودلالة إحصائية معنوية وهي توافق النظرية الاقتصادية . وتشير المعلمة الانحدارية أنه في حالة الأثر قصير الاجل على أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tوهو يعني أن كل ما زاد فى أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t بوحدة واحدة تؤدى الى زيادة سعر الصرف بمقدار (B=0.89)وأن القيمة الاحتمالية لأسعار النفط العالمية P_tتساوي (0.0041) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل أسعار النفط العالمية P_t.

وثبت أيضا من جراء تقلبات أسعار النفط عن طريق سعر الصرف فى الفترة السابقةEX_{t-1} والتى تعادل $(\lambda = 0.79)$ وهى موجبة الاشارة وتوافق النظرية الاقتصادية فى تأثير أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t على سعر الصرف عبر الزمن وهو ما يعني أن تأثير أسعار النفط العالمية P_t على سعر الصرف يتناقص بنسبة 79% من الفترة السابقة وأن متوسط الفترات الزمنية المتأخرة .3 56 من مرات حتي نصل الى التغير فى تحسين سعر الصرف،إما فى الطويل يحتاج سع الصرفالى أربعة سنوات من جراء إرتفعاع أسعار النفط العالمية P_tلتحسينها

الفرضية الرابعة هنالك علاقة موجبة ذو دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار النفط المستوردة و التضخم

ثبت من خلال الدراسة أن أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t تعادل 0.54) وهي موجبة الاشارة وذودلالة إحصائية معنوية وهي توافق النظرية الاقتصادية . وتشير المعلمة الانحدارية أنه في حالة الأثر قصير الاجل على أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_tوهو يعني أن كل ما زاد فى أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t بوحدة واحدة تؤدى الى زيادة التضخم INF_t بمقدار (B=0.54)وأن القيمة الاحتمالية لأسعار النفط العالمية P_tتساوي (0.0098) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل أسعار النفط العالمية P_t.

وثبت أيضا من جراء تقلبات أسعار النفط عن التضخم في الفترة السابقة$\mathrm{INF_{t-1}}$ والتى تعادل ($\lambda = 0.42$) وهى موجبة الاشارة وتوافق النظرية الاقتصادية فى تأثير أسعار النفط العالمية في الفترة الحالية P_t على التضخم INF_t عبر الزمن وهو ما يعني أن تأثير أسعار النفط العالمية P_tعلى

التضخم INF_t يتناقص بنسبة 42% من الفترة السابقة وأن متوسط الفترات الزمنية المتأخرة93 . من مرات حتي نصل الى التغير فى التضخم INF_t ،إما فى الطويل يحتاج التضخم INF_t الى تسعة سنوات من جراء إرتفعاع أسعار النفط العالمية P_t لتحسينها

5.2 التوصيات:

1. تفعيل العوامل التي تقلل من الأثر السالب لتغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والإنفاق العام وسعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار، مثل زيادة مواعين التخزين والإستفادة من أوقات إنخفاض أسعار النفط. ذيادة مواعين التخزين والإستفادة من أوقات إنخفاض أسعار النفط عبر عقود الشراء طويلة الأجل لتحسين وضع الناتج المحلي الاجمالي.
2. التأكد من أن يتم توجيه الإنفاق العام المتزايد نحو التنمية وليس الإنفاق غير المنتج.
3. الإتجاه نحو بدائل النفط من طاقة متجددة وغيرها لزيادة مرونة الطلب على النفط في السودان وتجنب الآثار السالبة لإرتفاع الأسعار التي تذيد من معدلات التضخم.
4. تعزيز المتغيرات التي تؤثر إيجاباً في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار.

5.3 قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القران الكريم:

ثانياً: المراجع العربية:

1. سيد فتحى أحمد، الموارد النفطية، دار زهران للنشر والتوزيع، السعودية 1997م.
2. حسين عبد الله، البترول العربى، دار النهضه العربية للنشر والتوزيع، مصر،2003
3. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، مصر،2015م.
4. أمنية مخلفى، محاضرات حول اقتصاد النفط، جامعة قاصدى مرباح، الجزائر،2014م .
5. يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، دار الفكر الجامعى، مصر،2008م.
6. الدوري أحمد، محاضرات فى الاقتصاد البترولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983م .
7. أبراهيم عبد الله ، صناعة النفط العربية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1983م .
8. محمد خميس الدوكه، مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول، دار المعرفه الجامعية، الكويت، 1983م.
9. سالم عيد الحسن، اقتصاديات النفط ، الجامعه المفتوحه للنشر، ليبيا، 1999م.
10. كامل بكرى ، الاقتصاد الدولى، دار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2003 م.
11. سيد فتحى، اقتصاد النفط ، الخوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، ط8 ، 2014م.

12. جلال جودة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر الأسكندرية، 2010م.

13. أحمد مندور، أحمد رمضان ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ، الدار الجامعية للنشر، مصر ،2013م.

14. ضياء مجيد، ثورة أسعار النفط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005م.

15. الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلى، الدار العلمية للنشر ، عمان ، 2009 م.

16. عبد الخالق الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار الياذورى للنشر والتوزيع، عمان ، 2011م.

17. كامل بكرى ، أحمد مندور، أحمد رمضان، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989م.

18. حسين القاضى ، سير الريشانى، محاسبة البترول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2010م.

19. نبيل جعفر، اقتصاد النفط، دار حياء التراث العربى للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 2011م.

20. ايان راتلج ، العطش الى النفط ، الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2006م.

21. أحمد شفيق ، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، بيروت، مكتية لبنان ، 1990م.

22. راشد البراوي، حرب البترول فى العالم ، مكتيه الانجلو المصرية ، مصر، 1968م.

23. أبو الحسن على، أسباب النزول، دار الاصلاح للنشر، السعوديه ، الدمام، 1992م.

24. فاروق صالح، أخرون، دراسات متقدمة فى النظرية الاقتصادية الكلية ، مطابع جامعه الملك عبد العزيز ، السعودية 2014م.

25. حافظ برجاس، الصراع الدولى على النفط العربى، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 2000م.

26. عبد العزيز مومنة ، البترول والمستقبل العربى، اكسبرس انترناشيونال برنتينغ كومبانى 1976م.

27. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية ، سلسلة عالم المعرفه رقم 52، المجلس الوطنى للثقافة والفنون ، الكويت، 1989م.

28. محمد حسين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مراكز الاهرام للنشر ، القاهرة ، 1992م.

29. محمد خنياوى ، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها فى العلاقات الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا 2010م.

30. حسين فهمى، استراتيجية البترول، المركز العربى للطباعة والنشر، لندن ، 1981م.

31. على فدار، معضله أوبك بين حصه السوق وتحديد الانتاج ، المركز العربى للابحاث ودراسات السياسات، قطر 2017م.

32. أحمد أل درويش واخرون، معالجه التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولى ، دار الشرق الأًوسط وأسيا الوسطى للنشر، السعودية ، 2015م.

33. فاليرى مارسيل، عمالقة النفط ، شركات النفط الوطنية فى الشرق الأًوسط، ترجمه حسان البستانى، الدار العربية للعلوم والنشر ، بيروت ، لبنان 2006م.

34. مديحة حسن الرغيدى ، اقتصاديات الطاقه فى العالم وموقف البترول العربى منها ، دار الجميل للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت 1998م.

35. رمضان محمد مقلدو ، أخرون، اقتصاديات الموارد البيئية ، الدار الجامعية ، مصر 2003م.

36. محمد أزهر سعيد، زكريا عبد الحميد، دراسات فى اقتصاديات النفط والسياسه النفطية، المكتبه الوطنية، العراق، 1979م.

37. أحمد حسين الهبتى، مقدمة فى اقتصاد النفط ، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق ، الموصل، 1994 م.

38. عبد الله سعود ، ألغاز النفط والغاز، دار الكتب للطباعة والنشر، السودان، 2009م.

39. بافس جون ، وأخرون ، أسفل المنحدر والتمويل والتنيمة ،2015م.

40. أحمد أبريهي تحليل سوق النفط العالمي ، الدار الملكية للنشر ،العراق ،2016م.

41. عبد الله بن حمد، أسعار النفط ودورها وسياستها تجاة الاسعار ، المركز العربى للابحاث ودراسه السياسيات ،الدوحه ، قطر 2015 م.

42. ممدوح سلامه ، العوامل الكامنه وراء التراجع الحاد فى أسعار النفط الخام ، مركز العربى للابحاث ودراسه السياسات الدوله ، قطر 2015 م.

43. بسام يونس إبراهيم، وآخرون، الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع (2002م) ، الخرطوم.

44. أحمد عبد الله إبراهيم، مقدمة في الاقتصاد القياسي"نموذج الارتباط والانحدار الخطي البسيط"،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2009م).

ثالثاً: الرسائل الجامعية:-

1. منى حسين، أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء فى السوق السورية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعه دمشق سوريا ، 2013م.
2. أمينه مخلفى، أثر تطور أنظمه الاستغلال على الصادرات ، دراسه دكتواره منشوره ، جامعه قاصدى ، الجزائر 2013م.
3. بن عوالى ، استخدام العوائد النفطية ، دراسه ماجستير منشوره ، جامعه وهران، الجزائر 2015م.
4. رمال وهيبة ، أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلى، دراسه دكتوراه منشوره ، جامعه أبو بكر ، الجزائر 2018م.
5. عبادة عبد الرؤف، محددات سعر أوبك واثارة على النمو الاقتصادى، دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة ورقه ، الجزائر 2018م.
6. داوؤد سعد الله أثر تقلبات النفط على السياسة الماليه فى الجزائر، رساله ماجستير غير منشورة، جامعه الجزائر 2012م.
7. مورى سمية، أثر تقلبات النفط على التنمية الاقتصادية، رساله دكتواره غير منشوره ، جامعة ابوبكر بلقايد ، الجزائر 2015م.
8. أبو بكر خالدي، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجارى، رساله ماجستير غير منشورة ، جامعه الشهيد محمد خضر بالوادى ، الجزائر ، 2019م.
9. عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية فى ظل التحولات الاقتصادية ، دراسة ماجستير غير منشوره، جامعه الحاج لخضر، الجزائر 2008 م.

10. ابو بكر بعداش ، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعدده الجنسيات حاله قطاع البترول، رسالة دكتوراة غير منشوره ، جامعه الجزائر (3) ، الجزائر، 2010 م.

رابعاُ:- الدوريات والتقارير والندوات:-

1. حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربى ، مراكز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 م.
2. التقرير السنوى الثامن والثلاثون لسنه2011 للامين العام لمنظمه الاقطار العربية المصدرة للنفط 2012 م.
3. قصي عبد الكريم ، أهمية النفط فى الاقتصاد والتجارة الدولية ، منشورات الهيئه العامة السورية ، سوريا ، 2010 م.
4. مساعد ناصر جاسم ، نظرية تحليلية للاهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعى فى منطقة الشرق الأًوسط ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر لكلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2008 م.
5. التقرير الاستراتيجى الأًفريقى ، معهد البحوث والدرسات الافريقية ، جامعه القاهرة ، مصر ، 2002م.
6. ادراه مركز ابحاث البترول ، دليل النفط والغاز العربى ، باريس ، فرنسا ، 1993 م.
7. تقرير وحدة الامن الاقتصادى السودانى، رقم 3 ، الخرطوم ، السودان ،1992 م.
8. حسن بشير، نعم البترول العربي ، مقال أكاديمي، جامعة الخرطوم، السودان، 2008م.
9. الورقه القطرية ، وزارة النفط ، جمهورية السودان ، 2014 م.
10. الطاقه والتعاون العربى ، موتمر الطاقه العربى العاشر، ابوظبي، الامارات، 2014 م.

11. التقرير الشهرى لأسواق النفط ، opec ، 2016 م.

12. قرائات مختلفة من موقع منظمه البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، 2020م.

13. التقارير السنوية لبنك السودان ، 2017م.

14. التقارير السنوية لبنك السودان ، 2018م.

15. التقارير السنوية لبنك السودان ، 2019م.

16. التقارير السنوية لبنك السودان ، 2020م.

17. التقارير السنوية لبنك السودان ، 2021م.

18. ندوة انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكه والمنتجه على ميرزا ، المركز العربى للابحاث والدرسات والسياسات ، 2015 م.

19. أوبك ، تقرير الامين العام السنوى الثانى والاربعون،2015 م.

خامساً:- الأوراق العلمية والمجلدات:-

1. قويدري بوجمعه ، أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية فى الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السابع ، 2010م .

2. ناجى عبد الستار ، أسعار النفط الخام وانعكاساتة على اقتصاديات الدول العربية المنتجة ، مجله جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، مجلد 14 ، العدد 4، 2008م.

3. صباح نعوش ، الى أين أسعار النفط ، مجله أخبار النفط والصناعة ،الامارات ، 2000 م.

4. رحمان أمال ، النفط والتنمية المستدامه ، مجله ابحاث اقتصاديه وادارية ، العدد الرابع، جامعة ورقله، الجزائر ،2008 م.

5. مداحى محمد ، الاستثمار فى الطاقه المتجددة ، ورقة علمية ، الملتقى الدولى، الجزائر 2014م.

6. عماد الدين ، العوامل التى اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ، مجلة جامعة الازهر بغزة ، سلسة العلوم الانسانية ، المجلد 15 العدد الاول ، غزة ، 2003م.
7. تقلبات الطقس ، مجله الطبيعية ، النسخة العربيه www.arabic edition.nature .com
8. محمد الصالح ، الاستقرار السياسى ، مجله دفاتر السياسه والقانون ، جامعه قاصدى مرباح ، الجزائر ، العدد 25 ، 2016 م.
9. عبد الستار ، التطور التاريخى لاسعار النفط ، مجله الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعه واسط ، العدد 18، 2015 م.
10. عماد الدين ، العوامل التى اثرت على تقلبات اسعار النفط العالميه ، مجله جامعه الأزهر ، غزه، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15 ، العدد ، 2015 .
11. ندوة علمية جماعية، تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان الستوردة ، المركز العربى للابحاث والدراسة السياسات ، الدوحه ، 2015 م.
12. المخذونات النفطية ودورها فى استقرار الاسواق النفطية ، مجله الاوبك ، نشره شهرية صادرة عن منظمه الاقطار العربيه المصدرة للبترول ، العدد 7، 2011 م.
13. عبد الفتاح دندي ، دور المخزون النفطى فى الاسواق العالميه والانعكاسات على الدول الاعضاء فى اوبك ، مجله النفط والتعاون العربي، صادرة عن أوبك ، المجلد 7، العدد 136 ، 2011 م.
14. محمد المرابطي، البترول ولعبه المضيق، مجله الايام البحرينية العدد 8432 ، البحرين ، 2012 م.
15. بشار عبد الله النفط فى دول مجلس التعاون الخليجى واثارة على التنمية، منتدى الجغرافيون العرب ، كليه الأداب والعلوم الانسانية، جامعه حلب ، سوريا، 2008 م.

16. المصرفى ، مجله مصرفية واقتصادية ربع سنوية ، العدد 56 ، السودان، 2015 م.
17. مجدى الامين أثر انتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادى فى السودان ، مجله المصرفي ، العدد ، السودان ، 2010 م.
18. عبد الرحمن محمد ، دور الجهاز المصرفى السودانى فى احداث بيئية استثمارية جاذبة، مجله المصرفى، العدد 36 ، السودان 2008م.
19. عيسى أحمد ، اثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدره والمستورده، مجله المصرفى ، العدد 79 الخرطوم ، 2016 م.
20. محمد على حمد ، تحليل اتجاهات سعر النفط ، مجلة الادارة ولاقتصاد ، العدد 24 ، المجلد 6 ، العراق 2017 م.

سادساً: المراجع الانجليزية:-

1. Accordling TO worId Energy out look the thare of transport oil demand has been 52% iN 2006, OECD/ IEA, Paris, 2006.
2. Cambridge Energy research Associates, the impact of ine economi and finicial crisison the oil , market ,2008,
3. Danial yergin, the Quest for oil, money and power: Simon, schuter, new york, 1991.
4. Paul A. Samuelson and wilian, Economics, 19 the Edetion, mc Graw- Hill, 2016.
5. Lingyu yan, Analysis of interntional oil price fluctution and its influencing factors, Amrican journal of industring and Bussness mangement, 2, 2012.
6. OPEC, oil price Basket yearrly Date and graphics, www.opec. org.
7. John.Baffes and M. Ayhan, the great plunge in oil price consequences and policy pesponsese/prn15/ World Bank group publcation/ 2015.
8. OPEC AMNUAL statistical Bulletin, Geneva, 2000.
9. OPEC Annual statistical Bulletin, Geneva, 2010.

10. OPEC Annual statistical Bulletin, geneva,2015
11. OPEC Annual statistical Bulletin / Ganva, 2016.
12. OPEC Annual statistical Bulletin / Ganva,2017
13. OPEC Annual statistical Bulletin / Ganva,2018
14. OPEC Annual statistical Bulletin / Ganva,2019
15. OPEC Annual statistical Bulletin / Ganva,2020
16. Dale, ne Econmics of oil, society of Business Economisis,ANNUAL Gon ference,londn,2015
17. Word Bank, Wb, the Demand for oil producis in Devoloping countris, 1997.
18. Dargog, fetely, price and incoma responsiveness of world oil demand, 2007.
19. Tean pierreange liar energie international 1987-1988, Econonico, 1987.
20. Jc nkomo, the impact of higher oil price on southern African, journal of Energy in southern African, 2006.
21. British petroleum, Bp, Energy out look, http \\on .Bp. com. 2017.
22. OPEC Annual statistical Bulletin, Vienna, Ausiria, 2008/2016.
23. Santis, Roberto A.courd oil price fluctutions and sudi Arabin, Behavior, Kiel wonking paper NO.1014, Kiel institute of world Economias, 2000.
24. Pashakoloia, oil production cost funcilon and oil recoverg imlementaion, vo.33 Iran, 2015.
25. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2015
26. Hamilton, James D .Oil price, Exhaustible Resources and Economic Growth, 2012.
27. Brown l.R state of world, new yourk, USA, 1985.
28. Gwiazda zmierzch OPEC, sprawy miedzg Narodower, NR.1988.
29. OPEC Ananual siaiisii cal bullein,2004

30. OPEC AMNUAL statistical Bulletin, Geneva, Editions, 2008.
31. OPEC AMNUAL statistical Bulletin, Geneva, 2004
32. OPEC AMNUAL statistical Bulletin, Geneva, 2005
33. OPEC AMNUAL statistical Bulletin, Geneva, 2006
34. OPEC AMNUAL statistical Bulletin, Geneva, 2007
35. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2010
36. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2011
37. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2012
38. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2013
39. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2014
40. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2016
41. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2017
42. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2018
43. IEA,world Energy outlook,landon,uk,2019

سابعاً: الانترنت:-

1- Http://www.alRiyadh.com/ visit 2007/10/22/aRTicle288300.html.
2- www.maajim.net. Visit 28/11/2012
http://www.fexeverest.com/ visit 12/8-2021
3- http://www.counsulte.com/ visit 29/11/2021
4- http://www.flaw.Net/law/threads//14997,consuite/ visit 29/11/2021 /GMT.
5- http://www.caio.orG//Resarsh/Article/humke/040816/html/vsiat 30/11/2021.
6- http://www.Krg.Org/Articles/detail.asp//vist 30/11/2021/ GMT.
7- http://oR.m.wikipedia.org/wiki-visit 3/12/2021 الاوبك
8- http://Iraq econmisis.Net. Visit 3/6/2021

5.4 الملاحق:

بيانات الدراسة

EX	GD	GDPD	P	Year
0.004500	1579668962	21889093018	22.26	1990
0.006956	2046277107	23533163232	18.62	1991
0.097432	2050169781	25081142088	18.44	1992
0.159314	2127633707	26227036564	16.33	1993
0.289609	2281174925	26490940413	15.53	1994
0.580874	2252907205	28079626567	16.86	1995
1.250792	1992248026	29741694695	20.29	1996
1.575743	2160170627	32884421147	18.68	1997
2.008019	2601832948	34301247782	12.28	1998
2.525504	2795542647	35365991332	17.48	1999
2.571225	3521453097	37610270377	27.60	2000
2.587021	4250614062	40055073507	23.12	2001
2.633058	4676378887	42460970096	24.36	2002
2.609834	5237544269	45131259049	28.10	2003
2.579050	5631117397	47451406763	36.05	2004
2.436058	6104161667	50129334265	50.64	2005
2.171533	6653536305	53403487492	61.08	2006
2.016100	6454341732	56466323951	69.08	2007
2.090163	7803387015	58638439293	94.45	2008
2.301533	8146748583	57015500648	61.06	2009

2.306001	8568264251	59215296614	77.45	2010
2.666620	12018502172	57312394053	107.46	2011
3.572958	9614801949	47566600027	109.45	2012
4.756761	10576281897	48496595855	105.87	2013
7.647600	10047467961	50757206253	96.29	2014
7.013100	9746043778	51726758677	49.49	2015
7.409100	10046221996	53520457581	40.76	2016
10.687600	10327516164	53900054790	52.43	2017
47.500000	10071393928	52455031755	69.78	2018
45.000000	8974618983	51312429477	64.04	2019
55.000000	8440629068	49449888025	41.47	2020